الندوة الدولية حول

التنمية والديمقراطية

وتطوير النظام الإقليمي العربي

القاهرة ٢٠١٣

تحرير

محسن عوض

كرم خميس

التنمية والديمقراطية

القاهرة ٢٠١٣

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

يتناول هذا الكتاب بحوث ومناقشات الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، التي شارك في تنظيمها جامعة الدول العربية، شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والتي عُقدت في مقر جامعة الدول العربية يومي ٩ ، ١٠ مايو/أيار ٢٠١٣.

ولا تكتسب أعمال هذه الندوة أهميتها من موضوعها الذي يشغل اهتمامًا متزايدًا لدى المجتمعات العربية فحسب، وإنما كذلك من طبيعة المشاركة التي تجمع ممثلي الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، ومن تأكيد الترابط بين قضاياها في سياق الحوار الاجتماعي الذي تشهده البلدان العربية منذ اندلاع الحراك الاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٠، ومن تنوع منظوراتها الجغرافية والفكرية والمهنية بتنوع المشاركين، وبحضور خبرة التجارب الأخرى عبر المشاركة الدولية المتخصصة.

وقد تناولت الندوة موضوعها عبر أربعة محاور؛ هي: الحكم الرشيد ومهام الانتقال للديمقراطية، وأنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة، وسبل إدماج الشباب والنساء في العمل العام، وتطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

الندوة الدولية حول

التنمية والديمقراطية

وتطوير النظام الإقليمي العربي

القاهرة مايو / أيار ٢٠١٣

تحرير محسن عوض كرم خميس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي

بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية

(٩، ١٠ مايو/أيار ٢٠١٣)

تحريـــر

محسن عوض وكرم خميس

تصميم الغلاف: هشام بهجت

الإخراج الفني: سامي زكريا

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

(٢٠١٣/٢٢٥٠٢)

الناشر: **المنظمة العربية لحقوق الإنسان**

٩١ شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة

الطبعة الأولى: **ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣**

العنوان باللغة الإنجليزية

The International Symposium on
Development, Democracy, and Developing the Arab Regional Order

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحتويات

- **تقديم**: أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان..... ٥
- **مقدمة المحرر**..... ٧
- **الملخص التنفيذي**..... ٩

- **فصل تمهيدي : الكلمات الافتتاحية: برنامج عمل**
  - ◊ **كلمة الدكتور** نبيل العربي **الأمين العام**..... ٣٩
  - ◊ **كلمة الدكتور** علي المري رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية لحقوق الإنسان..... ٤١
  - ◊ **كلمة الأستاذ** علاء شلبي **أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان**.... ٤٣
  - ◊ **كلمة السيدة** ماريا ألفاريز لاسو **نائب مدير منظمة اليونسكو**..... ٤٦
  - ◊ **كلمة الدكتور** بطرس بطرس غالي **الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة**... ٤٩

- **الفصل الأول : الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية**
  - ◊ **ورقة العمل الأولى: ملاحظات في موضوع الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة**
    - *إعداد: أ.محمد أوجار..... ٥٣
    - *تعقيب: د.عبد الله الدرازي..... ٦٩
    - **اتجاهات النقاش**..... ٧٠
  - ◊ **ورقة العمل الثانية: مهام الانتقال إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحكم الرشيد**
    - *إعداد: أ. الحبيب بلكوش..... ٧٣
    - *تعقيب: أ. عز الدين الأصبحي..... ٨١
    - **اتجاهات النقاش**..... ٨٢

- **الفصل الثاني : أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة**
  - ◊ **ورقة العمل الأولى: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية**
    - *إعداد: أ.معتز بالله عثمان..... ٨٧
    - *تعقيب: أ.زياد عبد الصمد..... ١٠١
    - **اتجاهات النقاش**..... ١٠٢

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

◊ **ورقة العمل الثانية: المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية**
*إعداد : أ.عز الدين الأصبحي..... ١٠٥
◊ **ورقة العمل الثالثة: المساواة من منظور المواطنة**
*إعداد: د.سمير مرقس..... ١١٣
اتجاهات النقاش..... ١٣٥

- **الفصل الثالث : الشباب والنساء: مفتاحا الاستقرار والتقدم**

◊ **ورقة العمل الأولى: الشباب وتحديات التكامل التنموي العربي**
*إعداد: د.مروان أبي سمرا..... ١٤٣
*تعقيب: أ. محمود قنديل..... ١٥١
اتجاهات النقاش..... ١٥٢

◊ **ورقة العمل الثانية: سبل تمكين المرأة في الواقع العربي**
*إعداد: أ.هايدي الطيب..... ١٥٣
*تعقيب: أ.أمنية بوعياش..... ١٥٧
اتجاهات النقاش..... ١٥٨

- **الفصل الرابع : تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير: التحديات والفرص**
*إعداد: د.عبد الباسط بن حسن..... ١٦٥
*تعقيب: د.بطاهر بو جلال..... ١٧٠

- **ختام الندوة: البيان الختامي**..... ١٧٩

- **الملاحق**:
◊ **الملحق (أ)** جدول أعمال الندوة..... ١٨٧
◊ **الملحق (ب)** قائمة المشاركين..... ١٩٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقديـــم

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أعمال "الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي"، التي تعد أول منتدى للحوار في المنطقة العربية يجمع بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات دولية معنية، وهو حوار تأسس على الشراكة والنِّدِّيَّة، وجاء نتاج تعاون طويل في التخطيط والتحضير والتنفيذ والمتابعة.

ولقد شكلت الندوة بهذا المعنى علامة مضيئة على الطريق؛ من حيث كونها تفتح آفاقًا رحبة لإمكانية التعاون والتكامل الفعال الذي طالما افتقدته المنطقة، وكذا من حيث القضايا المحورية التي تناولتها والمخرجات التي تشكل قاعدة أساسية لتطوير هذا التعاون مستقبلًا.

وتبين من فعاليات الندوة وأعمالها أن مساحات الاتفاق حول القضايا الرئيسة والمصيرية تشكل القاعدة التي يمكن البناء عليها والتوسع فيها، وأن جوانب الاختلاف تتصل أساسًا بالرؤى والمقاربات في عدد محدود من القضايا، بينما لا تشكل هذه الاختلافات عائقًا مهمًّا أمام تلبية مطلبَيْ التواصل والتعاون، فقد أثبتت أعمال الندوة أنه يمكن جبر الهوة عبر حوار منتظم ومبرمج، وعلى نحو يضمن التكامل الفعال.

وجاء انعقاد الندوة في وقت تموج فيه المنطقة العربية بتحولات هائلة ذات طبيعة شاملة على صلة بالثورات ومطلبها في التغيير الجذري في عدد من بلدان المنطقة واتساع موجات الحراك الشعبي من أجل إصلاحات جادة في بقية البلدان، وفرضت هذه الأجواء استحقاقات كبرى في تأمين وتلبية حقوق الشعوب العربية في الكرامة والحرية والمساواة والإنصاف والعدل الاجتماعي واختيار نظامها السياسي الذي تقرره.

وقد أولى المُبادرون لتنظيم الندوة والمشاركون في أعمالها أهمية كبرى للتفاعل تجاوبًا مع الاستحقاقات التي ولّدتها المرحلة الراهنة والمعطيات الجديدة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وخاصة في ضوء عدد من التعثرات التي تجابه السير نحو تلبية مطالب الشعوب، وفي خاطرهم القضايا القومية الكبرى التي تزاحمت على مائدة البحث، وكان لافتًا ما حظيت به الندوة من اهتمام واسع، جَسَّدَه الحضور المكثف للمجتمع الدبلوماسي الأجنبي ووسائل الإعلام العربية والدولية في كافة جلساتها.

وقد أكد انعقاد الندوة في ذاته -كما أكدت مخرجاتها ذات الطبيعة العملية- أن تكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين يشكل ضرورة لا غنى عنها، وخاصة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، وأن المشاركة الحيوية والفاعلة للمجتمع المدني العربي في صوغ مستقبل أمته لم يعد ترفًا، بل هو شرط أساسي للنهوض المنشود، وأن إصلاحًا جادًّا وحقيقيًّا وغير قابل للانتكاس سيشكل ثورة في ذاته وسيكون مسارًا رشيدًا أقل كلفة، كما أكدت أعمال الندوة أن بيئة المنطقة وتراثها الحضاري وظروفها الحالية لا تشكل عائقًا أمام الانتماء الإنساني للمنطقة وإيمانها بالقيم والتراث الحضاري المشترك.

وختامًا يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور "بطرس بطرس غالي"، والدكتور "نبيل العربي" أمين عام جامعة الدول العربية، والدكتور "علي المري" رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدكتورة "ماريا ألفاريز لاسو" ممثلة منظمة اليونسكو.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر للأستاذ الكريم "محسن عوض" الذي قاد فريق مقرري الندوة، وأشرف على جهود إعداد وتحرير هذا الكتاب، الذي أثق في أنه سيمثل إضافة ثرية للمكتبة العربية والدولية، والشكر موصول للزميل الدكتور "كرم خميس" والزملاء أعضاء الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان الذين عاونوا في إعداد هذا الكتاب.

علاء شلبي
أمين عام
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة المحرر

تأتي مناقشة قضايا التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي في لحظة فارقة من مسار النظم والمجتمعات العربية؛ **أولاً**: بموقعها في صدارة طموحات الحراك الاجتماعي الذي تشهد المنطقة أنماطًا متعددة من تجلياته للعام الثالث على التوالي، وما يطرحه من تحديات وخيارات.

ثانيًا: بالترابط بين قضايا التنمية والإصلاح السياسي، بعد أن أثبتت البحوث والدراسات المعنية -معززة بالخبرات والتجارب العملية- تشابكها على نحو لا يقبل الانفصام، فبغير حكم رشيد يستحيل إنجاز تنمية حقيقة يكون الإنسان محورها وغايتها، وبدون تنمية حقيقية تظل الديمقراطية مجرد شعار خاوٍ من المضمون.

ثالثًا: أنه في واقع معلوم -جراء التطورات التكنولوجية في تقنيات الاتصال والتواصل والوصول إلى المعلومات وتعاظم دور الكيانات الدولية الحكومية وغير الحكومية- برزت تحديات تنموية وبيئية وصحية تتجاوز قدرات أي دولة منفردة، وبينما يفرض ذلك ضرورة تعزيز النظام الإقليمي العربي فإنه يطرح التساؤل عن مدى كفاية آليات الجامعة العربية لمواجهة هذه التحديات الراهنة، ومدى فاعلية الخيارات المطروحة لتطوير آلياتها -والتي ناقشتها أوراق العمل- في تعزيز قدراتها على مواجهة هذه التحديات.

ويتناول هذا الكتاب بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي عبر خمسة فصول: جاء **الأول** تمهيديًا، واختص بمضمون رؤية الهيئات التي شاركت في تنظيم هذه الندوة تجاه القضايا المطروحة للنقاش، وجاء الفصل الأول بعنوان "الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، وتناول ورقتَيْ عمل اختصتا بمفهوم الحكم الرشيد وإشكاليات تطبيقه في الواقع العربي في سياق الحراك الاجتماعي القائم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الفصل **الثـــاني** الذي جاء بعنوان "التنمية والعدالة الاجتماعية وتفعيـــل حقوق المواطنة" فقد جَسَّد الترابط بين القضايا الثلاث التي تشغل اهتمام المجتمـــع العربي وتطلعاته وتحديات إنجازها، وناقش الفصل **الثالث** أهم قضيتين مثيـــرتين للجدل على الساحة العربية؛ وهما إدماج الشباب والنساء في التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي عبر ورقتي عمل باعتبارهما مِفْتَاحَيْ التقدم والاستقرار في البلدان العربية، وهو العنوان الذي حمله هذا الفصل، وتناول الفصل **الرابع** والأخير تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

وتيسيرًا لاستفادة القارئ الكريم مَهَّدَ المحرر لمادة الكتاب بملخص تنفيذي وافٍ لمحتواه، وقام بتنميط الحوار، من خلال عرض أوراق العمل، ثم التعقيبـــات عليها، ثم المناقشات التي ثارت بشأنها، ثم إتاحة نص البيان الختامي الصادر عن الندوة، ووثَّق في ملحقين للكتاب برنامج عمل الندوة وقائمة بأسماء المشاركين.

ويبقى الشكر واجبًا لكل من ساهم في هذا الجهد الفكري المتميز، وكل من ساهم بالجهد التقني والفني في إعداده، وإذا ظهر أي قصور في عرض وجهـــات النظر فالمسئولية عنه واقعة على المحرر وحده.

***

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملخص التنفيذي

يتناول هذا الكتاب بحوث ومناقشات الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي،التي شارك في تنظيمها جامعة الدول العربية، وشبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والتي عُقدت في مقر جامعة الدول العربية يومي ٩،١٠ مايو/أيار ٢٠١٣.

ولا تكتسب أعمال هذه الندوة أهميتها من موضوعها الذي يشغل اهتمامًا متزايدًا لدى المجتمعات العربية فحسب، وإنما كذلك من طبيعة المشاركة التي تجمع ممثلي الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، ومن تأكيد الترابط بين قضاياها في سياق الحوار الاجتماعي الذي تشهده البلدان العربية منذ اندلاع الحراك الاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٠، ومن تنوع منظوراتها الجغرافية والفكرية والمهنية بتنوع المشاركين، وبحضور خبرة التجارب الأخرى عبر المشاركة الدولية المتخصصة.

وقد تناولت الندوة موضوعها عبر أربعة محاور؛ هي: الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، وأنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة، وسبل إدماج الشباب والنساء في العمل العام، وتطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

افتتح الندوة الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية، وشارك بكلمات افتتاحية كل من الدكتور علي المري رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والأستاذ علاء شلبي أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والسيدة ماريا ألفاريز لاسو مساعد مدير عام منظمة اليونسكو للعلوم الاجتماعية والإنسانية، واختتم الجلسة الافتتاحية الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة والرئيس الشرفي للمؤتمر، ولم تقتصر هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكلمات الافتتاحية على الطابع الرسمي، بل اشبتكت في نقـاش موضـوعي مـع القضايا المطروحة، وأطّرت بحق جدول أعمال النقاش في الندوة.

الفصل الأول: الحكم الرشيد ومهام الانتقال للديمقراطية:

تناولت هذه القضية ورقتا عمل، أعد أولاهما الأستاذ/محمد أوجار وزيـر حقوق الإنسان السابق بالمملكة المغربية بعنوان: "ملاحظات أولية حـول الحكـم الرشيد والحكامة الجيدة"، وعقب عليها الدكتور عبد الله الـدرازي نائـب رئـيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، وأدار الحوار الأستاذ/محمد فـائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

سعت الورقة إلى إجلاء مفهوم الحكم الرشيد، أو ما يطلق عليه في بلدان المغرب العربي الحكامة الجيدة، وتخليصه من أشكال التحريف اللغوي والـدلالي الذي شابه خلال حكم النظم الاستبدادية كغيره من المفاهيم، وفصل فـي الجـذور التاريخية للمصطلح وتعريفات المؤسسات الدولية المتخصصة له، وطرح تعريـف مبسط بأنه "ممارسة السلطة السياسية التنظيمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بشكل يضمن التنمية التشاركية والمستدامة على كل المـستويات الاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية والعمرانية وغيرها، دون أن يكـون هنـاك تمييز بين النساء والرجال أو الأجناس والأعراق وغيرها، وأن يُراعـي احتـرام حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية الكونية التي تعني العمل بالتعددية الحزبية والنقابية والانتخابات الحرة النزيهة التي تمكّن المواطنين من اختيار ممثليهم بحريـة تامـة وشفافية.

كما تناولت الورقة تطبيقات الحكم الرشيد وأهمية الارتقاء به على كافـة الصعد وليس على الصعيد الوطني فحسب، والحث على ضـرورة الانتبـاه إلـى الخصوصيات الموجودة داخل كل قطاع في الدولة الواحدة، فحكامة المـدن التـي تسعى إلى تدعيم اللامركزية وتوسيع مشاركة المواطنين في تدبير شـئون مـدنهم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقراهم هي غير الحكامة الاقتصادية التي تُعني باهتمامات أخـرى، أو الحكامـة الأمنية التي تطمح لإخضاع قوات الأمن وأجهزة الشرطة والمخـابرات للرقابـة البرلمانية والإعلامية.

كذلك خلصت الورقة إلى أن مصطلح الحكم الرشيد اقترب مـن مفهـوم الديمقراطية حتى أصبحا وجهين لعملة واحدة ولدينامية واحدة، وأن حكامة المرحلة الانتقالية تطرح أسئلة نابعة من تعقيـداتها وحـساسيتها، وفـي مقـدمتها سـؤال المشروعية ومشكلة تصادم المشروعيات المتنافسة في هذا المخـاض التـاريخي، فهناك المشروعية الثورية التي يتمسك بها الثوار، ويتحصن داخلهـا كـل الـذين ساهموا أو -يعتقدون أنهم ساهموا- في إنجاح الثورة وإسقاط الاسـتبداد، وهنـاك شرعية الانتخابات التي شهدتها بعض البلدان العربية، وأحياناً يحدث التصادم بين الشرعيتين في لحظة معينة نتيجة عدم توافق نتائج الانتخابات مع طموح الجماهير، وهناك شرعية الانجاز، وحين تغيب مشروعية الإنجاز لعدم توافر المهارات الكفؤة للأحزاب والنخب السياسية الجديدة فإن مخاطر الإحباط تنتـصب أمـام الثـورة، وأصعب ما يواجه قادة المراحل الجديدة هو حنين شعب الثورة إلى الماضي الذي كان يوفر للمواطن الحد الأدنى من شروط الحياة في وضع مستقر رغم الاستبداد.

ومن هنا فإن النخب الجديدة مدعوة إلى التفكير في حكامة جديدة تتأسـس على مشروعية خاصة هي "المشروعية التوافقية"، عوضًا عن التطاحن غير المنتج والعنيف نتيجة تصادم المشروعيات.

جاء تعقيب **الدكتور عبدالله الدرازي** إجمالاً متوافقًا مع رؤية ورقة العمل، وحرص على أن يوجه عناية المشاركين إلى التساؤلات الرئيسة التـي طرحتهـا الورقة وسعت للإجابة عنها وبخاصة قضية الشرعيات، كما خلص إلى أن عقد هذا اللقاء يفتح الباب للتفاؤل بإمكانية قيام الجامعة العربية بدور في هذا الـسياق، مـع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملاحظة أن هناك العديد من الدول العربية التي لم تنضم للميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهي إشكالية من الواجب التوقف عندها.

أثارت ورقة العمل الكثير من النقاش: وبينما أثنى المشاركون على ورقة العمل، فإن رؤيتهم للقضايا التي أثارتها جاءت متفاوته؛ حيث ركزت آراء على العلاقة بين العملية الديمقراطية والانتخابات. وأرجعت سبب الإخفاق الذي تشهده بلدان "الربيع العربي" إلى أن الثوار لم يأخذوا الوقت الكافي لبناء تنظيماتهم والانتشار الجماهيري، في حين أن القوى التقليدية كانت تملك مثل هذا الوجود من قبل "الربيع العربي"، وكحل لذلك لا بد من البحث عن صيغ توافقية في المرحلة الانتقالية شريطة أن تكون إدماجية وليست إقصائية.

وأكدت آراء أخرى أهمية تحقيق مشروعية التوافق، مستخلصة الدرس من تجارب النظم السابقة التي كانت تحاول أن تقصي كل الأطراف وأن تستأثر بكل شيء لنفسها، وأكدت على أن الديمقراطية لا يتعلمها الناس إلا بالممارسة من خلال التجربة والخطأ، وأن المجتمعات العربية مطالبة بالتمسك بالديمقراطية والتعلم من تجارب الأمم الأخرى.

لكن آراء أخرى أظهرت تشككها في مسألة المشروعية التوافقية، وتساءل أحد المتحدثين: هل نحن بصدد آلية لتحقيق مطالب الشعب الذي صنع الحدث وطموحاته أم أنها محاولة لاحتواء الشعب؟ وذهب آخر إلى أن تجارب الربيع العربي أثبتت أننا نحتاج إلى جانب الحكم الرشيد إلى معارضة رشيدة، فالمعارضة تريد أن تقلب الطاولة إذا فشلت في الانتخابات، وتريد أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء لمجرد أنها لم تحقق ما تريد، وذهب رأي آخر إلى أن مصطلح التوافق قد يكون براقًا لكنه لا يكفي وحده، إنما يحتاج إلى تعريفات قانونية وسياسية، فيما ذهب رأي آخر إلى أن الحديث عن الحكم الرشيد خلا من أي إشارة إلى التصالح

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مع الطبقات الشعبية، رغم أن هذه الطبقات هي ضمان التوافق. ومادامت المسألة الاجتماعية مغيبة فلن ينجح أي توافق.

واستحضر مشارك آخر النموذج السياسي في العراق والذي قام علي فكرة التوافقية والشراكة الوطنية، وخلص إلى أن هذا النموذج يفرض علي الجميع التمهل قبل إطلاق التوقعات الكبيرة، فرغم أن المؤسسات كلها جاءت بالانتخابات وبشكل ديمقراطي، إلا أنها لم تحقق أي تحسن، كما أعادت إفراز نفس الأشخاص والقوى.

وفي تعقيب **الأستاذ محمد أوجار** على وجهات النظر التي طرحتها تعليقات المشاركين أوضح أن الحديث عن التوافق لا يعني خيارات محددة، وإنما يقوم علي مبادئ، من بينها المكانة الدستورية للرئيس والمعارضة والأقليات، وتداول السلطة والتنافس، والسؤال هنا هو: هل نبدأ أولاً بالتوافق أم أن التوافق يتطلب أولاً حسم هذه القضايا؟ وكيف نوفر الاطمئنان لنتائج الانتخابات؟ وهل سيكون الفوز في الانتخابات إقصاء للآخر أم يكون هناك دينامية جديدة.

أعد ورقة العمل الثانية الأستاذ **الحبيب بلكوش** رئيس مركز دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وعضو المجلس الوطني في المغرب بعنوان: "مهام الانتقال إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحكم الرشيد"، وعقب علي الورقة **الأستاذ عز الدين الأصبحي** رئيس مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان في اليمن، وأدار الحوار الدكتور **عبد السلام سيد أحمد** ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

انطلقت الورقة من سياق " أزمة شرعية الدولة " المرافقة للتحولات التي شهدها –وما يزال شهدها- العالم في مجالات الاقتصاد والمال والتكنولوجيا والتواصل وغيرها، والتي وضعتها في أزمة غير مسبوقة في مواجهة مهماتها في مجال النمو والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والأمني، وهو ما أعاد طرح سؤال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حدود الديمقراطية ومستلزمات توسيع معناها وآلياتها ومجالات تـدخلها. والبحـث عن متطلبات الانخراط في الكونية وإثرائها من خلال ديناميـات محليـة وجهـود مبدعة وحامية للتعدد والتنوع، أما في الواقع العربي فقد أضيف إلى ذلـك ذاتيـه تجاربنا، والتي وصل فيها هضم الحقوق والحريات والاستئثار بالسلطة والثروة حدا أصبح فيه الحاكم رمزًا لنظام حكامة وتدبير لا يعرف المساءلة والتقييم.

وفي ظل أوضاع مثل هذه تكون مهام الانتقال إلـى الديمقراطيـة معقـدة ومتعددة وترتبط في عمقها بمستلزمات الحكامة الرشيدة في كل أبعـاد المـشروع الديمقراطي، ويواجه التغيير عددًا من التحديات الكبرى.

وأول تحد تجده على جدول أعمال التغيير هو المطلب الديمقراطي، فوضع حد للاستبداد وترسيخ التداول على السلطة مطلب عميق يشمل السياسة والقواعـد الدستورية والقانونية المنظمة لنظام الحكامة والآليات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتلك المخول لها المساءلة والتتبع والتقويم، فضلاً بطبيعة الحال عن مدى وجـود فاعلين سياسيين واجتماعيين (أحزاب، منظمات، نقابات...) يمتلكون روح اللحظة التاريخية وصعوباتها وتحدياتها ومتطلبات المجتمع، بينما خلفت سرعة التطورات وضعف الأرضية اللازمة لمسار التحول أسئلة وتعقيدات جديدة .

ويكمن التحدي الأكبر الثاني في توفير شروط ومناخ البنـاء النمـوذجي والتفاعل مع التطلعات الاجتماعية للمواطنين التي عادة ما تكون درجتهـا عاليـة، بينما الحكامة السياسية لن تكون كافية إلا لفترة الفورة والحماس التي عـادة مـالا تطول كثيرًا، حيث تبرز قضايا مستلزمات العيش الكريم والخصاص الاجتمـاعي والثقافي والتربوي كقضايا ذات أولوية ملحة في مجتمعات تعـاني مـن المظـالم ومؤشرات الفساد والرشوة والنهب والتخلف.

إن ما أفرزته المنطقة العربية فضلاً عن تجارب دوليـة متقدمـة يـسمح بالقول إن الانتقال الديمقراطي يتطلب شروطًا أولية لإنجاح مساره، في طليعتهـا توافر طبقة سياسية تقتسم أرضًا مشتركة متوافقًا عليها بشأن المرتكزات الجوهرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الضرورية للبناء الديمقراطي المأمول رغم اختلاف توجهاتها، وتستحضر قضاياه قبل استحضار مصالحها وحساباتها الخاصة مهما كانت الألوان والأيديولوجيات.

وقد حفلت الورقة بنماذج للخبرات العالمية من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وتوقفت بصفة خاصة عند التجربة المغربية بسياقها وخصائصها، وخلاصتها أن المغرب توصل لأول مرة في تاريخه المستقل إلى وضع دستوري للبلاد وليد توافق سياسي واسع ومن إنتاج خبرة مغربية، كرس الحريات وحقوق الإنسان، وقوى سلطات الحكومة والبرلمان، وجعل الاختيار الديمقراطي من ثوابت الأمة وغير قابل للمراجعة، وبموازاة ذلك تم العمل بآلية التوافق بين الحكومة والأحزاب لوضع مشاريع القوانين التي أطرت الانتخابات التشريعية ووفرت شروط التوافق والحياد، وقد أفرزت الانتخابات الإسلاميين لقيادة الحكومة في إطار تحالف متعدد المكونات، إلا أن مرحلة ما بعد الانتخابات أعادت الطبقة السياسية إلى ثقافتها وسجالاتها العقيمة، متناسية أن الدستور يحتاج إلى قوانين تقع مسئوليتها عليهم جميعًا.

وفي ختامها تطرح الورقة تساؤلات حول التجارب التي تشهدها المنطقة، وهل تقود إلى تحول ديمقراطي أم تعيد إنتاج النظم السابقة بأشكال أخرى؟

وفي تعقيبه علي ورقة العمل ذهب **الأستاذ عز الدين الأصبحي** إلى أن ما يجري في "دول الربيع العربي" لم يصل بعد إلى مستوي الإنجاز الثوري، فرغم حدوث ثورات إلا أنها لم تكتمل بعد، ولا توجد ثورة ناجزة حتى الآن، كما ذهب إلى أن بلدان الربيع العربي مقبلة على مرحلة جديدة لازالت قيد التشكل، وأن هناك روحًا قوية كافية لهذا التغيير.

وشدد الأصبحي على أنه لا يمكن الجزم بأن وجود نموذج اقتصادي أو تعويض الجماهير بعامل تنموي من هنا أو هناك سيكون ناجحا، بل لا بد من إعادة النظر في الوضع برمته والتحرك باتجاه مشروع متكامل لإحداث تغيير جذري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على مستوى البلدان العربية المختلفة، ويستلزم هذا درجة من التوافق بشأن حلول المشاكل التي تمر بها البلدان العربية.

وعرض الأصبحي خبرة التجربة في اليمن، فأشار إلي الصعوبات التي تواجه التوافق السياسي بسبب عدم تجاوب الأحزاب، وانزلاق النخب إلى الاستئثار فيما أسماه " الغنائمية"، ودعا إلى ضرورة التوافق السياسي واعتماد الشفافية والمساءلة، مع التأكيد على أن المساءلة لا تعني الانتقام وتصفية الآخر، وإنما تعني الاعتراف بأن هناك أخطاء لا بد من تصحيحها وتفادي تكرارها.

وقد أثارت ورقتا العمل والتعقيب مناقشات عديدة أبرزت الإشكاليات التالية:

ركزت آراء على إشكالية ضعف فكرة الديمقراطية في الثقافة العربية والحاجة لتأصيل ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناهج الدراسة للأجيال القادمة.

كما أبرزت آراء تحول العنف إلى ظاهرة طبيعية في المجتمعات العربية ويؤدي إلى ضحايا من كل الأطراف.

وأعرب رأي عن تخوفه مما أشارت إليه ورقة الأستاذ بلكوش عن "الاستمرارية" من أن يكون المقصود بها إعادة إنتاج النخب السابقة بمسميات جديدة.

ولاحظت مشاركة أن الأوراق التي ناقشتها الندوة خلت من أي إشارة للثورة المضادة التي تمثل العائق الأساسي أمام نجاح تجارب الانتقال العربي.

وفي تعقيباتهما على المتداخلين أشار **الأستاذ بلكوش** إلى أن أي توافق سياسي يجب أن يضمن حقوق الأقليات كمعارضة سياسية، وكمعارضة برلمانية، خاصة وأننا جميعًا ضحايا سياسات قمعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما حذر **الأستاذ الأصبحي** من إتباع الثورات لمنهج التخويف في مواجهة خصومها، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ميلاد طغاة جدد، وأن الثورة تحتاج إلى نقد مستمر وتجديد مع تواصل عملية كسر الخوف.

الفصل الثاني: التنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المواطنة:

اختص هذا المحور بثلاث ورقات عمل، أعد أولاها **الأستاذ معتز بالله عثمان** مساعد أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان بعنوان: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، وعقب على الورقة الأستاذ **زياد عبد الصمد**، وأدار الحوار الدكتور **مصطفي كامل السيد**.

انطلقت الورقة من الترابط العضوي بين العدالة الاجتماعية والتنمية، فبدون إحداث التنمية لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية، وبدون العدالة الاجتماعية لا يمكن الحديث عن تنمية صحيحة نؤتي ثمارها، وأن القضيتين تشكلان واحدة من أهم القضايا الإشكالية في مسار التغيير والإصلاح في المشهد العربي الراهن، وتناولت الورقة موضوعها من ثلاثة جوانب.

ركز الجانب الأول على مفهوم التنمية وتطوره، وما يتصل به من مفاهيم أخرى كالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية المستدامة، وخلصت الورقة إلى أن المفهوم الحديث للتنمية يستوجب القضاء على أهم مصادر الحرمان، كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والخدمات العامة واللامساواة وغيرها، وتعزيز دور الناس في المشاركة في إحراز التقدم باعتبارهم شركاء فيه وليسوا فقط مستفيدين من برامج يطبقها آخرون.

وركز الجانب الثاني على قضية "العدالة الاجتماعية من المفهوم إلى البرنامج"، وتناول ستة أبعاد ينعقد عليها الإجماع كعناصر لاغنى عنها للعدالة الاجتماعية، وهى: المساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للموارد والأعباء، والضمان الاجتماعي، وتوفير السلع العامة، والعدالة بين الأجيال، مفصلاً أبعاد كل منها.

وركز الجانب الثالث من الورقة على العدالة الاجتماعية في الواقع العربي وسبل تعزيزها، وخلصت الورقة إلى أنه لا يخلو بلد عربي من إقامة قدر أو آخر من العدالة الاجتماعية، مثل نظم التأمينات والمعاشات التقاعدية أو الحماية الاجتماعية من خلال الدعم العيني والنقدي، وإتاحة السلع والخدمات العامة، بل وتذهب البلدان العربية الغنية إلى أنماط من الرفاه الاجتماعي لمواطنيها تفوق ما توفره البلدان المتقدمة، لكن تكمن خلف هذه الصورة البراقة إجحافات اجتماعية عميقة، تستوي في ذلك البلدان الفقيرة والغنية، مثل عدم المساواة وتكافؤ الفرص، وتفشي أوجه التمييز بكل أشكاله، ولم يكن مصادفة أن تكون هذه الإجحافات الاجتماعية أحد أسباب الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة.

وفي سبل تعزيز العدالة الاجتماعية في العالم العربي خلصت الورقة إلى عدد من العناصر الجوهرية، أبرزها: الحاجة إلى نمط جديد من التنمية يتجاوز أهداف النمو الاقتصادي إلى تلبية احتياجات الناس، وإعادة الاعتبار إلى الاقتصاد الحقيقي وليس أسواق المال، ومعالجة الاختلالات الفادحة بين الأغنياء والفقراء، وانتهاج سياسات تعالج جذور النمو غير المجدي، ودمج النساء والشباب في التنمية من خلال فرص العمل اللائق، وإعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور، وإعادة النظر في السياسات الضريبية، وتوفير الضمان الاجتماعي.

وفي تعقيبه على الورقة أثنى الأستاذ زياد عبد الصمد على الورقة ومعالجتها العميقة للقضايا التي ناقشتها، ثم أبرز بعض القضايا المهمة، ومنها: علاقة التنمية بالديمقراطية، فقبل الثورات العربية كان بعض الناس يظن أن الديمقراطية ليست شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية، بينما كان هناك فريق آخر يرى أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار على المستوى السياسي أو الاجتماعي إلا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بتوافر قدر من الديمقراطية، وجاءت الثورات العربية لتؤكد أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون الديمقراطية، وهو أمر يَصدق أيضًا على مختلف القضايا الاجتماعية.

وهذا بدوره يحيلنا إلى أن هذه الثورات التي تنادي بالحريات كي تحقق أهداف كاملة يجب أن تستند إلى إطار مؤسسي يوفر التوازن بين السلطات وتداول السلطة داخلها، وأن تكون هذه المؤسسات قائمة على عقد اجتماعي يعيد الاعتبار إلى المواطنة الحقيقية، وأن تستند إلى أساس حقوقي.

وقد أثارت المناقشات بعض الجوانب المهمة، أبرزها:

إن مفهوم التنمية البشرية- كما جاء في الورقة- لم يوضح العلاقة بين مختلف جوانبها، وأغفل الجانب الثقافي والحياة الثقافية للإنسان.

أكدت بعض الآراء على أن النموذج الاقتصادي السائد حاليًا يمر بأزمة شديدة منذ عقود، وأفضى إلى تآكل بعض الطبقات وإفلاس دول، وهناك حاجة ماسة لتنبيه النظم العربية إلى ضرورة الخروج من فخ "النيوليبرالية" والحرية المنفلتة للسوق، كما دعت هذه الآراء إلى ضرورة الانتباه للجاليات العربية في المهجر، والبحث عن سبل تعزيز ارتباطهم ببلدانهم.

ونوه رأي إلى أن بعض الدول العربية بدأت تخطو خطوات مهمة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، وأن تحقيق هذا الهدف يرتبط في الأساس بالتنمية ووجود عوائد يمكن إنفاقها في أوجه العدالة الاجتماعية المختلفة، وحذر من اعتماد سياسات نمو اقتصادي على حساب الفقراء، على نحو ما حدث في البرازيل.

كذلك أثارت المناقشات سؤالاً حول علاقة التنمية العربية بالنظام الإقليمي العربي، وما إذا كان يعد تطوير هذا النظام جزءًا من العملية التنموية أم يأتي نتيجة لها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأكد مشارك على الارتباط بين الديمقراطية والتنمية، ودعا إلى دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني -لاسيما الهيئات النقابية المهنية والعمالية- في ترسيخ ثقافة الديمقراطية.

وحذرت مشاركة من الاعتماد على المؤشرات الرقمية فقط في قياس العدالة الاجتماعية في أي بلد، إذ لا يعطي ذلك بالضرورة صورة صحيحة، وأن النص عليها في الدساتير -كما هو حاصل في البلدان العربية- لا يعني أنها متحققة أو مضمونة، ومن ثم ينبغي العمل على إيجاد حلول واقعية للمشاكل التي تعيقها.

وعرف أحد المتداخلين التنمية المستقلة بأنها تعني استقلالية القرار الاقتصادي، مدللاً على علاقة التنمية بهذا الاستقلال بتجربة كوريا الجنوبية.

ونبهت مشاركة إلى ضرورة مراعاة بُعد النوع الاجتماعي في الخطط التنموية والموازنات العامة لتلبية احتياجات النساء والقضاء على التمييز.

وتساءل مشارك: هل يمكن أن تنجح عملية التنمية في ظل عملية تحول ديمقراطي متعثرة؟

وعبر مشارك عن قناعته بأن العدالة الاجتماعية ينبغي أن تقوم على مبدأ التوازن العادل بين الحقوق والواجبات، وأنها وحدها التي تحقق المواطنة الصالحة وتقود إلى الأمن والسلم الاجتماعي، وانتقد عدم تطرق الورقة لموضوع الفساد وكيفية محاربته.

وفي تعقيبه على تعليقات المتداخلين أوضح الأستاذ زياد عبد الصمد أن النهضة العربية كانت مترافقة مع النهضة الثقافية، وأن ما ينقص الواقع حاليًا هو البعد الثقافي، وشدد على ضرورة استثمار الجهد الثقافي والعلمي في إطار النهضة العربية.

وأضاف أن هناك قضية أساسية يفترض أن تعالج في الإطار التنموي، وهى دور الدولة في حماية الحقوق، وفي إدارة حوار وطني لوضع أسس التنمية، وكذلك الحاجة إلى نقاش معمق حول دور القطاع الخاص والمجتمع المدني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بوصفهما شريكين في التنمية، وإعادة النظر في النظام التجاري العالمي والـديون والمساعدات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير التعاون الإقليمي العربي لمواجهة ما يقابله من تحديات سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو الاندماج الإقليمي.

وفي تعقيبه بدوره على ما ورد في المداخلات أشار الأستاذ معتـز بـالله عثمان إلى أن الورقة ليست مخصصة للإجابة على كل إشكاليات التنمية والعدالـة الاجتماعية في البلدان العربية، ولكنها مخصصة لإثارة النقاش والانتباه للقـضايا الإشكالية في العدالة الاجتماعية، والسعي للانتقال بمفهوم العدالة الاجتماعية مـن شعار إلى خطط وبرامج تطبيقية.

واتصالاً بموضوع العدالة الاجتماعية جاءت **الورقة الثانية** التـي أعـدها الأستاذ عز الدين الأصبحي بعنوان: المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية، وأدار الحوار الأستاذ راجي الصوراني رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وقد عرض الورقة نيابة عـن معدها الدكتور كرم خميس، المستشار الإعلامي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

انطلقت الورقة من الترابط الوثيق بين المواطنة والتنميـة، ففـي غيـاب إحداهما غياب للأخرى، وبالتالي انعدام لمبدأ العدالة، وتناولت موضوعها من عدة أبعاد، شملت أهمية المواطنة في تحقيق الاستقرار والعدالة، والدلالات الاجتماعية للمواطنة، والعدالة الاجتماعية باعتبارها جوهر حقوق الإنسان، والفشل التنمـوي الذي ترتب على انتهاك الحقوق، وأخيرًا ثورات الشعوب وإبرازها فشل القمع مع التنمية.

في البعد الأول تطرقت الورقة إلى أن جوهر المواطنـة هـو المـساواة والإنصاف والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات القائم على الديمقراطيـة والشفافية، وأن تحقيقها هو السبيل للاستقرار المطلوب الذي يأتي على أساس تحقيق العدالة الكاملة ولبها العدالة الاجتماعية، ونجاح التنمية، وقد أثبتت الأحداث التـي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مرت بها المنطقة العربية فشل الرهان على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مع التضحية بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي البعد الثاني الخاص بالدلالة الاجتماعية للمواطنة، ذهبت الورقة إلى أنها الأكثر وضوحًا في تحقيق الإنصاف والعدل والخروج من سياسة التهميش والإفقار للجميع بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق ذلك عبر تأكيد الحق في التنوع المجتمعي والتعايش القائم على قبول الآخر.

أما البعد الثالث الذي تبنته الورقة فهو أن العدالة الاجتماعية جوهر حقوق الإنسان، وهى في تعريفها الواسع: تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، ويغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وقد أكدت التغييرات العربية التي نعيشها على مبدأ ترابط الحقوق، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية أو تلبية الاحتياجات الاقتصادية دون العمل على ترسيخ مبدأ الحرية والمشاركة في الحكم واتخاذ القرار، حيث تتكامل حقوق الإنسان لتحقيق مبدأ العدالة المنشودة.

وتخلص الورقة في بعدها الرابع والأخير إلى أن ثورات الشعوب أبرزت فشل نموذج التنمية الراهن، وأنه مهما كانت النجاحات التنموية فإن استمرار القمع السياسي يصنع دولة هشة ونظامًا فاشلاً يقوم على عدم الثقة ويؤسس لاضطرابات مستقبلية واضحة، وأن التعامل على أساس الإحساس بالغلبة -وليس بالانتماء إلى وطن على أساس المواطنة- يفضي إلى حتمية الفشل.

أعد الورقة الثالثة التي تزاوج بين المواطنة والعدالة الاجتماعية الدكتور سمير مرقس رئيس مجلس أمناء مؤسسة المصري للمواطنة والحوار، وحملت ورقته عنوان: المساواة من منظور المواطنة.

استهلت الورقة موضوعها بالغوص في الجذور الفكرية والفلسفية للمساواة وتطورها في سياق ما استجد على العلوم السياسية والاجتماعية بحكم التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي لحق بالمجتمعات الإنسانية، وخلصت إلى أن مفهوم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المساواة في معناه الحديث يدين بالكثير إلى عصر الأنوار من جهة، وإلـــى جـــان جاك روسو من جهة أخرى، ويحّمل المجتمع مسئولية وجود اللامساواة، فلا يوجد تفوق طبيعي للبعض على آخرين، وينبغي على الدولة بمؤسساتها أن تعتبر جميـــع الأفراد سواسية، وعليها أن توفر وتضمن -عبر القانون- المساواة في الحقوق.

وأنه مع التطور الاجتماعي وتبلور الفئات والطبقات الاجتماعية وتكون المؤسسات بأشكالها المختلفة تبين أن قضية العدالة/المساواة أكثر من أن تكون قضية أخلاقية أو دينية محضة، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنيويًا وهيكليًا بحركية المجتمع، وطبيعة الدولة بهياكلها، ونمط الإنتاج السائد، والتوجهات المعمول بها وعن من تعبر، وأخيرًا السياسات القائمة وهل هي قادرة على تحقيق المساواة أم لا، وكانت ذروة هذه النقاشات والالتفات الحاسم لقضية العدالة/المساواة مع الثورة الفرنسية، حيث تم تأسيس مبدأ "الحق في المساواة" من خلال إعلان حقوق الإنسان والمواطن"، ولقد فتح هذا المبدأ آفاقًا جديدة على المستويات المدنية والقانونية والسياسية وأخيرًا الاقتصادية والاجتماعية.

أكدت الورقة أن قضية المساواة ترتبط ارتباطًا وثيقًا وجدليًا بسياقها المجتمعي، وبنضال الناس –أي: ممارسة المواطنة- من أجل تحقيق المساواة أو تقليل التفاوتات بأنواعها، وفي نفس الوقت الانتباه إلى أن المساواة/اللامساواة هي نتاج للواقع وتفاعلاته وحركية الناس/المواطنين من حيث المدى والقدرة والتوجه. كذلك فإن أي تناول صحيح للمساواة وتكافؤ الفرص لا بد وأن يأخذ في الاعتبار من جهة السياق بتفاصيله – أي: نمط الإنتاج السائد، التوجه الاقتصادي، والواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي بتفاصيله..الخ- ومن جهة أخرى أهمية أن تكون هناك مساحة لحضور المواطنين ومشاركتهم في تحديد السياسات التي يتم الاتفاق عليها لتحقيق المساواة وتأمين تكافؤ الفرص.

إن المتابعة الدقيقة لما يحدث في العالم تقول إن هناك اتفاقًا على أن سياسات الليبرالية الجديدة التي قامت على الخصخصة واقتصاد السوق وتقييد دور الدولة قد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أدت؛ أي: أدت إلى اللامساواة، ولم تفلح محاولات المؤسسات الدولية في أن تسد الفجوة التي أخذت في الاتساع بين دول الشمال والجنوب، بل امتدت إلى دول الشمال نفسها، وهو ما دفع المعهد البحثي للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في تقريره التاريخي بعنوان: "حالات من الفوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة" أن يخلص إلى أن الإجراءات الكاسحة لجعل السوق ليبرالي الملمح والاقتطاعات الكبيرة في الإنفاق الحكومي على التأمينات الاجتماعية مثلاً، قد تبدو مبررة لتحقيق الفاعلية الاقتصادية على المدى القصير، بيد أنها إذا ما أدت إلى تفاقم البطالة وتعمق الفقر فإنها سوف تنقلب إلى إجراءات مكلفة للغاية، لا في مجال خلق الأسى والعسر للفرد فحسب، بل أيضًا من جراء أثرها غير المباشر على قضايا الصحة والمخدرات والجريمة وتشغيل الأطفال والدعارة من جهة، والصراعات الاجتماعية وتزايد الحركات المتطرفة من جهة أخرى".

وفي ختام الورقة طرح د.مرقس ملامح السياسات المطلوبة في عشرة أبعاد، تناولت (١)الخيار الاقتصادي. (٢)النموذج الاجتماعي الذي ينبغي العمل على تأسيسه. (٣)استعادة دور الدولة في تنظيم الاقتصاد. (٤)مراجعة الأنظمة التأمينية. (٥)التمييز الدقيق بين السياسات الاجتماعية القائمة على الدمج وتلك القائمة على الخيرية والمنح. (٦)مراجعة السياسات الضريبية والتعرف على خبرات الآخرين الذين استطاعوا تحقيق قدر من المساواة وتأمين فرص متكافئة لمواطنيهم. (٧)دراسة الاتجاهات الجديدة في تحليل التفاوت وعدم التكافؤ وابتكار حلول ناجعة لمواجهة اللامساواة. (٨)وضع مؤشرات في شتى المجالات لقياس التفاوت والفقر واللامساواة ودراسة أسبابها. (٩)ابتكار طرق تمويلية لدعم السياسات الاجتماعية التي تؤمن السياسات. (١٠)الأخذ في الاعتبار الإعاقات البنيوية التي تحول دون تحقيق المساواة، مثل العادات والتقاليد والجهاز البيروقراطي والثقافة المحافظة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: الشباب والنساء مفتاحا الاستقرار والتقدم:

قدمت لهذا الموضوع ورقتا عمل، اختصت إحداهما بالشباب، واختصت الثانية بقضايا النساء، أعد الورقة الأولي **دكتور مروان أبي سمرا** رئيس فريق الحكم الرشيد بالمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، بعنوان: الشباب وتحديات التكامل التنموي العربي، وعقب عليها **الأستاذ محمود قنديل** المحامي بالنقض ومستشار المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وأدار الحوار **الأستاذ أمين مكي مدني** رئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان.

انطلقت الورقة من الترابط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية، وأن المنطقة العربية كما عانت من الاستبداد السياسي فقد أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأبرز مظاهر هذا الفشل -وخاصة في علاقته بالشباب- فيما يلي:

أولاً: إن المنطقة العربية تمر بمرحلة الانتقال الديمغرافي الذي يتميز بوجود نمو كثيف للسكان في سن العمل مقارنة بالمعالين، وبينما استغلت الدول الآسيوية مثل هذا الوضع لتحقيق نمو مرتفع من خلال التركيز على الاستثمار في قطاعات بعينها والعمل في مسار التنمية البشرية، فقد حولت المنطقة العربية هذا العامل إلى عبء اجتماعي، فرغم التحسن في مؤشرات التعليم وخاصة بين الإناث فلم يحدث تجانس بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومن هنا حدث تزايد في معدلات البطالة.

ثانيًا: إن هناك تدهورًا في نوعية العمل المتاح، ويظهر ذلك في زيادة نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي وبشكل خاص من النساء، وتزايد معدل البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية مقارنة بأصحاب المؤهلات المتوسطة ودون المتوسطة، ويظهر النموذج التونسي هذا المسار بوضوح، كما تظهر بيانات توزيع العمالة في بلد كالمغرب انخفاضًا ملحوظًا في تراجع نسبة العاملين في القطاع الصناعي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثًا: تهميش قطاعات سكانية بعينها، فعلى سبيل المثال يعاني القطاع الزراعي من الفقر والبطالة المقنعة، ففي مصر مثلاً هناك ٧٠% من الحيازات الزراعية أقل من فدان، وفي المغرب توجد ٤١% من الحيازات الزراعية دون الحد الأدنى للجدوى والاستدامة الاقتصادية، علمًا بأن فائض العمالة في هذا القطاع يصل إلى ٤٠%، ويتجلى تهميش الأرياف والمناطق الطرفية في بلد مثل مصر من خلال مقارنة معدلات الفقر بين المناطق والمحافظات.

رابعًا: إلى جانب الإقصاء الاقتصادي للشباب هناك جوانب أخرى اجتماعية وسياسية تعكس حالة التهميش في البلدان العربية، فثمة إقصاء من المشاركة السياسية وغياب في الفضاءات الاجتماعية والثقافية الوسيطة مع صعوبة الوصول إلى سكن لا سيما في المدن، ومن ثم صعوبة الاستقلال عن الأسرة والزواج، ويؤدي هذا الإقصاء إلى نتائج خطيرة خاصة فيما يتعلق بالنساء، وأصبح أحد وسائل الخروج من البطالة هو الهجرة إلى الخارج، والتي تتمثل أخطر مظاهرها في الهجرة غير النظامية.

خامسًا: يمكن النظر إلى سمات الاقتصادات العربية باعتبارها من أبرز عوامل الفشل، فهذه الاقتصادات -باستثناء دول الخليج- ركزت على مجالات الإنتاج والتصدير دون أن تنجز تحولاً بنيويًا، واتسمت بالتقلب الاقتصادي الشديد، وركود الزراعة وضعف إنتاجيتها، وتراجع التصنيع وتركزه في مجال السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهيمنة الصناعات الاستخراجية، والتوسع في قطاع الخدمات بإنتاجية وقيمة مضافة منخفضة والاعتماد المتزايد على استيراد السلع.

وخلصت الورقة إلى القول بأن الفشل التنموي في المنطقة العربية ارتبط بنمط الحوكمة السائد في هذه البلدان، إذ أنها عانت من نظم سياسية تقوم على السيطرة الأمنية والاستبداد و"الزبائنية" وإضعاف المؤسسات وتهميش سلطة القانون، في حين أن اقتصادياتها قائمة على رأسمالية المحسوبية التي تسيطر على الموارد والثروة خارج منطق السوق والقانون والمحاسبة، وتقف البلدان العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اليوم أمام تحدٍ ضخم لكنه ملح، وهو إقامة الدولة التنموية القائمة على الحرية والقانون والعدالة الاجتماعية.

في تعقيبه على الورقة عبّر **الأستاذ محمود قنديل** عن اتفاقه مع ما جاء بورقة الدكتور مروان عن علاقة التنمية بالديمقراطية، وركز على عدد من المحاور الرئيسة وأبرزها أن ما قام به الشباب من كسر حاجز الخوف يعطيهم حق المطالبة باستحقاقات سياسية واجتماعية، لكن لم تتحقق مطالبهم واستمر تهميشهم ومعاناتهم من تأثير معدلات البطالة، وبتقديره فإن أخطر أمر يعاني منه الشباب - وكذا المجتمعات العربية- هو انهيار مستوى التعليم؛ إذ يتسبب في البطالة التي أدت إلى التطرف وإقصاء الآخر، وبالتالي لا بد من التأكيد على حق الشباب في التعليم الجيد بصرف النظر عن طبيعة المؤسسة التي تتولى هذه المهمة.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية فبدلاً من إدماج الشباب بشكل أكبر في عملية صنع القرار كما كان متوقعًا، فقد تعمق تهميشه، فلم يحصل على ما يناسب دوره، ففي مصر مثلاً جاءت نسبة الشباب في مجلس الشعب والشورى ضئيلة، رغم أن قانون الانتخابات خفض سن الترشيح لمجلسي الشعب إلى ٢٥ عامًا ولمجلس الشورى إلى ٣٠ عامًا، وتكرر نفس الأمر في لجنة إعداد الدستور، حيث كاد صوت الشباب أن يغيب تمامًا عن صياغة الدستور المصري الجديد.

وأكد الأستاذ قنديل أن الاستبداد في البلدان العربية هو الذي أدى إلى الفساد والبطالة والفقر، وأنه لا يمكن أن تتحقق تنمية في ظل هذا الاستبداد، كما أكد على ضرورة إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الشباب العربي.

أخذت معظم الآراء التي عبرت عنها المناقشات وجهة التحليل الذي عبرت عنه ورقة العمل والتعقيب، لكن أحد المتداخلين أشار إلى أن الورقة تجاهلت الأبعاد الثقافية والاجتماعية على أهميتها، وأنها بينما تحدثت عن نظامين -

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اقتصادي وتجارى عربي- يمكن أن يضاف إليهما نظـــام عمالـــة عربـــي يزيـــل الجدران القائمة على التشغيل بين الدول العربية.

كما أضاف أحد المتداخلين إلى جانب المشاكل العديدة التي ذكرتها الورقة أن هناك مشاكل أخرى ترتبط بطبيعة التعقيدات التي نفرضها نحن على الـــشباب، فنحن نزيد من سنوات الدراسة ونضع عقبات أمـــام الـــراغبين فـــي مزيـــد مـــن الشهادات، ثم يقضي الشباب سنوات طويلة في البحث عن عمل.

اختصت الورقة الثانية في هذا المحور بسبل دمج النساء في التنمية والعمل العام، وقد أعدتها وعرضتها الأستاذة هايدي الطيب، كبير الباحثين فـــي المنظمـــة العربية لحقوق الإنسان، بعنوان: سبل تمكين المرأة في الواقع العربـــي، وعقبـــت عليها الأستاذة أمينة بوعياش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، وأدار الحوار الأستاذ موسى برايزات.

حددت الورقة خمسة تحديات تعيق تمتع النـــساء بحقـــوقهن فـــي الواقـــع العربي، هي: تفشي التمييز ضد المرأة، والعنـــف بأشـــكاله المتنوعـــة، وقـــصور السياسات الرامية إلى إدماج النساء في التنمية في معظم البلدان العربية، وإشـــاعة نظرة سلبية عن المرأة في منظومة الثقافة والإعلام والتعليم تحصرها في دورهـــا الإنجابي والوظائف المنزلية، وعجز كثير من الدول العربية عن توفير متطلبـــات الصحة الإنجابية، وقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى تدني مكانة النساء في المجتمع وحرمانهن من الفرص المتكافئة في العمل، وتدنى مشاركتهن في الحياة السياسية.

ورغم بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها بعض الحكومـــات العربيـــة خلال العقد الماضي لتعزيز حقوق النساء، إلا أنها لم تفِ بالتزاماتها النابعـــة مـــن انضمامها لاتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الـــصكوك الدولية ذات الصلة.

وبينما كان من المأمول أن ينهض الحـــراك العربـــي وما ترتب عليه من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

برامج إصلاحية -سواء بين الدول التي شهدت ثورات أو تلك التي بـادرت إلـى إجراء إصلاحات- فمن المؤسف أن هذه الإصلاحات بقيت جزيئه ولم تتدرج فـي إستراتيجية متكاملة للنهوض بحقوق النساء، بل وبرز نمط جديد مـن التحـديات يتجافى مع إسهامات النساء في الحراك الاجتماعي والتضحيات التـي قـدمتها، إذ استفحلت ظاهرة العنف ضد النساء في سياق الانفلات الأمني الذي ضرب العديـد من المجتمعات العربية، كما أدى تصدر تيار الإسلام السياسي للمشهد إلـى تبنـي تفسيرات دينية ضيقة ومختلف عليها تجاه حقوق النساء.

وبينما بادرت بعض البلدان العربية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحيـاة السياسية عبر النصوص الدستورية أو التشريعية وزيادة حـصتها التمثيليـة فـي المجالس النيابية. فقد عجزت الممارسات عن تطبيق ذلك في الواقع بسبب المنافسة السياسية وعدم دعم الأحزاب لهذا التوجه، بل وتخلت بلدان مثل مصر وليبيا عـن مبدأ الحصة المخصصة للنساء في قوانينها الانتخابية بدعوى انتهاكها للحـق فـي المساواة.

وخلصت الورقة إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب وقفة جديـة مـن جانب الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من أجل النهوض بحقـوق المرأة، وطرحت في هذا الشأن تسع توصيات ينعقـد عليهـا الإجمـاع، تتـصل بالالتزامات القانونية للبلدان العربية بالمعايير الدولية، وتعزيز الحمايـة القانونيـة للنساء من العنف، وإزالة العوائق التي تحول دون المشاركة الفعالة للنـساء فـي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكثيف الجهود الراميـة إلـى تغييـر الصورة النمطية السلبية عن المرأة في منظومة الثقافة والإعلام والتعليم، وأضافت لهذه التوصيات توصيتين إضافيتين هما:

- الانتقال من مبدأ تمكين المرأة إلى فرض المساءلة عن عدم إعمـال الحقـوق المنصوص عليها في الدساتير والتشريعات المختلفة، سـواء عبـر المـساءلة السياسية، أو من خلال استصدار تشريعات بذلك.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- إطلاق سلسلة من الحوارات الاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية للتوعية بحقوق النساء والتصدي للتفسيرات الضيقة للشرع الحنيف وللتقاليد والأعراف التي يتم التذرع بها للانتقاص من حقوق النساء.

وفي تعقيبها على الورقة تحدثت الأستاذة أمينة بوعياش عن التفاوت بين البلدان العربية من حيث تمكين النساء دون أن يمثل ذلك تشاركهن في نفس المشاكل تقريبا، وأولها عدم حصولهن على حقوقهن كاملة، وعدم دمجهن بشكل كامل في مجتمعاتهن، ويستدعي ذلك التدخل بخمسة أشكال، هي: التمكين السياسي، إذ لا بد من مشاركة المرأة في الشأن العام من خلال التمييز الإيجابي، والتمكين القانوني من خلال قوانين واضحة وصارمة تحمي النساء مما يتعرضن له، والتمكين الثقافي والمعرفي بالارتفاع بمستوى المرأة الثقافي والارتقاء بمستوى الثقافة الحقوقية في المجتمع كله، وإشراك النساء في مسار التنمية والديمقراطية داخل دولهن من جهة وعلى المستوى الإقليمي من جهة أخرى، وإزالة الالتباس بين العالمية والخصوصية وعدم الاستسلام للخصوصيات التي يتم توظيفها سياسيًا، وضرورة الالتزام بمنظومة قيمية متكاملة تقوم على المساواة واحترام التعددية.

عززت العديد من المداخلات التحليلات التي عبرت عنها ورقة العمل والتعقيب، بل وعزز مشاركون بالأمثلة تراجع حقوق المرأة في بعض البلدان العربية، فأشار مشارك من العراق، إلى أنه رغم كل النصوص القانونية التي عززت حقوق النساء، فقد تراجع وضع النساء مقارنة بما كان عليه في الأربعينيات، وأن المشكلة تكمن في الثقافة المتخلفة، وأشار مشارك من تونس إلى أن ثمة حديثًا يدور في بلده عن عودة تعدد الزوجات الملغى قانونًا منذ عام ١٩٥٧، وكذلك عن ختان الإناث، وأنه باستثناء حزب واحد لا تتولى النساء قيادة أي تنظيم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سياسي، كما أن النساء بعيدات عن قيادة الهيئات النقابية والاجتماعية، لكن مشاركًا أشار إلى ضرورة أن يكون هناك تمكين اقتصادي لدعم حقوق النساء.

بينما ذهبت آراء أخرى إلى ضرورة أخذ التقدم الذي أحرزته النساء في البلدان العربية في الحسبان، وأشارت إلى أن هناك إرادة سياسية في السعودية لدفع مسيرة التعليم النسائي، وأدى ذلك إلى نتائج إيجابية على مستوى التعليم والتوظيف وبرامج الابتعاث للخارج، وذهبت مشاركة أخرى من سلطنة عُمان في ذات الاتجاه، فأشارت إلى أن الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في تشويه صورة المرأة، ففي بلدها مثلاً تعمل المرأة والرجل كجناحي طائر لا غنى لأحدهما عن الآخر.

وكالمعتاد ظل الجدل قائمًا بين العالمية والخصوصية، فركزت آراء على العالمية كحل وحيد لا بديل عنه، بينما دافعت آراء عن خصوصيات المنطقة، بل ودعت لحمايتها بدلاً من الدعوة لتخطيها، وأنها لا تعني التنازل عن حقوق النساء بل تعني حمايتها، وأن المطلوب حماية حقوق النساء في إطار منظومتنا الثقافية والقيمية.

وذهبت كثير من الآراء إلى الدور الأساسي للمرأة في النهوض بحقوقها، وأنه من الخطأ تحميل "المجتمع الذكوري" كل مشاكل النساء، وأن النساء بوسعهن تحقيق التمكين الثقافي والمعرفي الذي ينهض بحقوقهن بشكل تلقائي.

وفي تعقيبها على المداخلات أوضحت الأستاذة هايدي علي الطيب أنها تتفق مع مطلب التمكين الاقتصادي، كما أشارت إلى أن الخصوصية الإسلامية لا يمكن أن تبرر الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق المرأة في البلدان العربية، ودعت إلى ضرورة المراجعة الذاتية للعقل العربي في نظرته لمشاكل المرأة، إذ إن استمرار هذه النظرة سيؤدى إلى كارثة، خاصة في بلدان "الربيع العربي".

أما الأستاذة أمينة أبوعياش فرأت أن استمرار الحوار بين منظمات المجتمع المدني العربي والحكومات يمثل بداية لمسارات جديدة لتمكين النساء، كما أشارت إلى أن التربية مجرد محور في منظومة التنمية، ولا يمكن الرهان عليها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وحدها، بدليل أن هناك دولاً عربية تتمتع بدرجة من التقدم التعليمي ومع ذلك تتعرض حقوق النساء فيها لانتهاكات عديدة.

الفصل الرابع: تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير:

تفرد هذا المحور بورقة عمل واحدة أعدها وعرضها الدكتور عبد الباسط بن حسن، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس، بعنوان: تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية، وعقب عليها الدكتور بطاهر بوجلال.

انطلقت الورقة من أن الأسئلة الأساسية التي تطرح اليوم حول إصلاح جامعة الدول العربية تفتقد للوضوح المفاهيمي، فمن غير الواضح، هل يتم الحديث عن التغيير أم التطوير أم التعزيز أم النهوض؟ ولكل منها -كما هو معلوم- رؤى ومسارات متباينة، وقد مّر مسعى الإصلاح بمحاولات متعددة على مر العقود سواء من جانب الحكومات أو منظمات المجتمع المدني أو الشعوب، غير أن الرؤية الحاكمة التي يمكن أن تنتظم فيها مطالب الإصلاح بمستوياته المتعددة ظلت غائبة.

وربطت الورقة سؤال "الرؤية الحاكمة" بسؤال السياقات، فكل محاولة إصلاح جرت في سياق تاريخي له معطياته، وبطبيعة الحال فإن ما كان يطرح في الخمسينيات يختلف عما كان يطرح في التسعينيات، أما السياق الحالي فهو سياق ثورات وتغيير، وعلينا أن نفهم مفرداته ونضعها جميعًا في إطار واحد، كما أن ما كانت تطالب به الشعوب على مّر الأجيال انتقل من فضاء الأمنيات والمطالب إلى مجال الحركة، وتجاوز أشكال التعبير كي يوضع في "أجندة " الحكومات، والحق أنها أصبحت مطالب غير قابلة للتأجيل.

أوضحت الورقة أن محاولات الإصلاح السابقة أنجزت بعض النتائج على أكثر من صعيد، بيد أن هذه المحاولات بقيت تتردد بين مجموعة عوائق، أبرزها: التردد بين العزلة والاندماج؛ فالمفترض أن أي منظمة إقليمية تسعى إلى تحقيق الاندماج بين وحداتها المختلفة، وهذا ما جربناه في العديد من المراحل، غير أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجامعة العربية لم تفعل ذلك في كل المجـــالات، وبقيـــت لـــديها فئـــات مهمـــشة ومعزولة.

أما العقبة الثانية فهي أحادية الرأي في ظل الأيديولوجيات السياسية السائدة في البلدان العربية، ومعها أحادية أخرى في الجامعة العربية، تمثلت في أن دولة ما تولت تحديد اتجاه النظام العربي، أي: إن الجامعة العربية عانت من تغييب التعـــدد لصالح الأحادية.

وثالث هذه العقبات هو التردد بين العنف والسلم؛ ذلك أن معظم النزاعات داخل هذه المنظومة جرى التعامل معها بالحلول العنيفة، نتيجة غياب حلول التعدد التي توفرها العملية السلمية، حيث لم تكن لدى جامعة الدول العربية أدوات لحـــل الصراعات.

ومن ثم ينبغي على الجامعة العربية قبل أن تفكر في إصلاح المؤسسات أو أي إجراءات أخرى أن تطرح الأخلاقية السياسية التي يجرى عليها النقاش، وهذا يستدعي العودة إلى الوثيقة المؤسسة –أي: الميثاق- لتبنيه على أسس واضحة لبناء العمل المشترك، تتمثل في الحقوق والحريات والتعددية والديمقراطية والمواطنـــة والمشاركة.

وبينما استهل الدكتور بطاهر بوجلال تعقيبه على الورقة بالإعراب عـــن اتفاقه مع جل ما جاء فيها، وأن تعقيبه مجرد "محاولة للإضافة"، فقد اشتبك مع مـــا أوردته الورقة، واستهل تعقيبه بالتمييز بين الإصلاح والتطوير، فالأول يعني أننـــا نعترف بجوانب فساد في منظومة العمل أو المؤسسة، بينما الثانية تعنـــى ســـلامة الأسس والحاجة إلى تحديثات تلائم العصر، وأشار إلى أن الورقة تحدثت – مـــن باب الدبلوماسية – عن التطوير عوضًا عن الإصلاح.

وعمومًا يمثل الإصلاح سيرورة تاريخه للبقاء والتأقلم، كما أنها حاجة لكل المؤسسات على نحو ما حدث في منظمات إقليمية أخرى، لكن هذه السيرورة تـــتم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من تلقاء نفسها؛ إذ لا بد من توافر إرادة تحركها، كذلك فإن الإصلاح لا يكون كرد فعل، وإنما عن قناعة وتخطيط، كما أنه لا بد أن يكون شاملاً؛ إذ لا يكتمل إذا ما تم استثناء بعض الجوانب، ويشترط لنجاحه أن تكون عملية الإصلاح شعبية، لأن حصر عملية الإصلاح في القاعات المغلقة لن يحقق أي نتيجة، وأن يكون هدفه المواطن ومصالحه.

وتطرق الدكتور بوجلال للنظم المناطقية والإقليمية الأخرى في المنطقة التي تتبنى إستراتيجيات متباينة، وهل ستكون داعمة للنظام الإقليمي العربي أم تكون معوقة له، كما تطرق إلى العلاقة الجدلية بين العالمي والإقليمي، وذهب إلى أن منظومة حقوق الإنسان العربية لا يمكن أن تحقق تطورها المنشود إذا لم ترتبط بالاستقرار الإقليمي.

ودعا الدكتور بوجلال الحقوقيين العرب للاستفادة من الإرادة السياسية لإصلاح النظام الإقليمي العربي، والتي تجلت في القمة العربية الأخيرة التي صدر عنها قرارات مهمة بشأن المواطنة، ونوه إلى أن العرب أهدروا "محطات مهمة" سابقة لإقامة منظومة عربية لحقوق الإنسان، ولا ينبغي أن يضيعوا "محطة ٢٠١٣"، ويجب أن تكون مطالب الإصلاح كلية، فنحن لا نملك اتفاقية للتعليم أو اتفاقية لحقوق الطفل أو للحماية من التعذيب، ويجب أن يطال التطوير كل ذلك، وأن يشمل النص على آليات وقائية، ورقابية وعقابية فبدون هذه الآليات لن تكون للنصوص فائدة.

أثارت **المناقشات** قضايا متعددة، دار معظمها حول طبيعة جامعة الدول العربية كممثلة للحكومات، وضرورة أن يكون هناك تمثيل شعبي داخل الجامعة العربية، وتزايد أهمية ذلك في ظل الحراك الشعبي الذي تشهده المنطقة.

كذلك ركزت العديد من الآراء على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في النقاش الخاص بتطوير الجامعة العربية، فيما انتقدت آراء أخرى تقاعس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منظمات المجتمع المدني عن الاستفادة من آلية مناقشة تقـارير الـدول العربيـة، بخلاف ما تفعل عند التعامل مع الآلية المماثلة في الأمم المتحدة.

وأبرزت آراء التضاد القائم بين الخـصوصية والعالميـة لتطـوير أداء الجامعة العربية في مجال حقوق الإنسان، ورأت أن الحل يبدأ بحسم هذا التـضاد من أجل وضع تصور فعال للعلاقة بين الذاتي والعالمي في إطار الوعي بالحاضر واحتياجاتنا كشعوب.

في تعقيبه على آراء المتداخلين ركز د.عبد الباسط بن حسن على ثـلاث نقاط محورية، أولها: إعادة التأكيد على أن الإصلاح لا يمكن أن يتم دون تحديـد مبادئه العامة، مع التأكيد على أن الإصلاح مسار قابل للنجاح والفشل، وثانيها أن الحديث بنظرية الأبيض والأسود في قضية حقـوق الإنـسان يمثـل لغـة حديـة مرفوضة، والمطلوب هو التعامل مع الأمر باعتباره عملية قابلة للتطور من خلال تحديد الآليات والقضايا والفاعلين، وثالثها أن قضية المعرفة مهمة جدًا، وهي تثير الكثير من الجدل؛ ذلك أن المعرفة الخاطئة تؤدي إلى قراءة خاطئة ومن ثم أعمال خاطئة.

أما الدكتور بطاهر بوجلال فقد ركز في تعقيبه على أن الحكومات جاءت لتخدم الشعوب وليس العكس، وأن واجبها خدمة الشعب، ولذلك اتجهت أوربا لجعل اتفاقية حقوق الإنسان مرجعية تفوق دساتير الدول الأعضاء، وأضاف أن هناك من يعيب على المواطن العربي استعمال الآليات الدولية لمقاضاة حكومتـه، بينمـا لا تتوافر محكمة عربية تفي بهذا الحق.

ختام الندوة:

في ختام الندوة تلا المقرر العام للندوة مشروع بيان ختامي أعدته لجنـة صياغة، عبرت عن الاستخلاصات الرئيسة التي عبرت عنها بحـوث ومناقـشات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الندوة، كما تضمنت عشر توصيات محددة، وتم التوافق علـــى مـــشروع البيـــان الختامي دون أية اعتراضات. انظر نص البيان الختامي ص (١٧٩)

واختتم الندوة الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية بتوجيه الشكر للمشاركين.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فصل تمهيدي

الكلمات الافتتاحية: برنامج عمل

* كلمة الدكتور نبيل العربي
أمين عام جامعة الدول العربية
* كلمة الدكتور علي المري
رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
* كلمة الأستاذ علاء شلبي
أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
* كلمة السيدة ماريا ألفاريز لاسو
نائب مدير منظمة اليونسكو
* كلمة الدكتور بطرس بطرس غالي
الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة والرئيس الشرفي للمؤتمر

(تتوافر نصوص الكلمات الافتتاحية باللغتين العربية والإنجليزية
على موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان.... **www.aohr.net**)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكلمات الافتتاحية: برنامج عمل

قدم **الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي** في كلمته خلال الجلسة تصوره لعلاقة التنمية بالديمقراطية من جهة وعلاقتهما معًا بتطوير النظام الإقليمي العربي، حيث ركز على أن حقوق الإنسان تمثل منظومة متكاملة من القيم العالمية التي توافقت حولها شعوب العالم دون تمييز لطائفة أو جماعة، كما أنها تتسم بالشمول، فالمساواة قرينة الحرية، والعدالة ملازمة للكرامة.

كما أشار الأمين العام للجامعة العربية إلى أن مبادئ حقوق الإنسان جزء من الحضارة الإنسانية رسختها الأديان السماوية، فأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأدبيات والمبادئ الخاصة بكل الشعوب، بما في ذلك الشعوب العربية التي هبت تطالب بالتغيير والإصلاح والحرية والديمقراطية، وصولاً إلى الحكم الرشيد كضمان حقيقي للحرية والحياة الكريمة.

وبهذا وجد الدكتور العربي أن الصلة بين حقوق الإنسان وتطوير النظام الإقليمي العربي وثيقة، مركزًا على أن الجامعة العربية سعت لمواكبة التغيير الذي حدث في المنطقة، من خلال السعي لتحقيق الإصلاح والتطوير في منظومة العمل العربي، بما في ذلك موافقة القمة العربية على تقرير أعدته لجنة مختصة بهذا الموضوع، وإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان.

وأكد الأمين العام على أن التعددية السياسية والحزبية صارت من أهم ملامح التغيير المجتمعي في السنوات الأخيرة، بل أصبحت ضرورة سياسية ومجتمعية، مشيرًا إلى أن الجامعة العربية – رغبة منها في تصدر مشهد التغيير – عملت على الاستفادة من تراكم الخبرات لديها في مجال مراقبة الانتخابات في أكثر من دولة، بما في ذلك دول غير عربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبتقدير الأمين العام فإن ترسيخ قيم حقوق الإنسان في المنطقة العربية لن يتم دفعة واحدة أو بقرار، لكنه يحتاج إلى ممارسة واعية من جميع الأطراف واستفادة من تجارب سابقة وتضحيات قدمتها الشعوب، ولهذا السبب عد الدكتور نبيل العربي مناقشات هذه الندوة فرصة لمناقشة الآليات التي يمكن أن تستفيد بها الجامعة للوفاء بالتزاماتها وواجباتها تجاه الدول الأعضاء فيها، سيما التي تشهد مرحلة انتقالية.

وفي هذا الإطار توقف الأمين العام أمام السؤال الذي يتردد في وسائل الإعلام –وبحق أحيانًا– عن غياب الجامعة العربية عن التأثير في التطورات الحادثة في الدول التي شهدت تغييرًا سواء جراء سقوط أنظمة الحكم فيها أو نتيجة لتأثرها برياح التغيير التي هبت على المنطقة.

ووضع الأمين العام أمام المشاركين في الندوة عددًا من النقاط التي يمكن من خلالها وضع تصور لعمل جامعة الدول العربية في الفترة المقبلة، مركزًا على عدد من النقاط الرئيسة، ومن بينها:

طبيعة القانون الدولي الذي يمنع المنظمات الدولية من التدخل في الشئون الداخلية، وإن كان لا يحظره تمامًا، حيث سمح لهذه المنظمات بالتدخل في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين، وباعتبار أن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت قضية عالمية، بات المس بها دافعًا لتحرك المنظمات الدولية وفق مبدأ جديد تم إقراره، وهو "مسئولية الحماية".

طبيعة ميثاق الجامعة العربية الذي يوكل لها توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، لكنه يمنحها أيضا حق النظر في أوضاع هذه الدول، ما يعني أن اهتمام الجامعة بالشئون الداخلية للدول الأعضاء بها ليس تدخلاً في شئونها الداخلية، غير أن تحقيق الهدف المرجو من هذا الدور يتطلب تعاونًا من الدول، سيما وأن الجامعة لا تملك سلطة فرض عقوبات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وختم الدكتور نبيل العربي كلمته بتأكيد ثقته في أن شراكة واعية بين الحكومات والمجتمع المدني في البلدان العربية هي المدخل الحقيقي لتحقيق الديمقراطية والتنمية الشاملة.

وتحدث **الدكتور علي المري رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان**، فشكر ضيوف الندوة والمشاركين فيها على تواجدهم، ثم أوضح دور الشبكة التي تأسست في عام ٢٠١١ كرابطة إقليمية مستقلة لها شخصية معنوية مقرها الدوحة، تهدف إلى تعزيز وتنمية وحماية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة، والتنسيق بين المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان المنشأة وفقًا لمبادئ باريس.

وقال المري إن مرجعية الشبكة في العمل تتمثل في القيم والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الإقليمية والدولية، حيث تجمع الشبكة حاليًا ١٤ مؤسسة وطنية.

ووضع المري الندوة في سياقها التاريخي، موضحًا أنها تأتي "في فترة تاريخية مهمة توفرت فيها الإرادة الصادقة للدول العربية من أجل تطوير آليات العمل داخل الجامعة العربية، كما تأتي في فترة اقتنع فيها شركاء التنمية وحقوق الإنسان من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية بضرورة التنسيق والتعاون والتكامل لتقديم الحلول للمشكلات العالقة في العديد من المجالات الحيوية التي تخص كرامة المواطن وحقه في مستوى معيشي لائق".

وذكر رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أن من أهم "الدروس التنموية التي تعلمناها في السنوات الأخيرة هي مسألة التداخل الكبير بين عوامل الفقر والجوع وتأثيرات المناخ واضطراب السياسات المالية مع مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وتمكين المرأة في كافة مجالات الحياة، وأنه لا يمكن التعامل مع هذه العوامل على انفراد، ولكن ضمن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منظومة فكرية متكاملة تضع السياسات والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التعقيدات المتزايدة وهذا التداخل المؤثر".

ورأى المري أن "المخاطر المحدقة بالمجتمع قد تعقدت كمًا وكيفًا، وأصبحت أساليب المواجهة وفق التصورات والافتراضات لطبيعة المخاطر والتهديدات التي واجهها الإنسان في الماضي غير كافية، وذلك سببه أن طبيعة ونوع التهديدات والمخاطر الحديثة تستدعي موجة فكرية وأطرًا معرفية للحلول، لا تقتصر على الخبرات الماضية، ولا تكتفي فقط بالاستعانة بالأطر والأنظمة التي تقصر نظرتها على ما لديها، وتفترض نجاعة مسبقة في الإجراءات القديمة، هذا كله لم يعد كافيًا، ولم تعد الحكومات بمفردها تستطيع القيام بهذه المسئولية دون إشراك شرائح أساسية في المجتمع، وجعل محاربة الفساد وتوفير الحق في التنمية هو لب قضية الحماية ومحورها الرئيس وفوق كل اعتبار".

وعرض رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للعلاقة بين التنمية والديمقراطية، فأشار إلى أنها ذات طبيعة تبادلية تكاملية لا تنفصم، كما أنها ذات طبيعة جدلية، حيث لا يمكن لأي منها أن ينشأ في غيبة الآخر، فالديمقراطية تمثل الإطار وتوفر الآليات لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة".

وشدد المري على "أن التنمية تخلق القاعدة المادية لتطور الديمقراطية، في حين أنّ غياب الديمقراطية من شأنه أن يعطل عملية التنمية"، مبيناً أن "التأسيس لشراكة متينة بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تبدأ من خلال بناء الثقة وإيجاد آليات تنظم هذه العلاقة وتنميها".

وبرأي المري فإن "تحقيق الشراكة والتنسيق بين كافة هذه الأطراف سوف يكفل تحقيق الأهداف والمبادئ الإنمائية، وكل هذا يتطلب إيجاد البيئة الملائمة لحوار بناء ومستديم في لقاءات تجمع ذوي الخبرة والتجربة من حكومات عربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقيادات المنظمات الإنسانية والتنموية والحقوقية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية للعمل معًا من أجل إيجاد رؤية إستراتيجية تعتمد على حقوق الإنسان كأساس لإعمال التنمية والحكم الرشيد".

واعتبر رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أن هذه الندوة ينبغي أن تكون مناسبة لاعتبار بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الحقوق غير قابلة للتصرف، كالحق في الغذاء، والحق في التعليم والحق في الصحة"، منوهًا أيضًا إلى ضرورة التفكير فيما بعد أهداف الألفية الإنمائية التي تنتهي بحلول ٢٠١٥، بحسبان أن الوقت قد حان لإيجاد مقاربة حقوق الإنسان في معالجة قضايا التنمية، وجعل هذه المقاربات تعتمد على خطط عمل ومؤشرات أداء.

وفيما يخص تطوير النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان وجد المري أن هذا المطلب لم يعد يحتمل التأجيل وسط كل هذه الأزمات، أو أن يبقى عمله دون المستوى المطلوب، لذا فإنه استجابة لإعلان الدوحة الصادر عن القمة العربية التي انعقدت في ١٣ مارس ٢٠١٣م سوف يُعقد مؤتمر عربي حول "تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية" بالدوحة يومي ٣ و ٤ يونيو ٢٠١٣م، وسيشارك في المؤتمر أكثر من ١٠٠ منظمة عربية لحقوق الإنسان وشخصيات بارزة.

وتطرق **الأستاذ علاء شلبي- أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان - في كلمته** إلى الأهمية التي تمثلها أعمال الندوة الدولية، التي قال إنها تشكل "سابقة محمودة في ترسيخ وتأطير التعاون بين الحكومات وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبين مؤسسات المجتمع المدني في منطقتنا العربية، وبمساندة لافتة ومقدرة من المنظمات الأممية ذات الصلة".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكثر من ذلك وجد شلبي أن انعقاد هذه الندوة يشكل في ذاته "مؤشرًا على قرب زوال فجوة الثقة بين الفاعلين في مجتمعاتنا على نحو يلبي الحاجة الماسة للتعاضد والعمل معًا بعقل مفتوح وقلب نابض في سبيل رفاه مجتمعاتنا وتقدمها، جنبًا إلى جنب مع الحفاظ على سيادتها وامتلاكها لزمام المبادرة فيما يتعلق بمقدراتها ومستقبلها".

ونوه أمين عام المنظمة العربية إلى نماذج متميزة شهدها العالم خلال العقدين الماضيين في طريق التفاعل الإيجابي المحمود بين الحكومات والمجتمعات المدنية والمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص، وهو التفاعل الذي بلغ أوجه في المؤتمرات والقمم العالمية التي باتت ترسم دستورًا جديدًا لحياة الأسرة الإنسانية على اختلاف مشاربها وثقافاتها، وبمشاركة فعالة وحية من المجتمع المدني.

وبين شلبي أن "هذه الندوة تعُقد في لحظة تاريخية بالغة الأهمية، جراء ما تشهده المنطقة من حراك شعبي غير مسبوق تعلو معه الأصوات للإسراع بخطى الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي الدعوة ذاتها التي سبق أن أقرتها الجامعة العربية على مستوى القمة التي عُقدت في تونس في عام ٢٠٠٤".

وقال أمين عام الجامعة العربية: "لقد شهدت منطقتنا لسنوات عديدة ارتفاع المطالب الشعبية العربية بالإسراع في إجراء الإصلاحات الضرورية على الأصعدة السياسية والتنموية والتشريعية، والتي من شأنها أن تلبي اعتبارات الحق في المواطنة الكاملة والعيش بكرامة، فضلاً عن كونها عاملاً أساسيًا في ضمان الاستقرار وصيانة وحدة المجتمعات".

وأضاف : "شهدت بعض بلداننا، ولا تزال، إعصارًا هائلاً وتحولات جذرية لم تستقر وجهتها بعد، كان دافعها اليأس وتراجع الآمال في بلوغ الحرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمساواة والعدل الاجتماعي، دفع بأهلنا في هذه البلدان للتحول عن مطالب الإصلاح إلى السعي للتغيير الجذري، بغض النظر عن الأثمان الباهظة لهذا الخيار".

ورغم الإيمان المطلق بحق الشعوب في الثورة طلبًا لحقوقها المشروعة، رأى أمين عام "العربية لحقوق الإنسان" أن خيار الإصلاح بمعناه الجاد والمناسب يبقى الأفضل والأقل كلفة، ويصبح في ذاته ثورة بمستوى محتواه ونتائجه المأمولة التي تلبي تطلعات الشعوب.

وخلال كلمته وجه شلبي التهنئة لزملائه المدافعين عن حقوق الإنسان في الوطن العربي بمناسبة حلول العام الثلاثين لتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣، وهو اليوم الذي يعده المدافعون عن حقوق الإنسان والمراقبون لها بمثابة ميلاد لحركة حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي العربي.

واستعرض الأمين العام للمنظمة العربية ما تحقق خلال ثلاثين عاما من جهد المنظمة، مشيرًا إلى أن المنظمة تبنت -ولا تزال- فلسفة أساسية تقوم على مفهوم تكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين فيما يتصل بحقوق الإنسان، سواء على الأصعدة الوطنية أو على الصعيد الإقليمي العربي، وخاصة في مجال تقوية الوعي بأن معايير حقوق الإنسان لم تعد أمرًا يتصل بالترف، ولكنها تشكل الأساس القوي للحكم الرشيد وسيادة القانون والانتقال إلى الديمقراطية، وكذا تبني النمط الملائم للتنمية الذي يستجيب لاعتبارات العدالة والإنصاف والعيش الكريم ويدعم المواطنة، وهي بالتالي أساس قوي للسلم الاجتماعي ولصيانة الدولة وأمنها القومي.

وفي الختام طالب شلبي المشاركين في الندوة باغتنام فرصة هذا المحفل لتعميق وإثراء النقاش الموضوعي حول القضايا المهمة والمحورية التي يخاطبها، وفي الاتجاه الإيجابي بالتركيز على المستقبل، كما دعاهم لإدانة واستنكار جرائم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يواصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكابها بحق المدنيين في الأراضي الفلسطينية منذ احتلالها وللعام السادس والأربعين على التوالي، فضلاً عن تجديد الدعم وتكثيف التحرك من أجل تفعيل حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أراضي ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس العربية.

وجهت **السيدة ماريا ألفاريز لاسو** مساعد مدير منظمة اليونسكو للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الشكر لجامعة الدول العربية والهيئات المنظمة للندوة، لحرصهم على الشراكة مع اليونسكو في هذا الحدث المهم الذي يمنحها الفرصة لمخاطبة جماهير المنطقة التي تعبر عنها جامعة الدول العربية.

وأوضحت السيدة لاسو أن ولاية اليونسكو تقوم على فلسفة بناء حصون السلام في عقول الرجال والنساء في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن الديمقراطية تعزز الكرامة الإنسانية إذا ما استندت إلى احترام حقوق جميع الشعوب بعيدًا عن النوع والدين والأصل والعرق والعمر، ويجب على الديمقراطيات أن توفر احترام الحقوق لكل البشر.

وأضافت السيدة لاسو أن الديمقراطية في الميثاق التأسيسي لليونسكو تأسست على فرضية وجود نموذج ديمقراطي مثالي، وليست مجموعة من الإجراءات والتدابير. والمثالية تتجلى في مجموعة متنوعة من الأطر التي قد تختلف مع الواقع، بإطار منظم وموحد، حيث إن الديمقراطية المثالية تهدف إلى تعزيز كرامة الشخص والحقوق الأساسية للنساء والرجال لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأضافت السيدة لاسو أنه على الرغم من أن الأحداث الأخيرة في العالم العربي قد أثارت آمالاً كبيرة لتحديث الظروف الفعلية التي بموجبها يعمل مختلف الزعماء على إنشاء مؤسسات ديمقراطية وثقافة ديمقراطية لمعالجة التحديات والاحتياجات والتغلب على العقبات. كما جلبت العديد من فرص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفتح المجال للحد من العنف ضد النساء والفتيات، إلا أن حرمان المرأة من حقوقها والعنف والتمييز ضدها أدى إلى الإقصاء المجتمعي للنساء والفتيات على نحو متزايد.

وقد ركزت الجهات الفاعلة الدولية، ومن ضمنها اليونسكو، على مواكبة التحولات الديمقراطية في العديد من الدول في العالم العربي، وقد صدر عن اليونسكو كتاب "خارطة طريق للديمقراطية والتجديد في العالم العربي" في العام٢٠١١ ركزت على موضوعات المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والتعليم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وحرية التعبير وإشراك النساء والأطفال في كل مجالات المجتمع.

إن العملية الديمقراطية لا تتبع نموذجًا معينًا إذ تتحدد ملامحها من خلال المجتمعات تبعًا لتاريخ هذه المجتمعات ونقاط القوة والقيود، وهذه الدرجة من التعقيد تعني الحاجة إلى التكيف المتدرج والمتطور.

ويشكل النساء الشباب أكبر جزء في المجتمع العربي وأهم داعم لتوطيد الديمقراطية، فهناك أكثر من٣٠% من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٢٩عامًا يمثلون أكثر من ١٠٠ مليون شاب وفتاه، وهذه أعلى نسبة من الشباب البالغين في تاريخ المنطقة، ومعظمهم متعلمون ولكنهم يفتقرون إلى العمل اللائق و فرص التطور الوظيفي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتعد البطالة بالنسبة للشباب بمثابة فشل أو تأجيل لتحقيق الذات، ولا تقود نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويفرض عدم اليقين تكلفة مادية ونفسية عالية للشباب وللنظام المجتمعي ككل، فالبطالة أو العمل مع آفاق قليلة نحو المستقبل قد يؤدى إلى العزلة والإقصاء واستياء الشباب في المجتمع، وهناك عامل آخر للإقصاء المجتمعي وهو الحد من المشاركة الفعالة للشباب في المجالات السياسية والاجتماعية.

وبينما يعد الإدماج المجتمعي أداة لمحاربة الفقر وعدم المساواة وهو الهدف النهائي للتنمية، فإن الشباب -وهم الذين يقع عليهم العبء الأكبر في التغيير عبر العالم- مرتبطون كلية بالتغير الاجتماعي، لأن لديهم طاقة وإبداع وروح نقدية لتحديد حلول مبتكرة وبناء الجسور والشبكات عبر المنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم.

إن تحديات الإقصاء المجتمعي التي تؤثر على الشباب لتعزيز الديمقراطية ترتبط ببناء بيئة سياسية لكل مجموعات الشباب لممارسة حقوقهم وإعطائهم حقوقًا للمشاركة في عملية صنع القرار، فالإدماج المجتمعي للشباب لا يؤدى فقط إلى الإبداع و المشاركة السياسية وفرص العمل اللائق المناسب، بل يؤدي أيضًا إلى تنمية مواردهم للتغلب على الفقر، والتمتع بفرص متساوية والمشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والسياسية والعلمية. وترسيخ المواطنة، والمشاركة المدنية بما يساعد على بناء رأس المال البشرى والمجتمعي وأيضا تعليم الناس حقوقهم ومسئوليتهم.

وأعطت السيدة لاسو بعض الأمثلة علي أنشطة اليونسكو في مصر التي تمت بالتعاون مع أصحاب المصلحة في مصر والعالم العربي، منها بحث تحت التنفيذ عن السياسات الشبابية، ويوضح تأثير الثورة عليهم، وكذا باتجاه تعزيز التعليم المدني وحقوق الإنسان، ومنح الأولوية لدعم العمل الشبابي في العمليات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الديمقراطية. وأبرزت أن نظام الأمم المتحدة يهتم بالتعاون مع مؤسسات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، ويجب أن تعمل في تعاون مع الحكومة المصرية من أجل دعم العملية الديمقراطية بالاستناد على حقوق الإنسان، وبما يضمن ترقية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ودمج الشباب في المشاركة في فترة التحول.

واختتم **الدكتور بطرس غالي** الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة والرئيس الشرفي للندوة الجلسة الافتتاحية بكلمة عبر فيها عن عظيم سعادته بانعقاد هذا اللقاء، الذي اعتبره نقلة مهمة في تاريخ العمل الحقوقي والإقليمي العربي، وهو حدث يستحق الذين قاموا على تنظيمه والدعوة له شكرًا خاصًا.

وعدد د.غالي في كلمته أسباب أهمية عقد الندوة، شارحًا فيها الدور الذي يمكن لمثل هذه اللقاءات أن تؤديه لتحقيق الديمقراطية و التنمية في العالم العربي. ودعا إلى تكثيف هذه اللقاءات على مختلف المستويات لإيجاد شبكة تؤسس لعلاقة متينة بين الديمقراطية والتنمية.

وأرجع د.غالي أهمية هذه الندوة لأسباب عديدة ، أبرزها مشاركة قوى المجتمع المدني إلى جانب ممثلي الحكومات، بما يلبي الحاجة الماسة لكل تجمع من هذا النوع، بعدما ظهر جليًا أن دور المجتمع المدني مهم جدًا في تحريك الأحداث، بل ربما كان هذا الدور أهم من دور الحكومات في بعض الحالات.

وفي تقديره أنه يجب تعزيز قوى المجتمع المدني– قدر الإمكان – كي تشارك في العمل على تأكيد الديمقراطية، وكذا الانفتاح العربي على الآخر، ومن خلال هذا الانفتاح يمكن تحقيق التنمية التي لم تعد قاصرة على دولة واحدة، وإنما باتت تجاربها متصلة ببعضها البعض. وهذا بدوره أحد الأبعاد المهمة للديمقراطية.

كما أعرب عن أمله أن تتكرر مثل هذه اللقاءات على مختلف الأصعدة؛ العربية، والعربية الإفريقية، والعربية – الدولية، لأنها ستكون بداية لتشكيل شبكة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للعمل على تحقيق الديمقراطية والتنمية معًا.

وفي ختام حديثه خص د.غالي بالشكر الدكتور "نبيل العربي" أمين عـــام الجامعة العربية والأستاذ محمد فائق والأستاذ علاء شلبي أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الأستاذ محسن عوض والسفير مخلص قطب لإقامة هذا اللقاء الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية، ذلك أننا – وبكلمة واحدة – لا نستطيع الفصل بين الأمرين ، فلا ديمقراطية بدون تنمية ولا تنمية بغير ديمقراطية.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية

* ملاحظات أولية في موضوع الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة

أ. **محمد أوجار**

* مهام الانتقال إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحكم الرشيد

أ. **الحبيب بلكوش**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحكم الرشيد ومهام الانتقال إلى الديمقراطية

تحت عنوان: "تطبيقات الحكم الرشيد" دارت فعاليات الجلسة الأولى للندوة التي أدارها **الأستاذ محمد فائق**، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان وكان المتحدث الرئيس فيها **الأستاذ محمد أوجار** وزير حقوق الإنسان السابق في المغرب. أما المعقب الرئيس فكان **الدكتور عبد الله الدرازي** نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين.

أولاً ورقة العمل: ملاحظات أولية في موضوع الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة
الأستاذ محمد أوجار

تعيد الثورات والأحداث الاجتماعية الكبرى والعميقة صياغة معاني ودلالات الكثير من المفاهيم والكلمات والمصطلحات، وتحرر العديد من المفردات من تحنيط وسجون البلاغة السلطوية التي أبدع فيها وصنعها دهاقنة الاجترار الإعلامي السمج لأنظمة الاستبداد.

وهكذا فإن الثورات الربيع العربي لم تحرر فقط الإنسان من الخوف ومن أغلال الظلم والدكتاتورية، ولكنها حررت أيضًا الكلمات وخلصتها من الاستعمالات الخاطئة والظالمة التي حشرتها فيها أبواق وصحف الاستبداد والارتزاق الإعلامي والانتهازية الفكرية والسياسية.

فهذه الجهات والمراكز الأكاديمية والسياسية والإعلامية والدعائية لم تكن تخجل من استعمال كلمات الديمقراطية والحرية والمشاركة والحكامة الجيدة والمساواة بين المواطنين والانتخابات الحرة والنزيهة وحقوق الإنسان والمواطنة في وصف ممارسات وسلوكيات سياسية واجتماعية وثقافية لا علاقة لها مطلقًا بالدلالات الحضارية النبيلة والسامية لهذه الكلمات.

فكم من جمهوريات مستبدة كانت توصف بالديمقراطية والشعبية! وكم من عمليات تزوير انتخابي فاضحة وملء صناديق الاقتراع بأوراق مرشحي السلطة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كان يطلق عليها انتخابات حرة ونزيهة!! وكم من مظالم وخروقات جسيمة تحولت في أجهزة إعلام دول التسلط إلى منجزات في صرح بناء دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان!!

ولقد أبدعت الديكتاتوريات عبر أجهزتها الإعلامية والاستخباراتية وإستراتيجيات إخراس المبدعين بشراء الذمم أو بالقمع في إفراغ المفاهيم والكلمات والمصطلحات من أي مدلول حقيقي لها، مما أدى إلى نزع كل مصداقية عن قاموس اللغة السياسية المتداولة في مرحلة ما قبل الربيع العربي.

لكن الكلمات هي الكلمات، والمفاهيم والمصطلحات بحمولاتها تبقى كما هي، واللغة رغم التطور الذي يطرأ عليها نتيجة بهاء اللحظة الثورية تظل هي اللغة، فكيف نتصالح مع الكلمات ومع اللغة في زمن الثورات؟

وكيف يمكن اليوم -والعالم العربي يعيش مرحلة تاريخية حبلى بالإصرار الجماعي القوي على الانتقال إلى الديمقراطية- أن نعيد تفكيك حروف هذه اللغة، وأن نقوم بقراءة جديدة للكلمات/الرموز بما يؤمن لها العودة التلقائية إلى دلالاتها الأصيلة، وبالتالي يضمن لها الدخول السليم إلى معجم المرحلة، وإلى قاموس ومعجم الثقة بين المواطن والكلمات التي يستعملها، والتي يناضل من أجل أن يراها تتحرر من كل أشكال الإفساد التي تعرضت له، فاللغة عانت مثلما عانى المواطن من الاستبداد والطغيان والفساد.

إن تفكيك حمولات مصطلحات ومفاهيم مثل الديمقراطية والشفافية والحكامة الجيدة والمشاركة والانتخابات والحرية والمساواة والأحزاب والمجتمع المدني ومحاربة الفقر والتهميش وحقوق الإنسان ... إلخ وتحريرها من الخلفيات الأيديولوجية التسلطية ومن الصدأ الذي علاها نتيجة سنوات القمع والتجريف والتحريف اللغوي والدلالي والمفاهيمي من المهام الملحة والعاجلة للنخب الديمقراطية والسياسية والفكرية في المرحلة التاريخية الراهنة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن حناجر الشباب والمقهورين والمضطهدين صدحت بهذه الكلمات وحولتها إلى شعارات للمطالبة بالتغيير، وبعد نجاح هذا الحراك الاجتماعي السياسي في الإطاحة بأنظمة الاستبداد في عدد من الدول العربية يجب ألا نسمح بأن يُحبط الشباب والمواطنون في حمولات الكلمات والمصطلحات والمفاهيم في أزمنة ما بعد الثورات.

فما جدوى الكلمات والمفاهيم والمصطلحات إذا لم تجد ترجمة أمينة لمعانيها على أرض الواقع وإن لم تكن لها المقروئية السهلة لدى الإنسان/المواطن؟ فاللغة السياسية يجب أن تدخل في علاقة قرب ووضوح وشفافية مع المتلقي/المواطن بعيدًا عن أية ضبابية في المعنى أو تعقيد معجمي أو اصطلاحي أو استكبار معرفي.

أليست وظيفة اللغة أن تكون أداة تواصل بين الناس وآلية لنقل المعلومات فيما بينهم بغض النظر عن الفوارق؟

وفي هذا الإطار لا بد من التساؤل عن مفهوم الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة، وعما يجب أن يعني في دينامية المرحلة الراهنة.

وبداية لا بد من التأكيد على أنه لا يمكن تصور وجود حكم رشيد أو حكامة جيدة في السياق الثوري والإصلاحي الجديد إلا في ظل حكم القانون وسيادته وداخل دولة المؤسسات التي تتأسس فيها الشرعية السياسية على الديمقراطية والاحتكام إلى الإرادة الشعبية المعبر عنها بكل حرية وشفافية عبر صناديق الاقتراع والاستشارات الانتخابية المنظمة وفق المعايير الدولية الناظمة لحرية ونزاهة الانتخابات.

هذا الانحياز المبدئي لهذه الأطروحة يتأسس على ما دبجته المؤسسات الدولية من مديح لبعض نجاحات الحكم الرشيد في ظل أنظمة الاستبداد في الماضي، وعدم اليقين اليوم بأن نفس هذه المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية قد راجعت نفسها وساءلت جهازها المفاهيمي وتوقفت نقديًا عند منهجية إعداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقاريرها وصيغ اعتماد توصيفاتها ومنح درجاتها، فهي مازالت تكيل بمكيالين، وتغض الطرف عن كثير من الممارسات الخاطئة لاعتبارات سياسية أو لضغوط تمويلية من هذه الجهة أو تلك.

الحكم الرشيد: أصل المصطلح وأزمة المفهوم:

دون الإغراق في حفريات الأركيولوجيا اللغوية نشير في عجالة إلى أن مصطلح الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة قديم قدم الإنسانية واللغات التي استعملتها؛ فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة **gouvernance** لها أصول في اللغة اليونانية **Kubernan** واللغة اللاتينية **gubernance**، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغتان الفرنسية والإنجليزية، كما أن اللغة العربية توجد بها كلمات شبيهة مثل الحكم والحكمة والمحكمة والحكومة وغيرها، وقد جاءت هذه الكلمات في عدة آيات قرآنية، مثل قوله تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، ومثل قوله تعالى: "إن الحكم إلا لله" صدق الله العظيم، ورغم هذا التواجد اللغوي المتأصل فإن العلماء والباحثين لا يتفقون على ترجمة موحدة لمصطلح **gouvernance** باعتباره "فن وطريقة الحكم".

ونجد ترجمات مختلفة ومتعددة لهذا المصطلح، منها: الحكامه، والحكم الرشيد، والحكمانية، والحوكمة، والتدبير الجيد، والقيادة الجيدة وغيرها، وهذا ما خلف ارتباكًا لغويًا واضطرابًا في الاستعمال السليم لهذا المصطلح، لدرجة جعلت مفكرًا عربيًا كبيرًا بحجم الأستاذ محمد عابد الجابري في كتابه العولمة تدخل عنق الزجاجة يدعو إلى الاحتفاظ بالمصطلح الغربي وكتابته بأحرف عربية سيرًا على منوال الديكتاتورية والديمقراطية والليبرالية...إلخ.

إلا أن الملاحظ هو أن الاتجاه العام في المشرق العربي انتصر للحكم الرشيد، في حين أن الاستعمال السائد والرائج في أدبيات المغرب العربي هو مصطلح الحكامة الجيدة، لدرجة أن هذا المصطلح الحديث دخل قاموس اللغة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدستورية المغربية المعروفة بطابعها المحافظ، بحيث وجد مكانه داخل فصول الدستور المغربي الجديد الذي تبناه وجمع عددًا من المؤسسات الدستورية المستحدثة تحت مسمى "مؤسسات الحكامة الجيدة"، كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، والهيئة العليا للإعلام السمعي البصري، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز ... إلخ.

ورغم الامتداد التاريخي للكلمة في كل اللغات فإن مصطلح الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة لم يعرف التداول الواسع إلا في نهاية القرن الماضي، وتحديدًا في العشرية الأخيرة منه، خاصة بعد ما لجأت المؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية الدولية إلى تكريسه في أبجدياتها واستعماله في تقاريرها لدرجة بدا معها المصطلح وكأنه المفتاح السحري لكل مشاكل وأزمات العالم، وخاصة دول الجنوب التي أنهكتها الكلفة الاجتماعية باهظة الثمن لبرامج وسياسات التقويم الهيكلي أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

وهنا يدخل تقرير شهير للبنك الدولي عام (١٩٨٩) التاريخ إذ لم يكتف فقط باستعمال المصطلح، بل اجتهد في اقتراح تعريف له، حيث اعتبر أن الحكامة "هي أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية". وانتشر هذا التعريف في كثير من الأوساط الدولية الاقتصادية والمالية والأكاديمية والإعلامية، لكنه تعرض لمنافسة عدد من التعريفات الأخرى.

فكل المنظمات الدولية الكبرى حرصت على صياغة التعريفات والمفاهيم التي تناسب تخصصها ومجالات وفضاءات تدخلاتها التنموية أو القطاعية أو غيرها، وهذا ما زاد من أزمة هذا المصطلح، وأكد على ضبابيته وعدم دقته والصعوبات المفاهيمية التي تواجه الباحثين في سبيل التوافق على مفهوم الكلمة.

ويمكن قبل بسط واستعراض التعريفات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية التقدم بتعريف أولي وبسيط للحكامة بأنها ممارسة للسلطة السياسية والتنظيمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بشكل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يضمن التنمية التشاركية والمستدامة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والبيئية والعمرانية وغيرها، دون أن يكون هناك تمييز بين النساء والرجال أو الأجناس والأعراق وغيرها، كما تقترح احترام حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية الكونية التي تعني العمل بالتعددية الحزبية والنقابية والانتخابات الحرة والنزيهة التي تمكن المواطنات والمواطنين من اختيار ممثليهم بحرية تامة وشفافية.

ورغم هذا التعريف البسيط والعام فإن كلا من المنظمات الدولية التالية تدافع عن تعريفها الخاص.

فيعرف **البنك الدولي** الحكامة بوصفها "الكيفية التي تمارس بواسطتها السلطات العمومية تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل خدمة التنمية".

ويبرز من خلال هذا التعريف الإصرار على التأكيد على أولوية التنمية، وعلى أسلوب القوة والسلطة في إدارة كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق هذا الهدف المنشود.

وواضح بجلاء التهميش الذي تتعرض له أسئلة الديمقراطية والحريات في هذا التعريف، ورغم كل هذا الإلحاح على التنمية إلا أن كل الإستراتيجيات المقترحة من طرف البنك إلى دول العالم الثالث لم تحقق المرجو منها، وفي غالبية الحالات أدت إلى نتائج سلبية انفجرت فيما بعد في شكل اضطرابات اجتماعية مدمرة وأزمات سياسية كبيرة.

ولقد وضع البنك الدولي أربعة شروط لإقامة حكامة جيدة، هي: بناء دولة الحق والقانون، واحترام استقلال القضاء، وإدارة رشيدة، والمسئولية والمحاسبة والشفافية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويركز **صندوق النقد الدولي** في تعريفه للحكامة على الجانب الاقتصادي، ويلح على تحديد شفافية وفاعلية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

وهذا التعريف ينسجم مع فلسفة هذه المؤسسة المالية التي تدافع عن الليبرالية والخوصصة وحرية السوق وحرية انتقال البضائع والأموال والأشخاص، وتسعى جاهدة إلى خلق بيئة حرة مستقرة تشجع على الاستثمار وتحقيق الربح.

ويعتبر **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** أن الحكامة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شئون الدولة على كافة المستويات، وذلك من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها.

وهذا التعريف يتأسس على ثلاثية أساسية، هي:

أ - **الدعامة الاقتصادية**: وتعني خلق بيئة تشريعية وإدارية داعمة ومساندة لمناخ الأعمال والاستثمار ومشجعة للأنشطة الاقتصادية.

ب - الدعامة السياسية: وتتمثل في صياغة القرارات المتعلقة ببلورة السياسات العمومية الداعمة، وهذه الإشارة المحتشمة للجانب السياسي هي بداية لانفتاح تدريجي على أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية في مسارات الإصلاح من أجل بلورة سياسات عمومية ناجعة.

ج - الدعامة الإدارية: ويقصد بها إيجاد الآليات الخاصة لتنفيذ هذه السياسات.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فترى أن الحكامة هي وسيلة لشرعية الحكومة والعناصر السياسية، وفيها احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وهذا التعريف يلح على أهمية الجانب السياسي ومشروعية أية حكومة، كما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يستحضر البعد الحقوقي بما يضمن وجود منظومة الحريـــات العامـــة والفرديـــة وحقوق الإنسان.

أما منظمة التنمية والتعاون في أوربا فإن الحكامة لديها تقوم على بنـــاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل، وهذا التعريف يركز على بناء وتنمية الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، ويربطهـــا بنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وخاصة في هذا العالم المضطرب الـــذي تحكمـــه الصراعات السياسية والتجاذبات المذهبية والفكرية والأيديولوجية.

ويعرف اتفاق الشراكة كوتونو الذي وقعه الاتحاد الأوربي مع ٧٧ دولـــة من دول جنوب الصحراء ودول الكاريبي والمحيط الهادي الحكامة بأنها "الإدارة الشفافة والقابلة لمحاسبة الموارد البشرية والطبيعية بغرض المنفعة العامة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبـــادئ الديمقراطيـــة وحكم القانون".

وفي هذا التعريف يبرز نفس جديد يعكس تطلعات العـــالم الثالـــث إلـــى الانعتاق من الفساد ودخول مرحلة جديدة تحترم فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يحمل التعريف في ثناياه رسالة غربية تلح على محاربة الفساد وعلى إعمـــال الشفافية والمحاسبة، وهناك تعريفات أخرى متباينة ولكنها في المحصلة تشترك في الاتفاق على مجموعة من المعايير والمبادئ لا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة دون وجودها، وهي: المشاركة، والـــشفافية، والمحاســـبة، وحكـــم القانون والفاعلية ومحاربة الفساد والمساواة بين الجنسين وحس الاستجابة والرؤى الإستراتيجية.

وهذه المعايير عند حسن تطبيقها تؤدي إلى الجمع بين الرقابة من "الأعلى" المتمثلة في الحكومة، والرقابة من "الأسفل" المتمثلة في المجتمع المدني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعند الحديث عن تطبيقات الحكم الرشيد سنرى أن هذه المبادئ والمعايير ضرورية للارتقاء بالحكم إلى حكم رشيد، وهكذا نجد اليوم جغرافية جديدة للعـــالم تقوم على تقسيمه إلى مجموعات تشمل:

* الدول التي تعرف الحكم الرشيد.
* والدول التي لا تحترم الحكامة الجيدة.
* والدول التي توجد في مرحلة انتقالية بينهما.

تطبيقات الحكم الرشيد:

عند الحديث عن تطبيقات الحكم الرشيد سنرى أن هذه المبادئ والمعايير ضرورية للارتقاء بالحكم -أي حكم- إلى مستوى حكم رشيد، سواء على الصعيد الدولي أو القاري أو الإقليمي أو الجهوي أو الوطني، أو حتى على صعيد المقاولة الصغيرة.

وعلى الصعيد الوطني لا بد من الانتباه إلى الخصوصيات الموجودة فـــي كل قطاع داخل الدولة الواحدة، فحكامة المدن التي تسعى إلى تدعيم اللامركزيـــة والديمقراطية المحلية وتوسيع مشاركة المواطنين في تدبير شئون مدنهم وقراهم من خلال المجالس المحلية المنتخبة هي غير الحكامة الاقتصادية التـــي تـــسعى إلـــى التدبير الجيد والناجع والشفاف للمقاولات في مناخ استثماري صحي وتنافـــسي لا مجال فيه للمحسوبية والفساد والرشوة.

وهي أيضًا ليست الحكامة الأمنية التي تطمح لإخـــضاع قـــوات الأمـــن وأجهزة الشرطة والمخابرات إلى الرقابة البرلمانية، وتحاول أن تدخل هذه الأجهزة السرية والمؤسسات المنغلقة إلى عالم الشفافية، حيث تسود سلطة القانون، وترتبط المسئولية بالمحاسبة.

أما الحكامة الجيدة في مجال الإعلام وخاصة داخل مؤســـسات الإذاعـــة والتلفزيون الرسمية والقنوات الفضائية فإنها تطمح إلى الانتقـــال بهـــذه القنـــوات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإذاعية والتلفزية من وسائل إعلام حكومية تحتكر السلطة داخلها الرأي إلى مؤسسات إعلام تحكمها ثقافة المرفق العام ويمولها دافعو الضرائب، وبالتالي فإنها تسعى إلى ضمان تعددية الرأي والفكر، وتأمين الولوج المنصف لكل تيارات التعبير والرأي إلى الفضاء السمعي البصري بناء على قاعدة التوازن والتكافؤ بين الحكومة والأغلبية والمعارضة وكل حساسيات المجتمع.

وهذه الحكامة الإعلامية ما زالت تتلمس خطواتها الأولى في دول الانتقال الديمقراطي وخاصة في الدول العربية، ويتميز المغرب بامتلاكه تجربة مهمة في هذا المجال.

وإذا كانت ثقافة وقيم ومبادئ الحكم الرشيد راسخة ومتأصلة في الدول الديمقراطية لدرجة الترابط الجدلي بين الحكامة الجيدة والديمقراطية، فإن انعدامها في الدول التي لا تحترم الحكامة الجيدة يجعل من هذه الأخيرة دولاً فاسدة واستبدادية ولا تحظى بأية مصداقية أو احترام في العالم، لكن التساؤل يظل قائمًا وحاملاً لعلامات استفهام مقلقة في الدول التي توجد بين المجموعتين، فهي ليست بالدول التي يمكن اعتبارها ديمقراطية، ولكنها في ذات الوقت من المجموعة التي ليس من السهل أو الموضوعية في شيء نكران جهودها الإصلاحية ومحاولاتها الجادة لاعتناق الحكم الرشيد والتقيد بمبادئه ومحاولة التجاوب مع معاييره.

فهل هناك حكامة متميزة في تطبيقها لهذه الدول وخاصة في المراحل الانتقالية وفي خضم صراعاتها وطموحها لولوج الديمقراطية؟؟

إن البنك الدولي ومعه كثير من المنظمات الدولية -والتي تعمدت تغييب الجانب السياسي أثناء تصديها لإشكالية النمو- راجعت نفسها بعد محدودية النتائج التي أدت إلى الإقرار بتلازم التنمية والديمقراطية، وهكذا ذهبت بعض الدول المتقدمة إلى اشتراط احترام الحكامة الرشيدة والحكامة الديمقراطية على الدول السائرة في طريق النمو إذا أرادت الحصول على مساعدات اقتصادية أو قروض منها أو من البنوك والمؤسسات المانحة، وانخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا الاتجاه، وحدد معايير الحكامة في تسعة عناصر، هي:

* حكم القانون.
* المشاركة الواسعة لمكونات المجتمع المدني في اتخاذ القرار.
* المساواة.
* الشفافية.
* الفاعلية.
* المحاسبة.
* التوافق.
* حس الاستجابة.
* الإستراتيجية بعيدة المدى.

وهذه المعايير نجد لها مرادفات وتعبيرات متقاربة فيما اعتمدته المنظمات الدولية الأخرى وخاصة الاتحاد الأوربي، ومع اختلافات بسيطة في شبكات المعايير المعتمدة فإننا نجد أن مصطلح الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة اقترب من مفهوم الديمقراطية حتى أصبحا وجهين لعملة واحدة ولدينامية واحدة.

فكيف يمكن تدبير وحكامة هذه المرحلة الفاصلة بين غياب الديمقراطية والمسلسل الطويل والشاق الذي يجب أن يوصلنا – إضافة إلى التخلص من الاستبداد وثقافته- إلى الحكم الرشيد وبناء الديمقراطية؟

إن حكامة المراحل الانتقالية تطرح أسئلة نابعة من تعقيدات المرحلة الثورية وحساسيتها البالغة، وفي مقدمة هذه الأسئلة سؤال المشروعية، ومشكلة تصادم المشروعات المتنافسة في هذا المخاض التاريخي.

فهناك المشروعية الثورية التي يتمسك بها الثوار، ويتحصن داخلها كل الذين ساهموا -أو يعتقدون أنهم ساهموا- في إنجاح الثورة وإسقاط الطغيان والاستبداد، وهؤلاء عديدون، وهم فئات اجتماعية متعددة ومتباينة، تشمل كل الطاقات البشرية من شباب ونساء وعمال ونخب ونشطاء الفايسبوك والشبكات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجتماعية والعنكبوتية، إضافة إلى السياسيين والحـــزبيين والنقـــابيين ونـــشطاء المجتمع المدني والإعلاميين.

وهذه السوسيولوجيا المتشابكة تـــزداد تعقيـــدًا مـــع استحـــضار تنـــاقض المرجعيات الأيديولوجية والعقائدية والفكرية لتكوينات "شعب الثورة"، فداخلها يوجد السلفي والجهادي والإسلامي المعتدل والليبرالي واليساري واليميني، وكل تلوينات هذه الفسيفساء السياسية.

ويوحد هذا الخليط البشري والفكري هدف مركزي هـــو إســـقاط النظـــام وإنجاح الثورة، ويفرقه تصور تدبير مرحلة ما بعد سقوط النظام، فلكل من فصائل شعب الثورة تصوره الخاص لحكامة المرحلة التالية لما بعد نجاح الثورة.

وفي غياب تملك جماعي لصيغة توافقية سياســـية حـــول التعـــاطي مـــع إشكالات وإكراهات الأيام والأشهر الصعبة التالية لسقوط رموز الاســـتبداد يبـــرز استئساد المشروعية الثورية ورغبتها الجامحة في التفرد بتقديم الإجابات لكل أسئلة المرحلة الثورية الجديدة.

ولأن الثورة -وخاصة تلك الناتجة عن الحراكات الـــشعبية والاجتماعيـــة التلقائية- لا تفرز زعامة واحدة تستقطب الإجماع الشعبي حولها، بل إنها -علـــى النقيض من ذلك- تفسح المجال لميلاد وبروز زعامات كثيرة من أجيـــال مختلفـــة ومن مشارب سياسية متباينة، وهو ما لا يترك أي مجال للحسم فيما بين الطموحات المتصارعة لهذه الزعامات والقيادات الجديدة إلا باللجوء إلى الحسم الـــديمقراطي عبر تنظيم انتخابات تعددية لفرز القيادة التي ستئول إليها مهام ومسئوليات المرحلة الجديدة.

الحكامة الانتخابية

يطرح هذا التوافق الإرادي أو الاضطراري على الاحتكام إلى صـــناديق الاقتراع لإجراء انتخابات شفافة وحرة ونزيهة إشكالية الحكامة الجيدة والرشـــيدة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكل العمليات الانتخابية ولمجمل المسلسل الانتخابي، وخاصة في دول ومجتمعات لم تتعود إدارتها على تنظيم انتخابات تنافسية جدية وذات مصداقية، ولا يمتلك مواطنوها بالضرورة الثقافة الديمقراطية الداعمة لميلاد مناخية سياسية داعمة للتنافس الديمقراطي والسلمي على السلطة.

وهذه الحكامة الديمقراطية للاستشارات الانتخابية تطرح إشكاليات بالغة التعقيد، سواء حول جهة الإشراف على الانتخابات وخاصة مع انعدام الثقة في وزارات الداخلية للأنظمة السابقة، وهل ستئول للقضاء أم سيتم استحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات؟

كما تطرح نفس التساؤلات حول جهة أو سلطة إعداد لوائح المشاركين في الانتخابات أو التدبير الميداني المباشر للعملية الانتخابية نفسها لضمان استيفائها الشروط الضرورية لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وجهة مراقبة فرز الأصوات والإعلان عن النتائج والتثبت من صدقيتها.

ولقد أنتجت تجارب الانتقالات الديمقراطية التي عرفها العالم في الثلاثين سنة الأخيرة خبرة دولية متميزة في مجال الحكامة الديمقراطية، وتم تدعيم هذه الحكامة الضرورية لشفافية الانتخابات بوجود آليات وطنية ودولية لمراقبة الانتخابات وملاحظتها.

ويمكن اختصار معايير الحكامة الديمقراطية الرشيدة للانتخابات في:

- وجود جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية للإشراف على الانتخابات من القضاء أو هيئة مستقلة.
- ضمان حرية التنافس أمام كل الراغبين في الترشح للانتخابات.
- تمكين كل المواطنين من الإدلاء بأصواتهم في أجواء من الحرية والاستقرار والسلم.
- تأمين القيام بالحملات الانتخابية لكل المرشحين.
- توفير الحماية الأمنية الضرورية لمكاتب التصويت حتى تمر العملية الانتخابية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في هدوء.

- منع كل أشكال التأثير على الناخبين يوم الاقتراع وفي محيط مكاتب الاقتراع.
- تحريم استعمال **المال** لشراء الأصوات ومحاربة كل أشكال الفساد الانتخابي.
- تمكين المجتمع المدني من مراقبة الانتخابات بكل حرية واستقلالية، بما يوفر حيادية الملاحظة الانتخابية.
- تأمين الولوج العادل والمنصف لكل المرشحين لوسائل الإعلام العمومية المملوكة للدولة، بما يضمن التعبير الحر عن كل الآراء.
- توفير كل الجوانب المادية الضرورية لسلامة العملية الانتخابية، من لوائح المصوتين في كل مكتب اقتراع، أوراق التصويت وصناديق الاقتراع الشفافة وأوراق المحاضر لإثبات النتائج ومساطر حماية نقل النتائج بعد الإعلان عنها في مكاتب التصويت إلى مقرات التجميع المركزية.

وغالبًا ما تكون الخبرة الدولية ناجعة في مساعدة المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية من التملك السريع للتقنية وخبرة تنظيم انتخابات ديمقراطية لا يشكك أحد في نتائجها.

وبطبيعة الحال فإن هذه الانتخابات تفرز خاسرين وفائزين، والفائز يتولى السلطة مسلحا بمشروعية جديدة هي المشروعية الديمقراطية، وغالبًا ما يكون الفائز -أو الفائزون- من تنظيم حزبي أو سياسي له الهيكلة الضرورية والخبرة التنظيمية في استقطاب الأصوات.

وبعد الإعلان عن النتائج يشعر "شعب الثورة" بأن ثورته قد سرقت منه، وأن التيار السياسي الفائز لم يكن يستحق هذا الفوز، بل يشكك في حجم مشاركته في المشروعية الثورية والمشروعية الديمقراطية، الأمر الذي يدخل البلد في مرحلة توتر واحتقان اجتماعي، مما لا يجعل العملية الانتخابية منتجة -كما هو مفترض فيها- للاستقرار والتنمية والمستقبل الأفضل.

وهذا الوضع -ما بعد الانتخاب- يدخل الطرف الفائز في ارتباكات جديدة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لعدم خبرته بمهام تسيير الدولة وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين والمواطنات.

ويصطدم الفائز بالانتخابات وهو يجلس على كرسي الحكم بضخامة المشاكل وتعقدها ومحدودية إمكانيات الدولة وإلحاح المواطنين على الإسراع في الاستجابة لمطالبهم المشروعة في الأمن والشغل والسكن والصحة والتنمية بصفة عامة.

وهنا يطرح سؤال مشروعية جديدة، وهي مشروعية الإنجاز، فحلم الناس أثناء الانخراط في الثورة هو إيمانهم بأن المستقبل سيكون أحسن بالنسبة لحياتهم وأوضاعهم المعيشية.

وحين تغيب مشروعية الإنجاز لعدم توافر المهارات الكفؤة لتدبير المرحلة لدى الأحزاب والنخب السياسية الجديدة فإن مخاطر الإحباط تتنصب أمام الثورة، وهذا أصعب ما يواجه قادة المراحل الجديدة، وهو حنين "شعب الثورة" إلى سنوات الماضي، فرغم الاستبداد إلا أنها كانت توفر للمواطن ما يعتقد أنه الحد الأدنى من شروط الحياة في وضع مستقر.

وللحيلولة دون سقوط المشاريع الثورية والإصلاحية في هذا السيناريو الكارثي المنتج للحنين الشعبي لعهود الاستبداد فان النخب الفاعلة في المجتمع مدعوة إلى التفكير في حكامة جيدة جديدة للمراحل الانتقالية، تتأسس على مشروعية تاريخية خاصة هي "المشروعية التوافقية"، فيعوض التطاحن في صراعات غير منتجة وعنيفة نتيجة تصادم المشروعيات الثورية والديمقراطية، لماذا لا يتم الارتقاء إلى مستوى تحديات المرحلة الانتقالية بإنتاج مشروعية جديدة تقوم على التوافق على صيغ سياسية محدودة في الزمن لتدبير المرحلة الانتقالية انطلاقًا من اعتبار الانتخابات وحدها لا تنتج ديمقراطية ناضجة؟ وأن هذه الأخيرة هي نتيجة مخاض سياسي تاريخي تراكمي في حاجة إلى تأمين مساهمة كل القدرات والطاقات؟

إن هذا التساؤل الذي نطرحه اليوم تواجهه الوضعيات التي أنتجتها على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستوى السياسي كل تجارب ثورات الربيع العربي، وإن كان ذلك بأشكال وصيغ متباينة من هذا البلد إلى ذلك.

ما مكانة المعارضة السياسية والمعارضة المدنية بمختلف أصنافها في ترتيبات مشهد ما بعد الفوز بالانتخابات، وخاصة مع تصدر الإسلام السياسي كفاعل رئيس داخل السلطة الجديدة؟

ما أهمية مشروعية الإنجاز في هذه المرحلة التاريخية التي تتطلب حكامة حزبية جديدة تتأسس على ديمقراطية داخلية وعلى إستراتيجية إرادية للانفتاح على القدرات الاقتصادية والنخب القادرة على تولي الملفات الاقتصادية والتنموية بكفاءة ومهنية.

إن الديمقراطية إذا تأخرت نتائجها التنموية كثيرًا تدفع المواطنين إلى القنوط وإلى التطرف وفقدان الإيمان بقدرة الحكامة الديمقراطية على امتلاك شرعية الإنجاز في مختلف مجالات الحياة.

إن ترابط الحكم الرشيد بالديمقراطية يجب أن يستحضر دائمًا في مسيرته الإصلاحية انشغالات الناس البسطاء وحقوقهم المشروعة في تحسين أوضاعهم الحياتية، وهذا ما يعيد إلى واجهة الاهتمام أولوية الانشغالات التنموية في مخاض الإصلاحات الديمقراطية، إن الحكم الرشيد ومقتضيات الحكامة الجيدة للمراحل الثورية والإصلاحية يطرح –وبإلحاح- إشكالية حكامة الأحزاب وضرورة امتلاكها شجاعة مواجهة الذات للتحول الناضج من مؤسسات مغلقة قائمة على الولاءات ورفض الآخر وإنتاج الاحتجاج إلى هيئات للحداثة بالانفتاح على كل الطاقات والآليات لصياغة السياسات والبرامج القادرة على إنتاج التنمية وتحقيقها. وبهذه الحكامة الجيدة ستتمكن الأحزاب من نسج علاقات جديدة مع المواطن قائمة على القرب والتنافس على قاعدة برامج اقتصادية واجتماعية وليس على مجرد مطالب إصلاحية، مرحلة ما بعد إسقاط الاستبداد تفرز أسئلتها الخاصة التي تنطلق من حماس وإنجاز التحول الديمقراطي إلى الضغط من أجل المطالبة بأن يؤدي هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التحول إلى تحسين حياة الناس.

ثانيًا: التعقيب:

عقب الدكتور **عبد الله الدرازي** نائب رئيس المؤسسة الوطنية في مملكة البحرين على الورقة، واستهل تعقيبه بطرح عدد من الأسئلة، ومنها:

- هل دقت ثورات الربيع العربي الجدار لتأكيد أهمية تطبيق نام للحكم الرشيد؟
- هل هناك وعي جماهيري لأهمية تطبيق الحكم الرشيد؟
- هل عملت منظمات المجتمع المدني العربي على الترويج لمبادئ الحكم الرشيد ومن ثم تحقيقها؟
- هل هناك إدراك لدى رجل الشارع العربي العادي بعوائد الحكم الرشيد سواء على المستوى السياسي أو غيره من المستويات؟

قال الدرازي: "كل هذه الأسئلة وغيرها أجاب عليها أخي العزيز من خلال دراسته التي تناولت جزأين الأول تعريف الحكم الرشيد، مشددًا على أن المفهوم في الأصل غربي، وهو قادم من مؤسسات دولية من بينها البنك الدولي، كما تحدث عن أهمية المشروعية وأنواعها، ومن بينها مشروعية الثورة التي بدأت في البلدان العربية، وشرعية الانتخابات وقد أوضح أخي العزيز كيف يمكن أن يحدث التصادم بين الشرعيتين في لحظة معينة نتيجة عدم توافق نتائج الانتخابات مع طموحات الجماهير.

وذكر الدرازي أن الورقة ركزت في قضية الانتخابات على دور المجتمع لمدني في الانتخابات وقدرته على رقابتها.

كذلك تناولت الورقة شرعية الإنجاز، ثم انتهى إلى أن هناك دورًا كبيرًا للمجتمع المدني في نمو الحكم، واضعًا بذلك شكلاً جديدًا من المشروعية سماها المشروعية التوافقية التي تتجاوز أي عيوب قد تحدث جراء عدم التوافق بين الشرعيات السابقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبتقديره فإن عقد هذا اللقاء يفتح الباب للتفاؤل بإمكانية قيام الجامعة العربية بدور في هذا السياق، لكن علينا أن نلاحظ أن هناك العديد من الدول العربية لم تنضم للميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهذه إشكالية أظن أنه من الواجب أن نتوقف أمامها.

ثالثًا: اتجاهات النقاش

أثارت الورقة المقدمة من السيد محمد أوجار وكذا التعقيب الذي قدمه الدكتور عبد الله الدرازي نقاشًا ثريًا من المشاركين في أعمال الندوة.

ركز مشارك على العلاقة بين العملية الديمقراطية والانتخابات، موضحًا أنه من الخطأ فصل الانتخابات عن سياقها الاجتماعي والاقتصادي، فهناك جانب مهم في العملية الانتخابية يتمثل في توفير قدر كبير من الحرية في الاختيار، وكما نعلم فإن هذه الحرية غير متوفرة في بلداننا العربية، فالمواطن لا يزال يرتبط بشبكات اجتماعية واقتصادية، وهذا يقودنا للحديث عن الجوانب الأخرى للعملية الديمقراطية، ومن بينها العدالة والنزاهة والحماية القانونية والتمكين الاجتماعي ... إلخ.

وبتقديره فإن هذه النقطة هي سبب الإخفاق الذي تشهده بلدان الربيع العربي حاليا، فالانتخابات لم تأت بالثوار لأنهم لم يأخذوا الوقت الكافي لبناء تنظيماتهم والانتشار الجماهيري، في حين أن القوى التقليدية تملك مثل هذا الوجود منذ ما قبل الربيع العربي، فالانتخابات ليست معزولة عن علاقات القوة والتفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في إطار الدولة.

كما شدد على ضرورة أن يمتلك المواطن القدرة كي يمارس حريته بشكل صحيح، مشيرًا إلى أن الدولة القائمة في الوطن العربي لا توفر لمواطنيها هذه القدرة، كون المواطن فيها يخضع لتأثير مصالح معينة، وفي تقديره، فإن ما جرى في الدول العربية هو ثورات شعبية تخطت القيادات السياسية وتخطت أيضًا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأحزاب السياسية، وهذا يوضح لماذا يوجد انفصال بين الحراك السياسي وما يريده الشارع. وكحل لذلك لا بد من البحث عن صيغ توافقية في المرحلة الانتقالية تكون إدماجية وليست إقصائية.

ولفت مشارك آخر الانتباه إلى أهمية تحقيق مشروعية التوافق، معتبرًا أن أكثر ما أضر الأنظمة السابقة أنها كانت تحاول أن تقصى كل الأطراف عن كل شيء وأن تستأثر لنفسها بكل شيء، كما نوه إلى أن الديمقراطية لا يتعلمها الناس إلا في مدرسة الديمقراطية، وبتقديره فإن "الشعوب العربية تحتاج إلى أن تدخل هذه المدرسة لكي تتعلم فيها الديمقراطية من خلال التجربة والخطأ، ومع أن ما أفرزته الانتخابات ليس ما كنا نأمل فيه، لكننا مطالبون بالتمسك بالديمقراطية، كما فعلت الدول الأوروبية التي أخذت وقتًا طويلاً حتى وصلت إلى وضعها الحالي".

ولا يمثل التعلم من الغرب، عيبًا أو انتقاصًا من مكانتنا، والشاهد على ذلك أن هناك كتابًا صدر عن دار الحكمة في بغداد جاء فيه أن العرب قدموا للعالم بدايات حضارة جديدة، ما يعني أن الحضارات في تجاوب مستمر وفي تدافع مستمر، وما حدث خطوة، والثورات العربية كسرت حواجز الخوف.

وتطرق عدد من المتداخلين لمسألة المشروعية التوافقية، فطرح أحد المتحدثين عدة أسئلة، من بينها: هل نحن بصدد الحديث عن آلية لتحقيق مطالب الشعب وطموحاته لأن الشعب هو الذي صنع الحدث؟ أم أنها محاولة لاحتواء الشعب؟ ثم: هل كان هناك فصل حقيقي بين التنمية والديمقراطية في ظل النظم السابقة أم أنها مجرد انطباع توصلنا إليه وتوارثناه دون أن نمحصه؟

وفي نفس السياق تحدث مشارك آخر، فأكد أن الحكومات هي التي تتحمل المسئولية فيما آل إليه حال التنمية في البلدان العربية، ذلك أنه لا يمكن لوم الشعوب التي عاشت دون حرية، غير أن مسئولية الحكومات عن تحقيق التنمية لا تعني تهميش الشعوب، فلا بد من أن تكون الديمقراطية هي أساس العمل، ولا بد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك من احترام الرأي الآخر في ظل مشروع تنموي ثقافي يستطيع أن ينتج لنا جيلاً آخر يستطيع أن يقود المرحلة القادمة.

وشدد مشارك آخر على أن تجارب الربيع العربي أثبتت أننا نحتاج إلى جانب الحكم الرشيد معارضة رشيدة، إذ إن لدينا معارضة تريد أن تقلب الطاولة إذا ما فشلت في الانتخابات، وتريد أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء لمجرد أنها لم تحقق ما تريد.

وعلق مشارك آخر على موضوع التوافق فقال: إن الكلمة في ذاتها براقة، لكن ذلك وحده لا يكفي؛ فتطبيقها يحتاج "إلى تعريفات قانونية وسياسية، ويترتب على ذلك مشروعية معينة، وهذا ليس نهاية المطاف"، وتطرق إلى الوضع في مصر (قبل ٣٠ يونيو) فقال إن "الحكومة الجديدة في مصر قد تتمتع بسلطات تفوق سلطات الرئيس، فالأمر لم ينته؛ لأننا ما زلنا في المرحلة الانتقالية، ولا يستطيع أحد في ظل هذه المرحلة أن يجزم بتفوق أو سيطرة فصيل معين على السلطة".

ولاحظ متحدث آخر أن الحديث عن الحكم الرشيد يخلو من أي إشارة إلى التصالح مع الطبقات الشعبية، رغم أن هذه الطبقات هي ضمان نجاح التوافق، وبتقديره فإنه "مازالت المسألة الاجتماعية مغيبة فلن ينجح أي توافق"، منوهًا إلى أن هذا التغييب يرجع إلى أن القوى المهيمنة على النظامين العالمي والإقليمي لا تتبنى هذا المفهوم".

وعرض مشارك آخر النموذج السياسي في العراق، الذي قام على فكرة التوافقية والشراكة الوطنية، وخلص إلى أنه يفرض على الجميع التمهل قبل إطلاق التوقعات الكبيرة، ذلك أنه بالرغم من أن المؤسسات كلها منتخبة وبشكل ديمقراطي إلا أنها لم تحقق أي تحسن، كما أنها تعيد إفراز نفس الأشخاص والقوى.

وعقب **الأستاذ محمد أوجار** على وجهات النظر التي طرحتها القاعة، فأوضح أن الحديث عن التوافق لا يعني أشياء بعينها، وإنما يعني مبادئ عامة، منها مثلاً : مكانة الإسلام السياسي، ووضع الأقليات، والوضعية الدستورية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للمعارضة تجاه الرئيس، وأضاف أن الديمقراطية تقوم على تداول السلطة وعلى التنافس وعلى الصراع، فكيف إذن سنعالج قضايا الماضي؟ هل سنطوي الصفحة تمامًا لنبدأ التوافق أم أن التوافق يتطلب أولاً إنهاء تلك القضايا؟ أيضًا: "كيف نوجد اطمئنانًا لنتائج الانتخابات؟ وهل سيكون الفوز في الانتخابات إقصاءً للآخر أم يؤسس لدينامية جديدة؟

* * *

مهام الانتقال إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحكم الرشيد

في الجلسة الثانية التي رأسها **الدكتور عبد السلام سيد أحمد** -ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان- تركز الحديث على كيفية الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية وعلاقة ذلك بالحكم الرشيد، انطلاقًا من ورقة قدمها **الأستاذ الحبيب بلكوش** رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب.

وعقب على الورقة **الأستاذ عز الدين الأصبحي** مدير مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان باليمن، بينما رأس الجلسة **الدكتور عبد السلام سيد أحمد** ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أما المناقشات فتناولت عددًا من الأبعاد ذات الصلة.

أولاً ورقة العمل: الانتقال إلى الديمقراطية والحكم الرشيد..على ضوء تحولات "الربيع الديمقراطي"

الأستاذ/الحبيب بلكوش

أدت الاختلالات في تدبير الشأن العام سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا إلى مأزق نظام الحكامة في المنطقة العربية بشكل حاد من خلال ما اصطلح عليه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

"الربيع العربي"، وقد احتلت قضايا الديمقراطية والتنمية صدارة الشعارات المؤطرة لهذا الحراك الذي أدى إلى إسقاط رموز الاستبداد وسوء التدبير في المنطقة، والحال أن مؤشرات هذا التردي قد تم رصدها في العديد من الدراسات والتقارير، أبرزها تلك التي خصصها للمنطقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد جعل هذا الوضع المنطقة تعيد طرح سؤال نموذج الحكامة وتبحث عن أجوبة قديمة/جديدة له، بعد أن كانت قد طرحته في موجات البناء الديمقراطي التي شهدتها أمريكا اللاتينية في الثمانينيات وأوروبا الشرقية في التسعينيات، وإن كان ذلك في سياق وظروف مغايرة.

وبدون الغوص في نقاش مفاهيمي أكاديمي ليس هذا مجاله، فإننا نشير إلى أن هذه الديناميات على امتداد عقود أفرزت سيلاً من الأطروحات والمباحث والتخصصات التي انصبت على دراسة الموضوع، إلى حد أن اصطلح على نعته أكاديميًا كمبحث وتخصص بعلم الانتقال Transitologie.

وفي نفس سياق الأزمة وسوء التدبير وأزمة شرعية النظم السياسية وتحديات العولمة احتل مفهوم الحكامة موقعه ضمن أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في ارتباط قادم من عالم التدبير والتسيير، موسعة الفاعلين المتدخلين في المجال.

والواقع أن الأزمة المرافقة للتحولات التي شهدها –ويشهدها- العالم في مجال الاقتصاد والمال والتكنولوجيا والتواصل وغيرها قد عمقت أزمة شرعية الدولة، أزمة غير مسبوقة في مواجهة مهامها في مجال النمو والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والأمني، واقتراح مشاريع معبئة وحاملة المعنى بشكل يقوي الهوية الوطنية في زمن التنميط السلعي الذي فرضته العولمة، ودون السقوط في الانغلاق الهوياتي والديني، إن العالم بأجمعه يعيش انعكاسات ذلك من خلال ما أفرزته الأزمة الاقتصادية والمالية من انهيار نظم وفقدان الثقة في المؤسسات وإعادة طرح سؤال حدود الديمقراطية ومستلزمات توسيع معناها وآلياتها ومجالات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تدخلها والبحث عن متطلبات الانخراط في الكونية وإثرائها من خـــلال ديناميـــات محلية وجهوية مبدعة وحامية للتعدد والتنوع.

أما في واقعنا العربي فقد أضيفت إلى ذلك خاصيات تجاربنا التي وصـــل فيها هضم الحقوق والحريات والاستفراد بالسلطة والثروة حدا أصبح فيه الحـــاكم رمزًا لنظام حكامة وتدبير لا يعرف المساءلة أو التقييم، ولا يكترث بآلام ومآســـي ومآزق وطموحات الوطن والمواطن، كل ذلك في زمن ظلت فيه قلاع الديمقراطية والحكامة المتقدمة صامتة -بل ومتواطئة أحيانًا كثيرة- مع نماذجنا المحلية المبنية على ما سمي في شعارات الربيع العربي "أنظمة الفساد والاستبداد"، وذلك حمايـــة لمصالحها.

وفي ظل أوضاع مثل هذه تكون مهام الانتقال إلـــى الديمقراطيـــة معقـــدة ومركبة ومرتبطة في عمقها بمستلزمات الحكامة الرشيدة في كل أبعاد المـــشروع الديمقراطي.

ولا شك أن أول تحد نجده على جـــدول أعمـــال التغييـــر هـــو المطلـــب الديمقراطي، إن وضع حد للاستبداد يجعل التداول على السلطة مطلبًا عميقًا يشمل السياسة والقواعد الدستورية والقانونية المنظمة لنظام الحكامة والآليـــات اللازمـــة لتحقيق أهداف ذلك وتلك المخول لها المساءلة والتتبع والتقويم، فضلاً بطبيعة الحال عن مدى وجود فاعلين سياسيين واجتماعيين (أحـــزاب، منظمـــات، نقابـــات...) يمتلكون روح اللحظة التاريخية وصعوباتها وتحدياتها، وانتظارات مختلف الفرقاء بمن فيهم أولئك الذين انخرطوا في المنظومة السياسية السابقة.

وكما نعلم فإن الانتقال الديمقراطي مسلسل سياسي يتـــوخى أولاً المـــرور التدريجي من نظام ديكتاتوري إلى الديمقراطية، إلا أن شروط تحققه تختلف حسب سياقات كل بلد ودرجة نموه ومدى وجود تقاليد وثقافة ديمقراطية وفرقاء سياسيين فاعلين ومؤثرين في المجتمع، كما أن اختلاف نوعية هؤلاء ومدى تحقـــق تـــسوية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سياسية بينهم تؤطر دينامية الانتقال يكون لها الأثر في النتائج التي يفرزها على أرض الواقع وأفق تحققه زمنيًا.

فالانتقال من ديكتاتوريات عسكرية -كما هو الحال في شيلي والأرجنتين- تطلب المساومة لضمان حصانة للعسكريين، كما أن الانتقال الديمقراطي في إسبانيا استوجب تسوية بين حزب ونخب فرانكو والمعارضة مع ضمان عدم المساءلة، بل إن اسم الديكتاتور الإسباني ظل موجودا في كبريات شوارع البلد إلى حدود اعتماد القانون الخاص بالذاكرة التاريخية سنة ٢٠٠٦، في حين أن تنحية رموز أنظمة الاستبداد في المنطقة العربية دشنت مسلسل وأسئلة الانتقال وأبرزت تعقيداتها وأفق التحول المأمول بشكل شبه جذري، ولكنه محدود النتائج إلى الآن، ويصح هنا القول مع آخرين إن سرعة التطورات وضعف الأرضية اللازمة لمسار التحول تجعلنا أمام أسئلة من نوع جديد في ظل بحث الفاعلين الجدد عن شرعية يجب بناؤها وخبرة ورؤيا وبرامج للتدبير لم تكن على جدول الأعمال في ظل أنظمة الاستبداد وحاجتهم إلى توافقات ضرورية لم يتم التفكير فيها ولا إعدادها، مما يجعل المشروع الديمقراطي نفسه محط تساؤل، ويكشف عن هشاشة المرحلة وخطورتها، والحاجة الماسة إلى تقعيد المطلب الديمقراطي وابتكار مستلزمات تحقيقه وتطويره.

إن الديمقراطية بهذا المعنى مشروع يجب بناؤه وتأصيله وتحصينه على أساس الأرضية المشتركة لمختلف صناعه، وحملهم لها فكرًا وسلوكًا وبرامج وقيمًا، ذلك أننا أمام لحظة نطمح فيها إلى إرساء أسس بناء مشروع مجتمعي قوامه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

والحال أن السؤال الأول الذي يقلق المتتبع لأوضاعنا هو: هل نحن بصدد الانتصار على بعضنا كصناع للتغيير أم أنه يجب أن ننتصر على معيقات التقدم والبناء الديمقراطي التنموي؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن مراحل الانتقال "الناجحة" إلى حد بعيد هي تلك التي أرست مقومات الانتقال دستوريًا وسياسيًا واجتماعيًا من خلال التوافق على المرتكزات الأساسية لنظام الحكم الجديد، وجعلت تذليل التحديات أولوية مقدمة على غيرها لكي يتم الانتقال إلى سكة جديدة في التدبير والحكامة، ولقد عكس الدرس التاريخي للانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا درجة نضج القيادة السياسية لدى السود بقيادة نلسون مانديلا والبيض بقيادة دوكليرك، وقدرتها على استشراف المستقبل بقوة لبناء الحاضر رغم بشاعة نظام الأبارتايد، كما استطاعت النخب السياسية الإسبانية صنع نفس الحلم بين حكماء وعقلاء الزمن البائد والمعارضة في تعدد مكوناتها رغم مخلفات حرب أهلية مدمرة وديكتاتورية دموية.

والحال أن المدخل الديمقراطي ليس هدفًا في حد ذاته أو أداة للاستحواذ على دينامية التحول من خلال الانتخابات النزيهة، بل هو من مقومات مشروع التحول وأحد أركانه الأساسية لتجاوز منظومة الحكامة التي أدت إلى الوضع المأزوم، وهذا ما يتطلب وعيًا تاريخيًا واستراتيجيًا عميقًا لدى النخب المديرة لمثل هذه المراحل.

وإذا كانت تجارب إسبانيا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا قد بلورت ممارسات جيدة مكنت من توطيد الانتقال الديمقراطي في مجال صعب ومعقد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه عندنا هو مدى استحضار نخبنا لدروس التجارب الكونية بدل الغوص في التخندقات والتموقعات "المفيدة" لها قبل كل شيء – سواء على المستوى الفردي أو الحزبي أو الديني أو الإثني- للتحكم في مسار التغيير، والواقع أننا في مثل هذه الحالة نكون بصدد إعادة إنتاج المنظومة القديمة بشكل ولون مغاير، مما تكون له نتائج وخيمة على الجميع، لقد أثبت الحراك الديمقراطي في المنطقة أن الفاعل الحزبي لم يكن رائدًا ولا مؤطرًا لسقف المطلب الشعبي في التغيير، بل إن دينامية الشارع هي التي دفعته إلى الخروج من المهادنة إلى تبني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مطلب التغيير والمساهمة في احتضانه، وهذا ما مكنه جزئيًا من تكسير قيد عزلته وإعادة النظر في نوعية علاقته بالمواطن.

أما التحدي الأكبر الثاني فيكمن في توفير شروط البناء التنموي ومناخه والتفاعل مع التطلعات الاجتماعية للمواطنين، والتي عادة ما تكون درجتها عالية. إن الحكامة السياسية لن تكون كافية إلا لفترة الفورة والحماس التي عادة لا تطول كثيرًا، ليتم طرح سؤال المعيشة والخصاص الاجتماعي والثقافي والتربوي ومستلزمات العيش الكريم كقضايا ذات أولوية ملحة في مجتمعات تكون فيها مؤشرات الفساد والرشوة والنهب والتخلف بارزة للعيان ومثبتة في الدراسات والتقارير الوطنية والدولية.

إن الحكم الرشيد ليس شعارًا للاستهلاك، بل يشكل متطلبًا لترشيد تدبير المال العام وإنتاج الثروة وتوزيع مخرجاتها بشكل عادل يسمح برفع وتيرة النمو، والجواب على مؤشرات الحياة الكريمة وترسيخ الأرضية الصلبة لحماية التغيير من خلال تملك المواطن لمصيره ولقضاياه.

إن ما أفرزته التجارب في المنطقة العربية -فضلاً عن تجارب دولية متقدمة- يسمح بالقول إن الانتقال الديمقراطي يتطلب شروطًا أولية لإنجاح مساره، في طليعتها طبقة سياسية تقتسم أرضية مشتركة متوافقًا بشأن المرتكزات الجوهرية الضرورية للبناء الديمقراطي المأمول رغم اختلافات توجهاتها، وتستحضر قضاياه قبل استحضار مصالحها وحساباتها الخاصة مهما كانت الألوان والأيديولوجيات.

وهنا أستميحكم عذرًا في الإشارة الموجزة إلى التجربة المغربية مع استحضار خاصية سياقها: إصلاح في ظل استمرارية نفس النظام، مسلسل إصلاحات متراكمة سابقة عن زمن الحراك في المجال السياسي (مع المعارضة عبر تجربة ما يسمى في المغرب "التناوب التوافقي" سنة ١٩٩٨) والحقوقي (تجربة الإنصاف والمصالحة سنة ٢٠٠٤) والثقافي (الاعتراف باللغة الأمازيغية سنة ٢٠٠١) والنسائي (مدونة الأسرة متقدمة سنة ٢٠٠٤)، ومهما اختلفت التقييمات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أعتقد أن الحراك في المغرب قد سرع وتيرة الإصلاح الدستوري والسياسي الذي لم يعد آنذاك يحظى بالأولوية لدى الدولة وجل الأحزاب السياسية، وقد تفاعلت المؤسسة الملكية (الخطاب الملكي ليوم ٩ مارس) بسرعة مع مطالب الشارع (انطلاق الحراك في ٢٠ فبراير) داعيًا إلى إصلاح دستوري واسع تجاوز في كثير من جوانبه سقف ما كانت تطرحه جل الأحزاب على اختلاف ألوانها، ولتحقيق ذلك تم استحداث آليتين:

١/لجنة خبراء لإعداد المشروع تتكون من خبراء في القانون وحقوقيين جلهم من الصف الديمقراطي الحداثي لا يوجد بينهم أي منتم للتيار الإسلامي، وقد استقبلت واستمعت إلى مقترحات الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وتلقت مذكراتهم بخصوص مطالب الإصلاح الدستوري.

٢/آلية سياسية تتكون من ممثل للقصر (مستشار الملك) وقادة الأحزاب السياسية لتتبع بلورة المشروع والتوافق على أهم مرتكزاته.

ودون الدخول في التفاصيل يمكن الإقرار بأنه تم التوصل لأول مرة في تاريخ المغرب المستقل إلى وضع قانون أسمى للبلاد (دستور) وليد توافق سياسي واسع ومن إنتاج خبرة مغربية بشكل كرس الحريات وحقوق الإنسان، وقوَّى سلطات الحكومة والبرلمان، وجعل الاختيار الديمقراطي من ثوابت الأمة غير قابل للمراجعة.

وبالتوازي مع ذلك تم العمل بآلية التوافق بين الحكومة والأحزاب السياسية لوضع مشاريع القوانين التي أطرت الانتخابات التشريعية، ومكنت من توفير أقصى شروط النزاهة والحياد تحت مراقبة وطنية ودولية مستقلة أفرزت الإسلاميين لقيادة الحكومة في إطار تحالف متعدد المكونات ومختلف المرجعيات.

إلا أن مرحلة ما بعد الانتخابات أعادت الطبقة السياسية إلى ثقافتها القديمة وسجالاتها العقيمة، متناسية كون الوثيقة الدستورية المعتمدة تحتاج إلى القوانين التنظيمية التي تقع عليهم جميعًا مسئولية بلورتها واعتمادها لترجمة الاختيارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعتمدة في الدستور، وما ذلك سوى إحدى تجليات ثقل الإرث السياسي للمراحل السابقة، صحيح أنه على المستوى النظري كان بالإمكان تحقيق أفضل مما تحقق ووضع "السيناريوهات" لذلك، إلا أن التاريخ لا يصنع من خلال استعمال كلمة "لو" (لو فعلنا كذا ولو تجنبنا كذا...)، بل هو ما يتحقق على أرض الواقع وما يفرزه مسار التطور والتحول كتعبير عن درجة الوعي وموازين القوى في لحظة تاريخية محددة.

صحيح أن لكل سياق خصائصه وإكراهاته، إلا أن توفر الإرادة السياسية والرجالات المترجمة لها بحكمة وبعد نظر وإصرار، كانت قادرة على تذليل الصعاب وشق الطريق نحو أفق أرحب للتحول المنشود.

إن ما نعيشه اليوم في جل تجارب المنطقة يجعلنا نتساءل:

- هل نحن أمام تحول ديمقراطي أم أننا نعيد إنتاج أنماط الحكامة والتدبير بأشكال أخرى وبصيغ وشعارات وألوان مغايرة؟
- هل بإمكان نخبنا أن تنخرط بقوة ووضوح في معركة تتطلب البناء المشترك في ظل الاختلاف والتعدد؟

إننا في حاجة إلى قادة ونخب سياسية تنتصر على ذاتها وعلى أنانيتها وعلى مصالحها الضيقة لتعانق حلم المجتمع وطموح الشعوب التي تصنع التغيير، وتبوئ النخب مواقع المسئولية للتسيير، وتزيح أخرى حين تستفرد وتتجبر، كما أننا في حاجة إلى نخبنا المثقفة لتنخرط في دينامية التحول، وتنتج الفكر والثقافة والبرامج والمقترحات التي تصحح المسار، وتغني البناء وتؤصل المشروع الديمقراطي المأمول.

إن المؤشرات التي نلاحظها إلى الآن تدعو إلى القلق واليقظة، إلا أن هناك مؤشرات أخرى تكشف عن بريق نور لعله ينير طريق الانتصار على الظلام.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا : التعقيب

رأى **الأستاذ عز الدين الأصبحي** أن ما يجري في دول الربيع العربي لـــم يصل بعد إلى مستوى الإنجاز الثوري، فقد حدثت فيها ثورات بالفعل، لكنهـــا لـــم تكتمل بعد، ما يعني – حسب تعبيره – أنه لا توجد ثورة ناجزة حتى الآن.

وبتقديره فإن بلدان الربيع العربي مقبلة على مرحلة جديدة في حالة مـــن التشكل، هناك رياح تغيير كامنة وقوية، وهناك روح لهذا التغيير، وبذلك لا يمكـــن وصف ما يجرى في هذه البلدان بالفشل.

وقال الأصبحي: لا أريد أن أكرر القول إن ما حدث ليس ثورة، ولكننـــي أؤكد أنه تعبير شعبي عن الفشل الذي وصلت إليه الحكومات السابقة، والإحـــساس الذي أشاعته بروح الهزيمة القاسية، لا أستطيع الجزم بأن وجود نموذج اقتصادي أو تعويض الجماهير بعامل تنموي من هنا أو هناك سيكون ناجحًا ؛ ففي تقـــديري أنه لا بد من إعادة النظر في الوضع برمته والتحرك لإيجاد المشروع الكامل القائم على أرضية احترام حقوق الإنسان".

الأمر لا يحتاج -حسب تقدير الأصبحي- إلى إصلاحات اقتصادية، وإنما إلى مشروع متكامل لإحداث تغيير جذري على مستوى البلدان العربية المختلفـــة، وهو أمر يستلزم درجة من التوافق بشأن حلول المشاكل التي تمـــر بهـــا البلـــدان العربية.

وكمثال تحدث الأصبحي عن التوافق السياسي في اليمن، فأشار إلـــى أن تحققه يُواجه بصعوبة أساسية تتمثل في عدم تجاوب الأحزاب والقوى الـــسياسية، الأمر الذي أدى بالنخب المتعددة للانزلاق فيما يطلق عليه "الغنائمية" في العمليـــة السياسية، أو بقول آخر "الدولة الغنيمة".

معنى ذلك أن العملية الانتقالية لا بد أن تقوم على توافق سياسي مبنى على مشروع سياسي حقيقي، حتى نرى أنفسنا في وضع أفضل مما هو قائم حاليًا، بقول آخر: نحن نتحدث عن مشروع يتأسس على رؤية جديدة تقوم عليها الدول العربية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا لن يتم إلا على أساس المساءلة والشفافية، مع التأكيد علـــى أن المـــساءلة لا تعنى الانتقام وتصفية الآخر، إنما تعنى الاعتراف بأن هناك أخطـــاء لا بـــد مـــن تصحيحها وتفادي تكرارها.

وبشكل عام رفض الأصبحي وصف تعثر تجارب الانتقال في بلدان الربيع العربي بـــ"خيبة الأمل"، مشددًا على أن ما يجري في تلك الدول هـــو نـــوع مـــن التغيير المستمر الذي لم ينته بعد، والأهم أن يتم هذا وسط تفاؤل تدعمه إصلاحات اقتصادية قادمة، وإن كانت الحاجة تستدعي إعادة النظر لإيجـــاد منـــاخ حقيقـــي للديمقراطية.

وبتقدير الأصبحي فإن الثورة الشعبية في اليمن لم تبدأ فـــي ٢٠١١، فقـــد كانت هناك روح تغيير قائمة في المجتمع اليمنى، كمـــا أن نـــزول الـــشعب إلـــى الميادين بشكل سلمى ليس نهاية المطاف، لكنه بدايته.

وبرأيه فإن الحراك السياسي ليس من أجل الانتقال الديمقراطي لإجـــراء بعض الإصلاحات السياسية، فما يحدث في اليمن ليس مجرد وضع قوانين، وإنمـــا صياغة جديدة لشكل الدولة.

ثالثًا: اتجاهات النقاش

حول ما جاء في ورقة الدكتور بلكوش وتعقيب الأستاذ الأصـــبحي جـــاء تفاعل القاعة؛ حيث تحدث مشارك عن إشكالية ضعف فكرة الديمقراطية في الثقافة العربية وأثرها على عملية الانتقال في بلدان الربيع العربي، وفي تقديره فإن ذلـــك استلزم من منظمات حقوق الإنسان أن تكون على درجة عالية من الشجاعة.

وبتقديره فإن هذه المنظمات نجحت -حتى قبل الثورات العربية- في إدارة حوارات عن حقوق الإنسان الديمقراطية التي كانت محظورة ومغيبة بشكل كبيـــر، على أن ذلك لا يعني أن مهمة هذه المنظمات قد اكتملت بل إن هنـــاك مـــسئوليات وطنية كبيرة -بل وقومية- لتأصيل ثقافة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنـــسان فـــي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مناهج الدراسة لأبنائنا والأجيال القادمة لكي تصبح هذه الدراسة واقعًا ملموسًا لا يقتصر على النخب السياسية وحدها التي لم تحتكر هذه الثقافات فحسب، بل احتكرت السلطة والثقافة معًا، ومارست دور التغيير والتجديد والإقصاء.

بالمثل لاحظ أحد المشاركين أن العنف أصبح ظاهرة طبيعية في مجتمعاتنا، مشيرًا إلى أن "العنف ينتج عنه ضحايا من كل الأطراف".

كما علق متداخل آخر على ما جاء في ورقة الدكتور بلكوش عن الاستمرارية، مبديًا قلقه من أن يكون المقصود بذلك هو إعادة خلق نفس النخب بمسميات جديدة.

في حين رأى متداخل ثالث أن الأوراق التي ناقشتها الندوة خلت من أي إشارة للثورة المضادة التي تمثل العائق الأساسي أمام نجاح تجارب الانتقال العربي، وكمثال يلخص هذه الرؤية أشار صاحبها إلى ما يحدث في مصر، فعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية قوية تستطيع أن تنافس الأحزاب الدينية، إلا أن قوى الثورة المضادة هي التي ترتدي في بعض الأحيان ثياب الثورة.

وفي ردوده على المتداخلين أشار الدكتور حبيب بلكوش إلى أن أي توافق سياسي يجب أن يضمن حقوق الأقليات كمعارضة سياسية وكمعارضة برلمانية، خاصة أننا كنا جميعًا ضحايا سياسات قمعية.

وتحدث الدكتور بلكوش عن التجربة المغربية في التوافق، فقال:" نحن الآن في المغرب نعطي صلاحيات أكثر للحكومة، وتفعيل ذلك يتم عن طريق النهوض بثقافة الفعل السياسي، مع الاعتراف بأن هناك معوقات داخل ثقافتنا وترسباتنا وما اكتسبناه من تقاليد في زمن الاستبداد".

وجدد الأستاذ عز الدين الأصبحى في تعقيبه تحذيره من إتباع الثورات لمنهج التخويف في مواجهة خصومها، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ميلاد طغاة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدد، وبرأيه فإن هذه الثورة تحتاج إلى نقد مستمر وتحتاج إلى تجديد مع تواصـــل عملية كسر حاجز الخوف.

***

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

التنمية والعدالة الاجتماعية وتفعيل حقوق المواطنة

* أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية

أ. معتز بالله عثمان

* المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية

أ. عز الدين الأصبحي

* المساواة من منظور المواطنة

د. سمير مرقس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنمية والعدالة الاجتماعية وتفعيل حقوق المواطنة

خَّص منظمو الندوة هذا المحور -الذي يمثل لب القضية- بـــثلاث أوراق عمل، أعد أولها الأستاذ معتز بالله عثمان مساعد أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وعقب عليها الأستاذ زياد عبد الصمد مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وأعد الورقة الثانية الأستاذ عز الدين الأصبحي رئـــيس مركـــز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان في اليمن، واستغرقت مناقـــشة هـــذه الأوراق جلستي عمل، أدار الحوار في أولاهما د.مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ورئيس مركز شـــركاء التنميـــة، وأدار الحوار في ثانيتهما الأستاذ راجي الصوراني رئيس مجلس أمناء المنظمـــة العربية لحقوق الإنسان ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وقد استهل الدكتور مصطفى كامل السيد الجلسة بتأكيد العلاقة بين التنمية والعدالة الاجتماعية، منوهًا إلى الإشكاليات النظرية التي تثيرها فكرة التنمية على صعيد قضية العدالة الاجتماعية التي تعد – في تقديره– مفتـــاح اســـتقرار الـــنظم السياسية، دون أن يعني ذلك التنازل عن الديمقراطية سواء كآلية للتفاعل السياسي أو كمنظومة قيم إنسانية.

أولاً ورقة العمل: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية

الأستاذ معتز بالله عثمان

ثمة اتصال عضوي بين العدالة الاجتماعية والتنمية، فبدون إحداث التنمية لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية، وبدون العدالة الاجتماعية لا يمكن الحديث عن تنمية تؤتي ثمارها، وقد فرضت قضية العدالة الاجتماعية نفسها على جـــدول أعمال الدولة والمجتمع مع اندلاع الحراك الاجتماعي العربي الذي أنهى المقايضة بين الخبز والحرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتناقش هذه الورقة واحدة من أهم القضايا الإشكالية في مسارات التغيير والإصلاح بالمشهد العربي الراهن، فالعدالة الاجتماعية بقدر ما هي شعار متفق عليه فهي في ذات الوقت مختلف على مضمونها، فمفهوم التنمية تطور تطورًا كبيرًا منذ منتصف القرن الماضي، وبالمثل تطور مفهوم العدالة الاجتماعية باضطراد بوصفه مفهومًا مثقلاً بدلالات أيديولوجية وفلسفية وسياسية ودينية.

وتستعرض هذه الورقة ما يلي:

أولاً: مفهوم التنمية وتطوره، وما يتصل بهذا المفهوم من مفاهيم أخرى، كالنمو الاقتصادي والتنمية والتنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية المستدامة.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية من المفهوم إلى البرنامج.

ثالثًا: معوقات تعزيز العدالة الاجتماعية في العالم العربي في ظل أنماط التنمية السائدة

أولاً: تطور مفهوم التنمية

تطور مفهوم التنمية في العقود الستة الأخيرة حتى "أصبح النظر للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، "ويتجاوز هذا المفهوم الحديث المفهوم الكلاسيكي للتنمية بوصفها نمو الناتج القومي الإجمالي أو زيادة متوسط دخل الفرد أو التصنيع والتقدم التقني أو التحديث الاجتماعي، ورغم أهمية وضرورة هذه المؤشرات -كزيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة متوسط دخل الفرد- إلا أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى، كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وفرص المشاركة في الجدل حول القضايا العامة، ومساءلة واضعي السياسات والحكومات.

وفيما يلي استعراض لأهم مفاهيم ومضامين التنمية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنمية الاقتصادية:

تطور مفهوم التنمية الاقتصادية في الخمسينيات من القرن العشرين بعد أن حصلت معظم الدول المستعمرة على استقلالها، ودخلت في مرحلة البناء الوطني الشامل عبر التنمية الاقتصادية، غير أن إستراتيجيات التنمية التي اتبعتها معظم هذه الدول لم تولِ الاهتمام اللازم للجوانب المتصلة بالعنصر البشرى، اعتقادًا أن مجرد رفع معدل النمو الاقتصادي سيؤدى بشكل تلقائي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد بها.

ونتيجة لذلك بعد عقدين واجهت الدول النامية -بما فيها تلك التي حققت معدلات نمو مرتفعة- مشكلات زيادة نسبة الفقراء، وسوء توزيع الدخل، وتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، وهكذا ظهرت الحاجة إلى إستراتيجيات بديلة للتنمية، وهو ما تبنته بعض الهيئات الدولية (منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من خلال إعادة الاعتبار للعنصر البشرى -خصوصًا منذ التسعينيات- برفع مستوى معيشة الأفراد، وضرورة شمولية إستراتيجيات التنمية للجوانب الاجتماعية، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية.

التنمية البشرية:

بما أن الناس هم الثورة الحقيقية للأمم، وهدف التنمية هو توسيع الخيارات الرئيسة للناس في التمتع بحياة صحية مديدة والتمتع بحق الوصول إلى العلم، وأن يتمكنوا من العيش بمسكن لائق، فضلاً عن التمتع بالحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان، فقد استلهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم وجعله عنوانًا لتقريره السنوي الذي أصدره للمرة الأولى عام١٩٩٠، وركز فيه على مجموعة من المؤشرات ترتبط وجودًا وعدمًا بتحقق التنمية أو عدم تحققها، وتلك المؤشرات هي: (مؤشر العمر المتوقع عند الولادة -نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة- نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتعرض هذا المؤشر لجملة من الانتقادات، أهمها: أن المؤشـــرات التـــي يقوم عليها ليست سوى متوسطات حسابية، وأن هذا المقياس جزئي لا يشتمل سوى على ثلاثة من عناصر التنمية البشرية، وأن مفهوم المعرفة أشمل بكثير من مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة، وأن مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد الذي يستخدم لقياس عنصر الحياة الطويلة الخالية من العلل تنقصه دقة التعبير.

وفي محاولة لتجاوز بعض هذه الانتقادات تضمن تقرير التنمية البـــشرية لسنة ١٩٩٢ -بالإضافة إلى المؤشرات السابقة- مقياس الحرية السياسية، اســـتنادًا إلى أن الحرية السياسية من أهم عناصر التنمية البشرية ضمن التقريـــر الـــسنوي الذي يصدره.

التنمية الإنسانية:

وفي إطار الجهود المستمرة لتطوير مفهوم التنميـــة البـــشرية اســـتحدثت مجموعة من المثقفين العرب مفهوم التنمية الإنسانية كبديل له، وجعلت من المفهوم الجديد عنوانًا لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في نطاق الوطن العربي الذي تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصداره في عام ٢٠٠٢.

وقام منطق إحلال "الإنساني" محل "البشري" في عنوان التقرير على أساس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية التي تشمل أيضًا البعد الخاص بإدارة شئون الدولة والمجتمع، أو ما أطلق عليه التقرير الحكم الجيد (أو الصالح أو الرشيد)، وكذا وضع المرأة في المجتمع ومـــدى تمتعهـــا بحقوقهـــا داخله.

ومن هنا عرّف التقرير التنمية الإنسانية بكونها "عملية توسيع الخيـــارات الاجتماعية والسياسية والثقافية"، وأن "تنمية الناس من أجل الناس ومن قِبل الناس"، واستطرد موضحًا أن تنمية الناس تشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنميـــة الموارد البشرية، أما التنمية من أجل الناس فتعني أن عائد النمو يجب أن يـــنعكس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على حياة الناس، في حين أن التنمية من قبل الناس تفيد تمكينهم من المشاركة بفاعلية في التأثير على التطورات التي تشكل جوهر حياتهم، وفيما يتصل بالعلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان اعتبر التقرير أن بين الطرفين علاقة جدلية وثيقة، فكلاهما يدعم الآخر، كما اعتبر أن الحرية تشكل الضامن والهدف للتنمية الإنسانية ولحقوق الإنسان على حد سواء.

التنمية المستدامة:

جاءت "قمة الأرض" بريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ لتكرس الربط المتبادل بين البيئة والتنمية وضمان استقرارها واستمرارها، ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على عدد من الاعتبارات الأساسية، منها العمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، والعمل على الحد من تأثير المخلفات الصناعية على تلوث البيئة بكل أنواعها، وضرورة الحرص على استمرار النظام البيئي بشكل متوازن من شأنه الحيلولة دون استنزاف الموارد المتاحة للأجيال المقبلة.

ومفهوم التنمية المستدامة بهذا المعنى مفهوم مستقبلي متكامل يجعل من تنمية العنصر البشرى أول أهدافه، ويعمل على الحفاظ على رأس المال البشرى والقيم الاجتماعية والاستقرار النفسي سواء للفرد أو للمجتمع، ويحرص على تأكيد الحق في الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل.

غير أن هناك من يرى أن التنمية المستدامة تبدو مستحيلة في ظل الاتجاهات الحالية للنمو السكاني العالمي، وما يترتب عليها من زيادة الطلب على الغذاء والطاقة وسائر متطلبات الحياة، الأمر الذي يدفع إلى الاقتناع بتحقيق نمو إنساني عالمي ثابت، وعوامل الصراع بين دول الشمال والجنوب وبين الدول الصناعية والدول النامية، وأثر التغيرات المناخية على استدامة البيئة.

لكن التطورات المناخية وغيرها من الاضطرابات البيئية أثبتت أن المخاطر التي تنبه لها خبراء البيئة أكثر من مجرد فرضيات نظرية، وأصبح من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتعين مواجهتها كتحديات حقيقية وليست افتراضية.

والخلاصة: أن المفهوم الحديث للتنمية يستوجب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة، ومظاهر القمع السياسي والاقتصادي. وعليه فإن المؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية تتعلق بقياس نسبة الفقر والفقراء ومعدلات البطالة واللامساواة والحرمان من الخدمات والسلع العامة، وليس بالاعتماد على مؤشرات دخل الفرد الحسابي والناتج القومي وحدها، فما هي جدوى التنمية إذا زاد معدل دخل الفرد وبقيت مؤشرات الفقر والبطالة واللا مساواة كما هي؟

ويعزز هذا المفهوم الحديث من دور الناس في المشاركة في إحراز التقدم باعتبارهم شركاء فيه وليسوا فقط كفئات مستفيدة من برامج التنمية التي يطبقها أشخاص آخرون، وتقييم ما إذا كانت هذه التنمية قد ساهمت في تعزيز وتوسيع الحريات التي يتمتع بها الناس.

وتلعب الحرية دورًا مزودجًا بوصفها غاية ووسيلة في إثراء حياة البشر، وتشمل القدرة على تفادي أنواع الحرمان، كالجوع واعتلال الصحة والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية: من المفهوم إلى البرنامج:

تقع العدالة الاجتماعية في صلب مطالب التغيير والإصلاح في العالم العربي بسبب الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية، وانخراط بعض الدول في تطبيق سياسات تكرس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة، إذ لا يكاد يخلو بلد عربي من صور الإجحاف والتمييز والإقصاء والتهميش، وتحقيق العدالة الاجتماعية هدف دونه الكثير من التحديات يرتبط بعضها بالبعد الدولي أو بتراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يعفي الدول والحكومات العربية من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى أصبحت شرعية أي نظام حكم ترتكز على أساس قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها.

وهو ما يبرز الحاجة لانتهاج مقاربات التنمية القائمة على نهج حقوق الإنسان على نحو يلبى التمتع الفعلي بمختلف فئات حقوق الإنسان، ويأخذ في الاعتبار قدرات الدول والحاجة للتدرج التراكمي في تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (العيش الكريم – الغذاء – المسكن – الصحة – التعليم – العمل)، والعدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها ووضع معايير وأهداف ومؤشرات لقياس مدى الوفاء بها إذا وجدت الإرادة السياسية.

مرتكزات العدالة الاجتماعية

يخضع تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها في كثير من الأحيان لجدل كبير، كما يخضع حدود مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر؛ لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير.

لكن رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية والتعريفات التي لا تحصى لها يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية، أبرزها:

- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
- التوزيع العادل للموارد والأعباء.
- الضمان الاجتماعي.
- توفير السلع العامة.
- العدالة بين الأجيال.

المساواة وتكافؤ الفرص:

ويعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بل كثيرًا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة، كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الاحتجاجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين الناس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعيًا، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعيًا، وحسب أحد المفكرين البارزين فإن اللا مساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى، وعمومًا فإن العدالة الاجتماعية تعنى في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أو التكافؤ في الفرص.

ويشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساس للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى، على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط، هي(١) **عدم التمييز بين المواطنين، وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل**، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق. (٢) **توفير الفرص**: حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة، وهو ما يرتب التزامًا على الدولة بوضع السياسات واتخاذ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل، (٣) **تمكين الأفراد من الاستفادة من هــذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة**.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة، مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين.

وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتــدريب وإعــادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

لكن حتى لو توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن ذلك وحده قد لا يحقــق العدالة، إذ ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد ونصيب أسرهم من الفقر أو الغنــى ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها فروقًا واسعة في العوائد تتجاوز ما يمكــن اعتباره فروقًا مقبولة اجتماعيًا، ومن هنا تظهر الحاجة لتدخل الدولــة بــسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات، حتى لا تؤدي هــذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته.

ذلك أن التكافؤ في الفرص وإن كان شرطًا ضروريًا للعدالة الاجتماعية إلا أنه غير كافٍ لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط الــسعي المــستمر لتــضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات، ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.

التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية):

كذلك تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامــة، وخــصوصًا الخــدمات الصحية والتعليمية، ويتحقق ذلك بعدد من المحاور يتم من خلالها توزيع الدخل أو إعادة توزيعه داخل المجتمع.

والمحور الأول لتحقيق هذا الهدف هو **إصلاح هيكل الأجــور والــدخول**: ويتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو أخرى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم.

وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية، وتتضمن إعادة النظر في هيكل الأجور ثلاثة جوانب: يقتضي الأول وضع حدين أقصى وأدنى للأجور، ويستلزم الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب، ويتطلب الجانب الثالث تحقيق "العدالة الأفقية" و"العدالة الرأسية" للدخول داخل القطاع الواحد.

ويختص المحور الثاني بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول عن طريق توزيع الأعباء الضريبية، وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعديًا يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية، بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

ويختص المحور الثالث بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسة من الطبقة الوسطى، لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقرًا والعاطلين عن العمل، باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسئولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية.

ويتعلق المحور الرابع بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حقيقية، وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص.

الحق في الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية):

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسة للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما يلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه (م١٩) "بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"، ويشمل الضمان الاجتماعي، الحق في الحصول على استحقاقات -نقدًا أو عينًا- والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور، تشمل ما يلي :

(أ) غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة.

(ب) ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.

(ج) عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

وتذهب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التدابير التي يتعين استخدامها لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي لا يمكن تعريفها في نطاق ضيق، ويجب أن تكفي في جميع الأحوال حدًا أدنى من التمتع بهذا الحق لجميع الأشخاص، ويمكن أن تشمل هذه التدابير النظم القائمة على الاشتراكات أو على التأمين الاجتماعي التي توفر استحقاقات لكل شخص يواجه خطرًا معينًا أو حالة طارئة معينة أو نظم الإعانة الاجتماعية الهادفة، وتدفع فيها الاستحقاقات لذوي الحاجة، ويتعين على الدولة وضع أنظمة غير قائمة على الاشتراكات؛ لأنه من المستبعد أن يتمكن الجميع من دفع تكاليف نظم التأمينات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العدالة الاجتماعية في الواقع العربي:

لا يخلو بلد عربي من برامج لإقامة قدر أو آخر من العدالة الاجتماعية، مثل نظم التأمينات والمعاشات التقاعدية، أو الحماية الاجتماعية من خلال الدعم العيني أو النقدي، أو إتاحة السلع والخدمات العامة، مثل التعليم الذي تلتزم البلدان العربية بإتاحته مجانيًا وإلزاميًا في مرحلة التعليم الأساسي، أو الرعاية الصحية والعلاج المجاني لغير القادرين، أو السعي لتوفير فرص العمل، أو توفير برامج للإسكان الاقتصادي لمحدودي الدخل.

كما توفر البلدان العربية الغنية أنماطًا من الرفاه الاجتماعي لمواطنيها يفوق ما توفره العديد من الدول المتقدمة في تلبية السلع والخدمات العامة، إذ يمد بعض هذه البلدان مجانية التعليم إلى كل مراحل التعليم، بل ويقدم بعضها إعانات مالية للدارسين، ويوفر معظمها نسبًا جيدة للرعاية الصحية في الموازنات المالية للدولة، ويلتزم بعضها بتوفير المسكن الملائم، ويوفر معظمها برامج لدعم ذوى الإعاقات، وخصصت إحداها صندوقًا للأجيال القادمة.

لكن خلف هذه الصورة البراقة تكمن العديد من الإجحافات الاجتماعية في الواقع العربي، تستوي في ذلك البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، ولم يكن مصادفة أن يكون أحد أسباب الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة منذ اندلاع ثورة تونس في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ هو غياب العدالة الاجتماعية، وأن يكون أيضًا أهم مطالب الحراك الاجتماعي.

فمبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص الذي يمثل حجر الأساس في العدالة الاجتماعية يعد بحق الفريضة الغائبة في البلدان العربية، تتعدد أنماطه وذرائعه، لكنه يظل متجذرًا في كل البلدان العربية.

وتبدأ أشكال التمييز النمطية بالتمييز ضد المرأة التي تشكل نصف المجتمع العربي، فرغم التقدم الذي أحرزته بعض البلدان العربية في مكافحة التمييز ضد المرأة والتفاوت في مداه وعمقه يحفل الواقع العربي بأنماط متعددة من التمييز ضد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرأة، بدءًا من النطاق العام بالمشاركة في الحياة العامة ومراكز صنع القرار، إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي.

كما يمتد التمييز في البلدان العربية إلى نمط التمييز على أساس الدين والمذهب والمعتقد، واشتدت حدة هذا التمييز في بعض البلدان التي يتسم تكوينها الاجتماعي بالتعددية الدينية والمذهبية، وأثرت على مفهوم المواطنة، وأطلقت نزعات من الاحتقان الاجتماعي، وتهدد بإثارة نزاعات انفصالية.

سبل تعزيز العدالة الاجتماعية في العالم العربي:

تروج مؤسسات التمويل الدولية لتبني سياسات مالية واقتصادية تقشفية في الدول التي تعاني من عجز الموازنة تستهدف إلغاء الدعم على الطاقة والزراعة والمنتجات الغذائية أو تخفيضية، وتخفيض الأجور بما فيها أجور العاملين في التعليم والصحة وباقي مؤسسات الخدمات العامة، وترشيد شبكات الأمان الاجتماعي واستهدافها، وإعادة هيكلة نظام المعاشات، وترشيد الإنفاق على الصحة، ومرونة سوق العمل (أي: حرية فصل العمال).

لكن تطبيق هذه السياسات وإن كان قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية ومعدل الدخل السنوي، فقد ترك آثارًا اجتماعية وخيمة أدت لزيادة الفقر والبطالة وصعوبة الوصول إلى الخدمات والسلع الأساسية، كما أدى لزيادة الفوارق بين الطبقات، وإقصاء قطاعات كاملة من المجتمعات خارج التنمية، الأمر الذي يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي.

وتُجمع العديد من الأدبيات الدولية والوطنية حول عدد من العناصر الجوهرية لتعزيز العدالة الاجتماعية، أهمها ما يلي:

- الحاجة إلى **نمط جديد للتنمية** يتجاوز أهداف النمو الاقتصادي إلى تلبية احتياجات الناس، ألا وهو التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة، والحد من التباينات الأساسية (التي سبق تناولها) بين التمويل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(ويقصد به الاستثمار في أسواق المال) والاقتصاد الحقيقي، وبين الأغنياء والفقراء، وبين رأس المال والعمال، وتحقيق هدف العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وانتهاج سياسات عامة تعالج جذور النمو غير المجدي، من خلال تدعيم إطار استثمار منتج، وجعل النظام المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي، وتطوير أسواق العمل كي تصبح أسواقًا شاملة وعادلة.

- إعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور، في سياق يعتمد الهيكل النسبي للأجور في كل قطاع أو فرع من فروع النشاط الاقتصادي، بما يحقق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية في هيكل الأجور والدخول داخل القطاع الواحد الذي لحقت به العديد من التشوهات والمفارقات في كثير من البلدان العربية، واعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب الأساسي، أي: الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز.
- إعطاء مسألة توفير فرص عمل للشباب ما تستحقه من اهتمام، بعد أن كشف تقرير منظمة العمل العربية الصادر في إبريل/نيسان ٢٠١٣ أن نسبة البطالة بين الشباب تصل إلى ٢٧ %، فضلاً عن الفجوة في النوع الاجتماعي بينهم، ليس فقط باعتبارهم مستقبل المجتمع العربي، بل وأيضًا باعتبارهم مناط استقراره، بعد الدور الذي لعبوه في إطلاق الحراك الاجتماعي.

إعادة النظر في السياسة الضريبية، بعد أن ثبت فشل الرؤية التقليدية التي تقوم على خفض الضرائب وعدم الإفراط في تدرجها للحفاظ على الموازين المالية وفرص الاستثمار، والتي كان من نتائجها زيادة التباينات في الحصول على الحماية الاجتماعية، بينما فشلت في رفع مستويات الاستثمار، وتبنى سياسات ضريبية أكثر تدرجًا بغية تمويل البرامج الرئيسة مثل التعليم والحماية الاجتماعية، وتهيئة بنية أساسية كثيفة العمالة، وسيدعم هذا الأمر في الوقت نفسه أهداف إعادة التوزيع.

توفير **ضمان اجتماعي** جيد التصميم، يضمن توسيع نطاق مظلة التأمينات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وإعانات البطالة، وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر الناس استضعافاً لا تقف عند الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل وأن تسعى باستمرار إلى تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التعقيب

في بداية تعقيبه نوه **الأستاذ زياد عبد الصمد** إلى أن الورقة وفت موضوعها، بل و أثارت العديد من القضايا التي تناقش المسألة بعمق، ثم أشار إلى أن هناك بعض الموضوعات المهمة التي تستحق المناقشة، ومن ذلك :

- أننا عندما نتحدث عن التنمية والعدالة الاجتماعية فأول ما يتبادر إلى الذهن هو النقاش الحيوي الذي شغل المنطقة قبل انطلاق الثورات العربية وهو علاقة التنمية بالديمقراطية. إذ كان البعض يظن أنه من الممكن تحقيق التنمية في دولة الديكتاتوريات، وأن الديمقراطية ليست شرطًا من شروط تحقيق التنمية، بينما كان فريق آخر يرى أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار على المستوى الاجتماعي أو السياسي إلا إذا وجد قدر من الديمقراطية.

- جاءت الثورات العربية لتجيب على هذا السؤال، بأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون الديمقراطية، وهو أمر يصدق أيضا على مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا تتحقق بدون الديمقراطية.

- هذا بدوره يحيلنا إلي القول إن هذه الثورات التي تنادى بالحريات عليها أن تستمر حتى تحقق أهدافها كاملة، وكي نستطيع القول إننا أنجزنا مهام ثورتنا وما نريده منها فإننا نرى إن الدولة التي نتصورها مستقبلا تقوم على ثلاثة أسس:

- الأساس المؤسسي؛ الذي يعني التوازن بين السلطات وتداول السلطة داخلها.
- أن تقوم هذه المؤسسات على عقد اجتماعي جديد يعيد الاعتبار إلى المواطنة الحقيقية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

• الأساس الحقوقي، أي وجود ضـوابط ومعـايير تحـدد حقـوق وواجبـات المواطنين، وبالتالي لا بد أن تستند كل المقررات الحقوقية على الشرع ومفـاهيم حقوق الإنسان، باعتبار أن هذه الحقوق لا تتجزأ، فلا أولوية لحق على الآخر.

ثالثًا : اتجاهات النقاش

لاحظ مشارك أن مفهوم التنمية البشرية كما ورد بالورقة لم يوضح العلاقة بين مختلف الجوانب، ذلك أن مفهوم التنمية الإنسانية مثلاً يضم الجانـب الثقـافي والحياة الثقافية للإنسان، وقد لخص الدكتور طه حسين هـذا الارتبـاط بقولـه إن "التعليم كالماء والهواء".

معنى ذلك أن التعليم يعتبر من وسائل المعيشة، والمؤسـف أننـا عنـدما نتحدث عن هذا الجانب فإنه ينصب على المدينة دون الريف.. وهذا يمثل اجتـزاء للمعنى الشامل للتنمية الثقافية.

هناك جانب آخر، ينبغي على حركة حقوق الإنسان أن تمارس فيه دورًا، وهو لفت نظر الساسة الذين يحكمون بلادنا إلى أن النموذج الاقتصادي المتبع من جانبهم يمر بأزمة شديدة منذ عشرات السنين، بل إن الأمر يتفاقم ممـا أدى إلـى إفلاس دول، وتلاشي بعض الطبقات. وبعبارة أخرى؛ لا بد من تنبيه هذه النظم إلى ضرورة الخروج من فخ "النيوليبرالية" وفخ حرية السوق. كما لفت الانتبـاه إلـى معاناة فئات معينة في المهاجر، تقلل من ارتباطهم بأوطانهم، ولـذلك لا بـد مـن البحث عن وسيلة تجعلهم يرتبطون بدولهم.

وذكر مشارك آخر أن تحقيق العدالة الاجتماعية هو المحور الذي يعمـل حوله الجميع، فكل الثورات تسعى لتحقيق هذا الهدف، منوهًا إلى أن بعض الـدول العربية بدأت تخطو خطوات مهمة فيما يتعلق بقضية تحقيق العدالة. ولكن تحقيـق العدالة الاجتماعية مرتبط في الأساس بالتنمية، ووجود عوائد من الممكن أن يـتم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إنفاقها على أوجه العدالة الاجتماعية المختلفة، وسوف يظل مفهوم العدالة الاجتماعية لدينا هو كيفية توزيع رغيف العيش، وكيفية توزيع أنبوبة البوتاجاز.

وحذر من التنمية التي قد تحدث على حساب الفقراء، على نحو ما حدث في البرازيل التي أصبحت تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وما زال لديها فقراء وعشش صفيح، وهذا خطأ يجب علينا أن نتفاداه، بحيث تكون التنمية في البلدان العربية لصالح الجميع.

وطرح مشارك سؤالاً عن علاقة التنمية العربية بالنظام الإقليمي العربي، بمعنى: هل يعد تطوير هذا النظام جزءًا من العملية التنموية أم يكون نتيجة لها؟

وأوضح مشارك آخر أن الارتباط بين الديمقراطية والتنمية وثيق، ودعا لدور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني، سيما الهيئات النقابية المهنية والعمالية، في ترسيخ ثقافة الديمقراطية.

وحذرت مشاركة من الاعتماد على المؤشرات الرقمية فقط لقياس العدالة الاجتماعية في أي بلد، إذ إنها لا تعطي بالضرورة صورة صحيحة عن وضعها الواقعي. كما أن النص عليها في الدساتير، كما هو حاصل في البلدان العربية، لا يعني أنها متحققة أو مضمونة، ومن ثم علينا أن نعمل على إيجاد حلول للمشاكل الواقعية التي تعوقها.

من جهة ثانية، عَّرف أحد المتداخلين التنمية المستقلة بأنها تعني استقلالية القرار الاقتصادي، مدللاً على علاقة التنمية بهذا الاستقلال بمثال كوريا الجنوبية التي باتت أكثر استقلالية في قرارها الاقتصادي.

وذكرت مشاركة أن "هناك بعض الخطط التنموية والموازنات التي تعد على أساس حقوق الإنسان، كما أن هناك موازنة تحقق موضوع "الجنسوية"، وتلبي احتياجات النساء. ومثل ذلك يمكن أن يكون طريقًا للقضاء على التمييز".

وانتقد متداخل آخر الورقة لأنها لم توضح بشكل مباشر عن أي مؤسسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تنموية تتحدث، ثم تساءل: هل ستنجح عملية التنمية في ظل عملية تحول ديمقراطي متعثرة؟.

وعبر متداخل آخر عن قناعته بأن العدالة الاجتماعية تقوم على مبدأ التوازن العادل بين الحقوق والواجبات، وبتقديره؛ فإن تلك العدالة هي التي تحقق المواطنة الصالحة، التي تؤدي بطبيعتها إلى الأمن والسلم الاجتماعي. كما انتقد الورقة لأنها لم تتطرق لموضوع الفساد وكيفية محاربته، فالواقع أن "الفساد الذي انتصر بالسلطة بعد أن اتحدت مع المال، وأضر بالمجتمعات وأهدر الحقوق، وهذا في تقديري هو سبب الثورات العربية وعدم رضا الشعوب عن حكامها، فالشعب لدينا يرضى بالفقر، لكنه لا يرضى بفساد حكامه".

وفي رده على المتداخلين، قال **الأستاذ زياد عبد الصمد**: إن النهضة العربية كانت مترافقة مع النهضة الثقافية، وما ينقص الواقع حاليًا هو البعد الثقافي. وبناء على ذلك، شدد على ضرورة استثمار الجهد الثقافي والعلمي في إطار النهضة العربية.

وذكر أن هناك قضية أساسية يفترض أن تعالج في الإطار التنموي، ويلزم الاهتمام بها، وهى دور الدولة، فكيف يكون للدولة دور في حماية الحقوق؟ وكيف يمكن أن تدير حوارًا لوضع أسس التنمية؟

ورأى الأستاذ عبد الصمد أن دور القطاع الخاص في التنمية بحاجة إلى نقاش معمق، تمامًا كدور المجتمع المدني الذي يعد شريكًا قويًا في هذه العملية. كما رأى أن الحديث عن التنمية في ظل الظروف العالمية يستدعي أن نتحدث عن ضرورة إعادة النظر في النظام التجاري العادل، وموضوعي الديون والمساعدات، فضلاً عن قضية نقل التكنولوجيا.

وقال: "نحن في حاجة إلى أن نندمج في الاقتصاد العالمي، ولكن لا يمكننا الاندماج إلا إذا انعكس ذلك بالإيجاب على واقعنا التنموي، ولذلك علينا أن ندرس أولوياتنا في التفاوض"، مضيفًا "نحن في حاجة إلى أن نكون جزءًا من هذا العالم،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأنا أتصور أن التعاون الإقليمي العربي يتعرض إلى تحديات كبيرة سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو الاندماج الإقليمي".

وفي تعقيبه على ما ورد في المداخلات أشار **الأستاذ معتز بالله عثمان** أن الورقة ليست مخصصة للإجابة على كل إشكاليات التنمية والعدالة الاجتماعية في البلدان العربية، ولكنها مخصصة لإثارة النقاش والانتباه للقضايا الإشكالية في العدالة الاجتماعية، والسعي للانتقال بمفهوم العدالة الاجتماعية من شعار إلى خطط وبرامج تطبيقية.

* * *

المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية

أولا : ورقة العمل: المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية

الأستاذ عز الدين الأصبحي

ما بين المواطنة والتنمية ارتباط وثيق، ففي غياب إحداها غياب للأخرى، وبالتالي تنعدم مبادئ العدالة، وبدون أن يكون لدينا مواطنه حقيقية يتمتع بها المواطن لا يمكننا الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع، وبالتالي لن نصل إلى تحقيق أية عدالة.

إن انتهاك العدالة بكل معانيها يبدأ من التخلي عن جوهر حقوق الإنسان القائم على احترام الكرامة البشرية لتتجسد هذه الانتهاكات بصور عدة.

وما هذا الانهيار الواضح في مظاهر التنمية وبرامج السياسة والاضطرابات المدمرة في معظم أقطارنا العربية سوى انعكاس لتخلي الأنظمة عن جوهر سياسة تؤمن بمبادئ حقوق الإنسان وبتكاملها وترابطها.

وخلال السنوات الماضية تتأكد حقيقة الفشل السياسي والتنموي المحيط بنا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسبب هذا الإصرار من الأنظمة على السير بعكس ما يقتضيه منطق العدالة وبعكس الإيمان بأهمية صون الكرامة الإنسانية، وأنها جوهر التقدم ومفتاح الطريق نحو التنمية الحقة.

المواطنة وأهميتها في تحقيق الاستقرار والعدالة

إن جوهر عملية المواطنة هو الوصول بالدولة إلى المساواة والإنصاف والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات القائم على الديمقراطية والشفافية.

إن أهمية تحقيق فكرة المواطنة في جوهرها هو الوصول إلى الاستقرار المطلوب الذي يأتي على أساس تحقيق العدالة الكاملة وفي جوهرها العدالة الاجتماعية.

(فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تدعيم قاعدة الوحدة الوطنية. بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيًا لخصوصياتهم، وإنما هي مجال للتعبير عن تلك الخصوصيات بوسائل منسجمة وناموس الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة.

ويرى عبد العزيز قري أنه لا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بإنشاء دولة الإنسان. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدلوجيات مواطنيها. بمعنى أنها لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، إنها تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين) تحفظ على المواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين. وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في اتجاه دعم أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت؛ ذلك إن "متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، كمفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته. فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إنه لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعورًا حقيقيًا بحقوقه وواجباته في وطنه. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شئون الوطن على مختلف مستوياته".

إن تحقيق المواطنة هو الأساس الذي نحفظ من خلاله نظام العدالة الاجتماعية ونضمن من خلاله نجاح التنمية، فقد أثبتت الأحداث التي مررنا بها في منطقتنا العربية مؤخرًا فشل النظرية التي راهنت على إحداث نمو اقتصادي واجتماعي مع التضحية بالحقوق السياسية والمدنية.

كما إن إلغاء الحق في المشاركة والإسهام في بناء الدولة والمجتمع من قبل الناس أهدر فرصة مهمة للنهوض الاقتصادي السليم وأدخل البلدان في مأزق من الصراعات التي لا تنتهي لنجد أهمية البدء في تحقيق معايير المواطنة بيقين منا أن "المواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع. حيث لا تتطور وتتقدم المجتمعات إلا بجهود أبنائها جميعًا".

هذا الأمر يتطلب سياسة لا تقوم على التهميش والإقصاء لأي من فئات المجتمع المختلفة.

إنني مؤمن تمامًا أن المواطنة كقيمة تتجاوز مبدأ الحقوق والواجبات، حيث هي ثقافة مجتمعية أصيلة، وإذا أدركنا ذلك سيكون الأمر أهم وأقوى، وسوف يحقق العدالة المنشودة لأنها محمية من المجتمع وثقافته لتكون بنية المواطنة قيمًا اجتماعية وإنسانية وأخلاقية وسلوكية. تنتظم في تفاعل دائم من أجل إعطاء قيمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تداولية للمواطنة في واقع الأفراد والدولة عبر ممارسات واقعية في حيـــاة النـــاس والمؤسسات.

الدلالة الاجتماعية للمواطنة

وإذا كنا نلمس الدلالة السياسية للمواطنة بمظاهر الشراكة في تدبير الشأن العام والحق في قيادة الدولة وتحقيق الحقوق السياسية فإن الدلالة الاجتماعية هـــي الأكثر وضوحًا في تحقيق الإنصاف والعدل، وبتحقيق هذه القيم يكون الخروج من سياسة التهميش والإفقار للمجتمع بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحيـــاة التي يعيشها، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصـــة الفقـــراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع.

وتحقيق ذلك يتم عبر تأكيد الحق في التنوع المجتمعي، بل وتحقيق التعايش الحقيقي القائم على القبول بالآخر.

إن جوهر التنمية المتكاملة يقوم كما نعرف على تحقيق:

– الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وردت في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، وأبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتمثل الحقوق الاقتصادية أساسًا في حق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها، والحق في الإضراب، والحق في الراحة.

وتتمثل الحقوق الاجتماعية في حق كل مواطن في حد أدنى مـــن الرفـــاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في خدمات كافيـــة لكل مواطن. وتتمثل الحقوق الثقافية في حق كل مـــواطن فـــي التعلـــيم والثقافـــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والفنون، والحفاظ على هويته الثقافية واللغوية، وحفظ التراث الإنساني باعتباره ملكًا للبشرية.

العدالة الاجتماعية كجوهر لحقوق الإنسان

أخذ مفهوم العدالة الاجتماعية صدارة واضحة خلال الفترة الماضية مع ثورات الشعوب وفي المنطقة العربية بالذات لنجد أن المفهوم تحول إلى شعار.

ولكن يبقى الأمر راسخًا وبعيدًا عن حالة اللغط، وهو أن العدالة الاجتماعية هي جوهر إيماننا بحقوق الإنسان القائمة على مبدأ الحفاظ على الكرامة البشرية والمساواة.

ويذهب الدكتور إبراهيم العيسوي لتعريف العدالة الاجتماعية بشكل واسع على النحو التالي:

"العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيًا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهي أيضًا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن جوهر ذلك الحفاظ على الكرامة الإنسانية وإلغاء أي نوع من التهميش والإقصاء، وهذا لا يتحقق بدون مبدأ العدل الذي يكون هنا بإتاحة الفرصة وإلغاء الظلم والتمييز.

إن ذلك يعني بصورة جلية أخرى إقامتنا لدولة سيادة القانون المنتمية إلى العصر بكل قيم المساواة واحترام التنوع والقبول بالآخر على أساس أن المساواة هي إتاحة الفرص بين الناس دون تمييز مسبق، وإعمال القانون على الجميع، مع سياسة تحقق الرفاه.

لندرك أن تحقيق مبادئ حقوق الإنسان في تنوعها وشموليتها يكون في جوهر العدالة الاجتماعية، حيث لا يمكن أن نحقق طائفة من الحقوق دون غيرها.

وقد أكدت التغيرات السياسية التي نعيشها على مبدأ ترابط الحقوق، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية أو الذهاب نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية دون العمل على ترسيخ مبدأ الحرية والمشاركة في الحكم واتخاذ القرار، حيث تتكامل حقوق الإنسان لتحقق مبدأ العدالة المنشود.

انتهاك الحقوق والفشل التنموي

راهنت الكثير من الأنظمة ولا يزال البعض يراهن على أن تحقيق تقدم تنموي يقوم على رفع الدخل أو توفير الخبز من شأنه القفز على حقوق الإنسان وتهميش حق الناس في المشاركة الفاعلة في قيادة مجتمعهم وتنظيم دولتهم.

إلا أن المتتبع لشواهد كثيرة ليست تونس آخرها تؤكد على الترابط في مبدأ الحقوق، وأنه لا يمكن لأي نموذج تنموي أن يحقق نجاحًا بدون حقوق سياسية ومدنية وبدون احترام جوهر حقوق الإنسان القائم على احترام الكرامة البشرية.

إن جوهر العدالة الاجتماعية نفسه أو الحقوق الاقتصادية ذاتها يقوم على مبدأ الحرية، وكما يقول امارتيا سن إن فهمنا للتنمية الإنسانية يقوم على أساس أنها "حرية".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن أن نقول ومع تعقد مفهوم العدالة الاجتماعية بل وتطـــوره حـــسب تطور فهم المجتمع وعلاقاته يمكن أن نركز على جانبين:

- الجانب السياسي، ويؤكد على أن العدالة المنشودة على الصعيد السياسي لا بـــد لها أن تقوم على الحق في المشاركة وضـــمان الحريـــات ووجـــود المؤســـسات الديمقراطية الفاعلة من مؤسسات برلمانية ومجتمـــع مـــدني واســـتقلال القـــضاء وحريات الإعلام.

- وعلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي "المتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفـــرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الإنتـــاج والحـــصول علـــى الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك قضية إعادة التوزيع. وثانيهمـــا: البعـــد الاجتماعي الذي يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتمـــاعي، وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقـــات المحرومـــة مـــن تحـــسين أوضاعها على نحو مستدام".

ثورات الشعوب تبرز فشل القمع مع التنمية

إن محاولة تركيز النظام لجهد محدود من أجل تحـــسين المعيـــشة علـــى حساب الحقوق الأخرى التي تشكل تحقيق المواطنة الكاملة للفـــرد ســـوف يكـــون مصيره الفشل.

لقد أرادت الأنظمة أن تحكم قبضتها على الجميع من خلال الأمن الـــيقظ الذي يحصي على الناس أنفاسهم مثل ما كان الأمر بتونس زين العابدين أو كما هو في بعض الدول القائمة المغرقة بالاقتصاد الريعي والوفرة المالية الآن، وسارعت هذه الدول إلى تحسين الوضع الاقتصادي ولو بشكل محدود أو بإغراق المـــواطن بالرشاوى على أساس أن تحسين وضعه الاقتصادي يعوضه عـــن كـــل الحقـــوق الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن هذه النظرية الأمنية ونظرية إلهاء الناس بلقمة عيشهم إما عبر التجويع والتركيع أو عبر الرشاوى الجماعية للمواطنين لنظرية لا تصمد، وقد رأينا سقوطها سابقًا، وسنرى لاحقًا استمرار السقوط بطرق شتى ليس بالضرورة هذه المرة عبر زحف ملايين الجماهير، ولكن مع ترهل الإدارة وانهيارها.

لقد خرج الناس يهتفون في ثورات تونس ومصر واليمن مطالبين بخبز وحرية وكرامة، وبالتالي ليس الأمر سوء الوضع المعيشي، بل هو الشعور بالقهر وانسحاق مبدأ المواطنة الذي أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية.

لقد رأينا أن استمرار القمع السياسي مهما كانت النجاحات التنموية يصنع دولة هشه ونظامًا فاشلاً يقوم على عدم الثقة، ويؤسس لاضطرابات مستقبلية واضحة، لأن أطراف العملية السياسية تتعامل على أساس الإحساس بالغلبة وإلغاء الآخر، وليس بالانتماء إلى وطن، وليس على أسس المواطنة وروح الانتماء، ولنكتشف أن غياب الديمقراطية والشفافية والمحاسبة يولد إدارة فاسدة وفسادًا شرسًا ومنظمًا يعصف بكل نافذة أمل في تحقيق التنمية، وتزداد الفجوة بين الأغلبية الساحقة من الناس الذين يمثلون نبض الشارع الذي يشعر بالفقر سواء كان فقرًا ماديًا أو حرمانًا سياسيًا، وبين أقلية متخمة تدعي إدراكها لهذا النبض وتتاجر به لا أكثر.

ونرى فجوة الفقر والغنى تزداد بحدة في الواقع؛ كما نرى ميزانيات مضطربة وديونًا وفقرًا متصاعدًا وقلقًا سياسيًا دائمًا يسود مجتمعاتنا العربية.

ومع انعدام مبدأ المساءلة رأينا خلال فترة وجيزة هذا الفارق في الثروات، وعدم قدرة أحد على أن يسأل: من أين أتت هذه الأموال الضخمة؟ ولماذا يزداد الغني غنى ويزداد الفقير فقرًا؟ لتعود أمامنا مقولة إن غياب مبدأ العدالة من جوهر النظام السياسي، واتباع طرق الديمقراطية المراوغة التي تسرق من الناس حقهم في المشاركة في صنع القرار وفي تحقيق العدل بالسلطة والثروة وراء استمرار هذا الفشل الواضح الذي نعيشه.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ورقة العمل الثالثة: المساواة .. من منظور المواطنة

د. سمير مرقس

(أ) الجذور الفكرية للمساواة والإطار العام لمناقشتها

احتلت قضية العدالة اهتمامًا كبيرًا في الفكر الإنساني منذ فجر التاريخ، فلقد طرح أفلاطون -أي في القرن الرابع قبل الميلاد- في كتابه الجمهورية سؤالاً أوليًا، ربما يكون صالحًا للطرح حتى يومنا هذا، ألا وهو: "هل من الممكن ممارسة الدولة المتحكمة لسيطرتها بدون العدالة، أم أنها مضطرة إلى توخي العدالة؟"

وإجابة عن هذا السؤال اعتبر أفلاطون العدالة هي الحكمة، وعليه "فإن هذه السيطرة لا تمارس إلا بالعدالة". وانطلاقًا من هذه القاعدة انتقل أفلاطون من خلال محاوراته إلى الحديث عن الدولة المنوط بها أن تحقق هذه العدالة، فالفرد مهما اتصف بالعدل فإنها تظل فضيلة شخصية يمكن أن يحقق بها بعض الأمور على المستوى الفردي إلا أنه سيعجز حتمًا أن يقوم بذلك لباقي أفراد المجتمع.وهنا تأتي أهمية الدولة من أنها "تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته" من جهة، كذلك تنامي الاحتياجات لدى باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى.

في ضوء ما سبق يعدد أفلاطون الاحتياجات التي يجب على الدولة أن توفرها لمواطنيها، فيذكر"المأكل باعتباره أول الاحتياجات، لأنه شرط الحياة والوجود.. وثاني هذه الاحتياجات المسكن، وثالثها الملبس وما شابهه...". ويتجه الحديث منطقيًا إلى الحديث عن تنظيم المجتمع من خلال سياسات تتوافق مع أهدافه، وعلى قاعدة عمل إنتاجي يضمن للجميع أن يكونوا في "رغد من العيش". ويدرك أفلاطون أن الدولة ليست هدفًا بعينه، وإنما طبيعة الدولة نفسها هي التي يجب أن تكون معُرفة ومحددة.

ويحسب لأفلاطون أنه وضع أسسًا حكمت أي مناقشة لاحقة. بدرجة أو أخرى. حول قضية العدالة / المساواة أخذًا في الاعتبار التطورات التي استجدت

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على العلوم السياسية والاجتماعية بحكم التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي لحق بالمجتمعات الإنسانية على مدى التاريخ.

· وأن أي مناقشة لقضية العدالة/المساواة لا تستقيم بغير الحديث عن:

١) طبيعة الدولة.

٢) التوجهات العامة لها.

٣) البناء الاجتماعي القائم.

٤) السياسات المتبعة التي من شأنها تحقيق الرفاهية لأفرادها/لمواطنيها.

٥) نمط الإنتاج.

٦) العمالة.

وأخذ هذا النهج يتطور بتطور المجتمع، واتبعه كل المفكرين والسياسيين والممارسين للعمل الاجتماعي والتنموي لاحقًا، وأولهم أرسطو الذي تقدم بأفكار أفلاطون خطوة للأمام عندما تحدث في كتابه "الأخلاق" عن كل من "العدل العام" و"العدل الخاص". وحول العدل الخاص نجده يشير إلى ما أطلق عليه:

- § العدل التوزيعي.
- § والعدل التعويضي العلاجي.

وهذا السياق يربط بين العدالة والمساواة، ولعل هذه الفكرة تعد من أهم إسهاماته، حيث فسر العدل التوزيعي بأنه كل ما يتعلق"بتوزيع الطيبات من الثروة والأوضاع الأدبية وسائر المزايا التي تقبل التقسيم بين أفراد المجتمع"، وفق قواعد تفضيلية معينة. أما عن العدل التعويضي فقد ربطه ــ أرسطو ــ بالمعاملات المدنية الطابع. والخلاصة أن رؤية أرسطو تقول إن العدل في النهاية ما هو إلا نوع بعينه من التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومن ثم يمكن إطلاق صفة العادل على كل مجتمع يتحقق فيه هذا النوع من التوازن المطلوب، كما يمكن إطلاقه على أي إجراء (سياسة) من شأنه أن يفضي إلى مثل هذا التوازن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومع مرور الزمن بات المجتمع ينتقل من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ودومًا كان يتسم هذا الانتقال بحدوث تغيرات بنيوية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد واكبت ذلك أفكار حول العدالة/المساواة، ومحاولات نضالية تضع الأفكار موضع التطبيق، وهو ما يمثل اختلافًا جوهريًا عن مرحلة التفلسف الأولى التي كانت في اليونان القديمة.

(ب) التطور الاجتماعي ومبدأ الحق في المساواة

أخذت مجتمعات العصور الوسطى تبلور وحدات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية أكثر تعقيدًا من المجتمعات القديمة، ونبع ذلك من رحم النظام الإقطاعي. واتسمت هذه الوحدات بأنها كانت شبه مستقلة، غلب على نشاطها الاقتصادي الإنتاج الزراعي بقصد الاستهلاك الذاتي داخل الإقطاعية، حيث كان السيد الإقطاعي هو المالك الحقيقي لجميع الأراضي الزراعية، وإن كان يقسمها إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، والقسم الثاني كان يوزعه عليهم ليقوموا بزراعته، ثم يقتطعون جزءًا من المحصول لاستهلاكهم الذاتي هم وأفراد عائلاتهم، في حين يلتزمون بأن يسلموا إليه باقي المحصول. وفي نفس الوقت كانوا يلتزمون ببعض الالتزامات الأخرى كالعمل في قصر السيد وتأدية بعض المهام الخدمية. وفي المقابل كان يمنحهم الحماية.

وللإيجاز يمكن القول إن فكرة العدالة / المساواة لم تنل الاهتمام الكافي خلال هذه الفترة، فلقد كان الاهتمام الأكبر يصب لصالح قضية التوفيق بين السلطتين السياسية والدينية. ولم تنل مشكلة العدل التوزيعي أي اهتمام، أو بعبارة أخرى ما الذي ينبغي أن يكون عليه التوزيع العادل والمتساوي بين الأفراد/ المواطنين للدخول والثروات وسائر المزايا والأعباء الاجتماعية.

ولعل حرب الثلاثين سنة في أوروبا، والتي انتهت بمعاهدة وستفاليا ١٦٤٨، قد استطاعت أن تنقل أوروبا من إقطاعيات متنافسة إلى دول ذات سيادة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

محققة المساواة فيما بينها، والتي كانت المدخل إلى المساواة بين البشر في كل دولة على حدة، بيد أن هذه المساواة الداخلية بين أفراد كل دولة على حدة لم تتحقق تلقائيًا وإنما بجهد وحركة الناس النضالية لتحقيق المساواة في الداخل.

يقول هارولد لاسكي (١٨٩٣ــ ١٩٥٠)، في كتابه: "نشأة التحررية الأوروبية"، ما يلي: "..في المدة ما بين حركة الإصلاح والثورة الفرنسية، وضعت طبقة اجتماعية جديدة أسس حقها في نصيبها الكامل في إدارة الدولة: وقد هدمت في ارتقائها للقوة ــ الحواجز التي كانت تجعل الامتياز مترتبًا على المركز الاجتماعي في كل مجالات الحياة فيما عدا المجالات الإكليريكية، وكانت تربط فكرة الحقوق بحيازة الأرض. وقد أحدثت تغييرًا أساسيًا في العلاقات القانونية بين الناس لتصل إلى غايتها، فحل العقد محل المركز الاجتماعي كأساس قانوني للمجتمع، وأخلت وحدة العقيدة الدينية الطريق لمعتقدات متعددة وجد فيها حتى مبدأ الشك حقه في التعبير، وأفسحت إمبراطورية الحق المقدس، الحق الطبيعي المبهمة التي سادت العصور الوسطى الطريق للسيادة القومية الواقعية التي لا تقاوم. وبعد أن كانت الأرستقراطية التي تقوم سلطتها على حيازة الأرض هي التي تتحكم في السياسة، شاركها رجال يستمدون نفوذهم من رأس المال المنقول وحده، فرجل المصرف والتاجر وصاحب المصنع بدءوا يحلون محل مالك الأرض ورجل الدين والقائد كنماذج للنفوذ الاجتماعي السائد".

هكذا تولدت علاقات اجتماعية جديدة من ظروف مادية جديدة،وتكونت على أساسها فلسفة جديدة لتهيئ تبريرًا عقليًا للعالم الجديد الوليد.. كانت هذه الفلسفة الجديدة هي "التحررية" ــ بحسب لاسكي. أو "الليبرالية التاريخية"، التي سادت منذ عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (١٧٥٠- ١٨٥٠) وتجسدت الليبرالية التاريخية في أكثر من ملمح مادي ملموس، وذلك كما يلي:

١. حلت "المدينة" بلهفتها التي لا تفتر للتغيير محل الريف الذي كان يكره التجديد باعتباره مصدرًا أساسيًا للتشريع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢. وحل "العلم"- في بطء ولكن بشكل لا يقاوم- محل الدين كعامل متحكم في تشكيل أفكار الناس.

٣. وانهزمت فكرة العصر الذهبي في الماضي مع الفكرة المصاحبة لها عن الخطيئة الأزلية أمام مذهب التقدم والفكرة المصاحبة له وهي الكمال عن طريق العقل.

٤. واستسلمت فكرة المبادأة الاجتماعية والسيطرة الاجتماعية لفكرة المبادأة والسيطرة الفردية.

وصفوة القول إن الليبرالية التاريخية كانت انتصارًا باهرًا -بحسب رمزي زكي- على "النظام الإقطاعي الذي ساد في العصور الوسطى".. انتصارًا على كل من: الاستبداد. والعبودية والظلم. وقهر حرية الفرد وحقوقه. وقد أدت هذه الانتصارات إلى :

- § إعادة اكتشاف الفرد.
- § وطبيعة حقوق هذا الفرد.
- § وقدرة هذا الفرد على التغيير.
- § وقدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة.
- § وحق هذا الفرد في المساواة.

(ج) التطور الاجتماعي وجدل المساواة/التفاوت بأبعاده وإشكالياته

ولأن المجتمع لم يعد هو المجتمع البسيط الإقطاعي، وإنما بات المجتمع أكثر تركيبًا عقب الثورة الصناعية وحدوث نقلات علمية وتكنولوجية مذهلة،وعليه ثارت قضايا معقدة حول:

* الأجر والربح، والعدالة الاجتماعية، وأنظمة الضمان الاجتماعي..

وخاصة مع الوضوح التام لظاهرة التفاوت الاجتماعي أو اللامساواة، والذي اعتبره جان جاك روسو شكلاً من أشكال العنف والإكراه مهما تذرع بالقوانين والسنن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم المساواة، في معناه الحديث، يدين بالكثير إلى عصر الأنوار من جهة، وإلى روسو من جهة أخرى. فهو يحمل المجتمع مسئولية وجود اللامساواة، فلا يوجد تفوق طبيعي للبعض على الآخرين، وينبغي على الدولة بمؤسساتها أن تعتبر جميع الأفراد سواسية منذ ولادتهم، وعليها أن توفر وتضمن -عبر القانون- المساواة في الحق. بيد أن الجديد الذي أضافه روسو هو أنه ميز بين التفاوت الطبيعي أي عدم تساوي البشر من حيث السن والصحة والمقدرة الجسدية والمعنوية، وبين ما أطلق عليه التفاوت الأخلاقي: المدني، والسياسي، والاقتصادي،...الخ.)، فهو تفاوت مستحدث بالمواضعة والاصطناع، وهو عدم المساواة في الثروة والجاه والسلطان والامتياز والمكانة.

عند هذه النقطة بدأ المفكرون والمعنيون الانتباه إلى أن التغيرات المجتمعية Societal، التي تحدث مع كل تحول يلحق ببنية المجتمع تترجم في أرض الواقع إلى تحولات عميقة في بنى هذا المجتمع المتعددة. ومن ضمن ما تترك من آثار هو إحداث تفاوتات كثيرة بين البشر على كافة الأصعدة. لا مساواة مدنية وسياسية تتمثل في اختلال المساواة أمام القانون ومنع حق التمثيل السياسي عن بعض شرائح المجتمع. كذلك لا مساواة اقتصادية واجتماعية أو ما بات يعرف في الأدبيات المعاصرة "بتكافؤ الفرص" بين الجميع دون استثناء. وأخيرًا لا مساواة ثقافية حيث تتأثر بعض الفئات النوعية بعدم القدرة على التساوي مع آخرين في إمكانية التعبير والممارسة عن الرموز والطقوس الثقافية والعقدية. كما لوحظ أنه يمكن أن يقوم ولي الأمر بعملية توزيع غير عادلة للأفراد/المواطنين أو يقوم بتوزيع عادل لمن لا يستحق.

صفوة القول إنه مع التطور الاجتماعي وتبلور الفئات والطبقات الاجتماعية وتكوين المؤسسات بأشكالها المختلفة، تبين أن قضية العدالة/المساواة أكثر من أن تكون قضية أخلاقية أو دينية محضة، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا: بنيويًا وهيكليًا بحركية المجتمع وطبيعة الدولة بهياكلها ونمط الإنتاج السائد والتوجهات المعمول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بها وعن من تعبر، وأخيرًا السياسات القائمة، وهل هي قادرة على تحقيق المساواة أم لا؟ وكانت ذروة هذه النقاشات والالتفات الحاسم لقضية العدالة/المساواة مع الثورة الفرنسية، حيث تم تأسيس مبدأ "الحق في المساواة"، من خلال إعلان حقوق الإنسان والمواطن"، إذ فتح هذا المبدأ آفاقًا جديدة على المستويات المدنية والقانونية والسياسية، وأخيرًا الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة للمساواة الاقتصادية والاجتماعية، فلقد انطلقت من نص تضمنته الوثيقة الفرنسية تؤكد على "العدالة ذات السرعة المزدوجة" في تأمين توزيع الأعباء والمزايا الاجتماعية. بيد أن هذا المبدأ لم يمنع من اكتشاف أن كل الأفراد لا يستفيدون من الفرص نفسها حسب مراكزهم في السلم الاجتماعي. وأن المساواة التي ثار من أجلها الناس في الثورة الفرنسية، استطاعت قوى الثورة أن تجعلها واقعًا بعض الشيء، إلا أن مسار الأحداث اللاحق بيّن أن تحقيق المساواة يرتبط بموازين القوى في المجتمع.

* خلاصة القول نشير إلى جملة أمور، وذلك كما يلي:

١. المساواة هي نتاج حركة الناس ونضالاتهم. نعم بدأت فكرية من خلال مقولات الفلاسفة الأوائل، ولكن مع تعقد المجتمعات وتكون شبكة مصالح متقاطعة باتت النظريات تقوم بتفسير ما يحدث في الواقع بسبب حركة الناس من أجل اكتساب المساواة.
٢. المساواة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الدولة ومؤسساتها المتعددة وبتركيبة المجتمع بتكويناته المختلفة.
٣. المساواة ليست نصوصًا تدرج في دساتير وقوانين ووثائق وإنما قوى قادرة على جعلها موضع التنفيذ.
٤. أن المساواة القانونية لا تحول دون وجود اللامساواة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٥. التأكيد على أن المساواة ومدى تحققها النسبي هو نتاج حركة/نضال الناس على أرض الواقع في اكتساب هذه المساواة من حيث المبدأ، ومن حيث الدرجة، ومن حيث قدرتها على تحقيق تأثير إيجابي في حياة الناس، ومن هنا جاء اعتبارها أحد التجليات المهمة للمواطنة التي هي تعبير عن حركة الناس[١].

ويمكن القول إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في العالم عام ١٩٢٩، والتي عرفت بأزمة الكساد الكبير قد فتحت باب النقاش حول قضية المساواة على مصراعيه من خلال سؤال محوري هو: "ما أسباب اللامساواة؟

وإلقاء الضوء على هذا الأمر سوف يمكننا من فهم المساواة ومدى تشبيكاتها من جهة، وفهم كيف تعامل الغرب معها في الفترة بين الحربين العالميتين وإطلاق شعار المساواة للجميع من جهة ثانية، ولماذا تكرر الحديث عن المساواة مجددًا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة من جهة ثالثة؟ وعلاقة كل ذلك بالسياسات الاجتماعية الناتجة عن تأثر المساواة صعودًا وهبوطًا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(١) في ضوء دراستنا المبكرة لقضية المواطنة من خلال خبرة الآخرين والخبرة المصرية والأدبيات المعتبرة وضعنا لها تعريفا يتجاوز التعريف القانوني الضيق أو اللغوي أو المشاعري أو الحصري الذي يربط المواطنة بكلمة محددة بعينها دون غيرها،أخذًا في الاعتبار تطور المصطلح من خلال النظريات المتعاقبة التي ارتبطت بالتطور المجتمعي.وينص تعريفنا على ما يلي:

- المواطنة هي تعبير عن " حركة "الإنسان اليومية...مشاركًا ومناضلاً...

من أجل... حقوقه بأبعادها " المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"...على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب(اللون/الجنس/العرق/الدين/المذهب/المكانة/الثروة/الجيل/ الجهة)...واندماج هذا المواطن في" العملية الإنتاجية" ومن ثم "المجتمعية"...بما يتيح له تقاسم الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أزمة ١٩٢٩: البحث عن المساواة	من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٩ المساواة للجميع	من ١٩٧٩ إلى أزمة ٢٠٠٩ :الليبرالية الجديدة والمساواة الغائبة	ما بعد ٢٠٠٩: أي مساواة يريدها العالم / نحن
المساواة من منظور المواطنة في ١٠٠ سنة			

وسوف يفيد الاطلاع على هذا الأمر في إدراك إلى أي مدى تأثرت المساواة، ليس في واقعنا فقط، وإنما في الدول الغنية بالتحولات الكونية، وكذلك من التراجع المخزي في تبني سياسات اجتماعية عادلة لتأمين المساواة، وفي نفس الوقت إلى أي حد ساهمت توجهات الليبرالية الجديدة في استبعاد قضية المساواة عن جدول أعمالها وتداعيات ذلك على عالم اليوم، وهو الأمر الذي أعاد النقاش حول المساواة مجددًا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة بعد أن ظن العالم أنه قد حلها نهائيًا. ومن ثم أهمية الانشغال بشكل أساسي بمستقبل تتحقق فيه المساواة بشكل عادل وكريم .

ولفهم طبيعة النقاشات وموضوعاتها الحالية،ربما يكون مفيدًا أن نذكر أن ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية الحالية يكاد يقترب إلى ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة باسم الكساد الكبير في سنة ١٩٢٩ من القرن الماضي أي منذ ٨٠ سنة بالضبط..

والسؤال المطروح الآن هو نفسه السؤال الذي طُرح في الماضي..

ثانيًا: جدل المواطنة وفي القلب منها المساواة بين أزمتين اقتصاديتين عالميتين

(أ) الأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ وانطلاق الدعوة إلى "البحث عن المساواة"

يمكن تلخيص أزمة ١٩٢٩، بأن العالم الغربي قد أصابته حالة من الركود الشديدة أدت إلى إفلاس آلاف البنوك وانخفاض حجم الأجور المدفوعة إلى٦٠ %،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى بطالة وصلت إلى ١٢ مليوناً من العاطلين... وكان لظهور اللورد كينز (عالم الاقتصاد الشهير) أهمية كبيرة في التعامل مع أزمة النظام الرأسمالي ــ آنذاك ــ ، فلقد كانت رؤية كينز تقوم على : "الهجوم الشديد على المدرسة الكلاسيكية وعلى قانون ساي للأسواق، وبَيَن أن حالة التشغيل الكامل التي أدعى الكلاسيكيون بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة فقط.. وأن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل... واجتهد كينز لتفسير القوى التي تحدد مستوى ذلك الدخل.

فعلى مدى ٤٠ سنة، أي في الفترة من ١٩٠٩ إلى ١٩٤٩ والتي شهدت حربين عالميتين زاد تركز وتمركز رأس المال، وتنامت الاحتكارات الصناعية بشكل غير مسبوق، وحظي أصحاب الثروات بامتيازات عديدة .. بيد أنه في نفس الوقت، كانت الأزمات الاقتصادية متلاحقة ومؤلمة،ويمكن القول إن العنوان الأبرز لهذه المرحلة كان "اللامساواة" بين البشر .. فلقد كان التفاوت الحاد بين القلة الثروية والأغلبية الفقيرة هي الحقيقة الكبرى التي خرج بها النظام الاقتصادي العالمي من أزمته الأسوأ في القرن العشرين، والمعروفة بأزمة الكساد الكبير التي حدثت في سنة ١٩٢٩... واجتهد الكثيرون من السياسيين والاقتصاديين لوضع حلول لمواجهة اللامساواة، فكانت سياسة الصفقة الجديدة في أمريكا ــ التي تبناها الرئيس الأمريكي روزفلت وفق رؤى اقتصادية للاقتصادي البارز كينز ــ، وكانت دولة الرفاه في أوروبا والتي تراوحت بين نماذج ثلاثة: الديمقراطي الاجتماعي، والمحافظ الكوربوراتي، والليبرالي، بالإضافة إلى نظام رابع يتعلق بدول العالم الثالث أطلقت عليه "الإعاني".

وكانت الجهود في مجملها تصب في محاولة تحقيق المساواة -قدر الإمكان- من خلال توفير مجموعة من التشريعات والنظم التأمينية والرعائية ضد المرض والبطالة، وكذلك تقديم الخدمات اللازمة للجميع في مجالي التعليم والصحة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى الخدمات العامة من طرق ومساكن،...إلـخ، ومـع حـدة الأزمـة الاقتصادية الأسوأ، تأكد أن العطايا الخيرية لا يمكن أن تحقق المـساواة بـالمعنى المؤسسي... أي أن الأمر ليس مجرد محاولة لترضية شريحة أو فئة من النـاس، وإنمـا ـ بالأكثر ـ تأسيس نظام عادل بين المواطنين بغض النظر عـن المنزلـة والثروة ... كذلك لا بد من القبول بنوع من التسوية التي تسمح بقدر من المـساواة بين المواطنين (يشرح الاقتصادي الكندي جون كينيث جالبريث الليبرالي المناهض لاقتصاد السوق، والذي تعاد طبع كتبه اليوم على أوسع نطـاق، اللامـساواة فـي النظام الرأسمالي في كتابه المجتمع الثري، ولماذا قبلت القلة الثريـة بعـد طـول معارضة بالتدابير التي توفر قدرًا من الأمن الاجتماعي للمواطنين، وذلك في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي). كما رؤى ضرورة التدخل (تدخل الدولة) للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال وانتهى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هـذا التأثير.ونتج عن ذلك توفير سياسات اقتصادية ذات طابع اجتماعي، تلقفها الرئيس الأمريكي روزفلت (١٩٣٣ـ ١٩٤٥) وطبقها وصاغها فيما عرف "بسياسة الصفقة الجديدة" **The New Deal**، التي راعت :

- § مصالح المواطنين من دون تمييز: الأثرياء والفقراء، فحظيت هذه الـسياسة على تأييد العمال والمنظمات المدنية وملايين مـن المـزارعين ومـوظفي الحكومة وجميع الجماعات العنصرية والاجتماعية لهذه السياسة..

لقد دفعت أزمة ١٩٢٩ إلى فتح آفاق جديدة حول المـساواة كـان هـدفها المواطن، كان من نتائجها أن طورت الدول من سياساتها الاجتماعية وآلياتها..كما تطورت النظرة للمواطنة، وخرج علينا توماس مارشال[٢](١٩٤٩) برؤيـة مهمـة

(٢) توماس همفري مارشال(١٨٩٣ ــ ١٩٨١) يعد أول من نظر للمواطنة في ضوء التطـور الاجتمـاعي الذي حدث في الواقع، وتعد كتاباته هي الأولى في هذا المقام تمييزًا عن أدبيات الديمقراطية.ولقد تشرفنا بـأن نكون أول من ترجم بعضًا من نصوصه المهمة (راجع مؤلفنا المواطنة والتغـيير، مكتبـة الـشروق الدوليـة ٢٠٠٦،ونحت الطبع طبعة ثانية مزيدة ومنقحة).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حول المواطنة حكمت السياسات الاجتماعية تاريخيًا ولفترة طويلة من جهة، كما تعد المادة الأساسية التي تتم استعادتها فيما يدور من نقاشات حالية حول المواطنة، وفي القلب منها المساواة بعد أن أخَلت الدولة النيوليبرالية بالمواطنية عندما سادت في العالم منذ ١٩٧٩. وعليه صارت المساواة ضرورة .

(ب) مارشال و"المساواة للجميع"

في هذا السياق، ثار ما يمكن أن نطلق عليه "جدل المواطنة"، للمرة الأولى بشكل واضح وصريح في القرن العشرين، حول حقوق المواطنين، ليس فقط مدنيًا وسياسيًا وإنما اقتصاديًا واجتماعيًا... فللمرة الأولى ظهر جليًا أن عملية جعل منظومة الحقوق التي من شأنها أن تؤمن المساواة، وبالأخير بلوغ المواطنة، هي عملية معقدة لأنها ترتبط بطبيعة التطور الاقتصادي، ونمط الإنتاج السائد، ونوعية التناقضات الداخلية الطبقية والاجتماعية،وشكل الحكم السائد .. أو بعبارة أخرى: المسألة ليست مجرد مطالب يتم المطالبة بها فيتم تحقيقها بسهولة ويسر، وبشكل ميكانيكي، وإنما تبين أن الأمر قد يواجه بمصالح لبعض الفئات تأبى أن تتنازل عن جزء من امتيازاتها للبعض الآخر.

وتأتي، في هذا الإطار، مساهمة توماس هَمفري مارشال (١٨٩٣ - ١٩٨١) من خلال محاضرته المرجعية التي ألقاها في العام ١٩٤٩- أي منذ ٦٠ عامًا - وكان عنوانها: "المواطنة والطبقة الاجتماعية"، حول المواطنة وحقوقها، والتي تعد المساواة أحد أهم تجلياتها.. لتضع تصورًا نظريًا للمواطنة في ضوء حركة الناس ونضالهم سعيًا من أجل الحقوق، من خلال التطور الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات التي تم دراستها. وبهذا تجاوز النظرة الدستورية والقانونية والسكونية والمشاعرية للمواطنة (وقد شرفنا بتقديمه للقارئ العربي في كتابنا المواطنة والتغيير).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد عرف مارشال المواطنة باعتبارها: "مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي" أي في سياق دولة ومجتمع ونظام اقتصادي ونمط إنتاج وبناء طبقي وموازين قوى اجتماعية، وبالأساس يتم بلوغها نتيجة لحركة الناس.. فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر هي: المدني والسياسي والاجتماعي... ناضل الناس من أجل الحصول عليها عبر التاريخ، أي إنها لم تمنح لهم بقرار.. ويقول مارشال: إن القرن الثامن عشر هو الذي شهد تبلور العنصر المدني (**Civil element**)، والذي عني الناس فيه بأن يحصلوا على الحرية الفردية وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان وحق الامتلاك والحق في العدالة في مواجهة الآخرين الذين يظلمونه في إطار المساواة الكاملة، من خلال السلطة القضائية .. أما القرن التاسع عشر فلقد عرف تكون العنصر السياسي (**Political Element**) والذي استطاع فيه الناس أن ينالوا الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع، باعتبار (المواطن) عضوًا فاعلاً في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوى السياسية، وذلك من خلال البرلمان أو المجالس المحلية... وأخيرًا وعلى مدى النصف الأول من القرن العشرين أدرك المواطنون العنصر الاجتماعي (**Social Element**)، والذي يعني تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان والضمان الاجتماعي، وأن يكون له نصيب في النشاط الاقتصادي، وبحياة جديرة بإنسان متحضر .. ويتحقق العنصر الاجتماعي من خلال نظام التعليم، ونظام الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية.

ولهذه المساهمة أهميتها في تأكيد أن المواطنة بأبعادها كانت نتاج جهد نضالي للناس من جهة، وأنها هي التعبير العملي للمساواة من جهة أخرى ... حيث أسهمت في إعلاء مفهوم "تحقيق المساواة للجميع"، وقد كان مارشال مدركًا أن المساواة في الحقوق **Equality in Rights**، لا تعني المساواة في الطبقة **Equality in Class**؛ وفي هذا المقام عالج "مارشال"المواطنة في إطار علاقتها بالنظام الطبقي في المجتمع الرأسمالي، بقوله: "لم تلغ المواطنة التفاوت الطبقي، ولكنها فرضت

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعديلات على النظام الطبقي السائد، فالمواطنة تحقق قدرًا من المساواة في المكانة... بحكم التمتع بحقوق اجتماعية متعددة مثل إتاحة فرص تعليمية متساوية للجميع، أو توفير السلع والخدمات لكافة المواطنين، وبهذا تعمل المواطنة في جانبها الاجتماعي على تقليل الفجوة الاجتماعية بين الطبقات وخلق نوع من الانصهار والاندماج الطبقي من خلال نظام التعليم".

في ضوء ما سبق، اختارت دول"أوروبا الغربية" الخارجة من الحرب العالمية الثانية الأخذ بما عرف "بدولة الرفاهة" **Welfare State**، حيث المواطن هو موضوع وهدف كل تنمية، وذلك كما يلي:

- بتأمين الضمانات الاجتماعية والخدمات العامة.
- وارتفاع معدلات النمو والتوظف والاستقرار النقدي النسبي.
- وزيادة مستوى المعيشة "، وترسيخ حالة ديمقراطية، يكون فيها للفرد دور حقيقي، وليس ليبرالية جديدة يحل السوق فيها محل كل شيء.

وفي هذا السياق، عرفت أوروبا ثلاثة نماذج من دولة الرفاهة (من منظور أدبيات المواطنة) التي تحاول تأمين المساواة وفق ظروفها وسياقها الاجتماعي وذلك كما يلي:

أولاً: **النموذج الديمقراطي الاجتماعي**: وهو النموذج الشائع في الدول الإسكندنافية (السويد والدانمارك والنرويج) حيث تقوم فيه الدولة بتوفير الخدمات لمواطنيها من دون تمييز.. ومن منطق "لا سلعي" أي أن هذه الخدمات ليست سلعًا تباع للمواطنين وإنما هي حقوق.

ثانيًا: **النموذج المحافظ الكوربوراتي**: كما في فرنسا وألمانيا، حيث الخدمات غير مرهونة بقيمتها في السوق، لكنها ليست بالضرورة شاملة لجميع الأفراد. ويرتبط مقدار ونوعية المعونة التي ينتفع بها المواطنون المستحقون بحسب وضعهم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجتماعي، وهذا النوع من الرفاهة لا يستهدف إلغاء جوانب اللامساواة في المجتمع، بل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتماسك العائلي والولاء للدولة.

ثالثًا:النموذج الليبرالي: حيث تغلب فيه على خدمات الرفاهة طابعها التجاري في السوق،كما في أمريكا، (ويشار إلى أن بريطانيا قد تراوحت بين الأخذ بالنموذج الديمقراطي الاجتماعي في الستينيات من القرن الماضي، ثم تحولت إلى النموذج النيوليبرالي مع تولي تاتشر الحكم).

وفي هذا المقام نشير إلى أن الدول النامية والأقل نموًا تبتعد بأنواع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها- بدرجات متفاوتة- عن نماذج الرفاهة السالفة الذكر، والتي ترتبط أساسًا بالدول المتقدمة والصناعية، وتقتصر المعونات التي تقدمها الدولة في هذا المجال على دعم جانب من احتياجات الأساسية للمواطنين الفقراء أو تغطية جانب من احتياجات فئات معينة مثل : كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة،..إلخ...ويمكن أن نطلق عليه: **النموذج الإعاني**

وترتب على هذه الأفكار أن تم وضع سياسات تنموية واجتماعية متنوعة لتحقيق المواطنة وفي القلب منها المساواة، سارت على هديها المجتمعات المتقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على مدى عقود[٣]..

ثالثًا: سياسات الليبرالية الجديدة وغياب المساواة

(أ) مجتمع الخمس: التفاوت الصارخ

ومع الأخذ بالسياسات النيوليبرالية وحدوث الأزمة الاقتصادية الأسوأ، الأولى، في القرن الواحد والعشرين .. كانت "اللامساواة" هي العنوان الأوضح مجددًا .. ولعل من أهم ما كشفت عنه الأزمة العالمية أن الكوكب يعيش مجتمع "الخمس" (بحسب مؤلف كتاب فخ العولمة هانس بيتر مرتان،٢٠٠٠)، أي أن ٢٠% من الكوكب هم الذين يستأثرون بالثروة على حساب ٨٠ % من إجمالي السكان أو أربعة أخماس البشرية. وهو ما يعني أن هناك لا مساواة صارخة وتفاوتًا حادًا بين البشر.

لم يستطع نهج "المساواة للجميع"ـ الذي أشرنا له ـ سابقًا ـ والذي قام على المواطنة الثلاثية الأبعاد :السياسية والمدنية والاجتماعية التي طرحها مارشال ـ بما ترتب عليه من سياسات اجتماعية تم الأخذ بها في كثير من بلدان المنظومة الرأسمالية سواء بصورتها الأمريكية أو الأوروبية إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، أن يقف كثيرًا أمام السياسات النيوليبرالية.. فلقد كانت هذه السياسات تناقض تمامًا المبادئ الأساسية التي تم التوافق عليها لتوفير البرامج الرعائية والتأمينية القادرة على تأمين المساواة للجميع ومن ثم المواطنة للمواطنين على اختلافهم.

فبعد أن كانت الخدمات التعليمية والصحية وكذلك البرامج التأمينية مقدمة للجميع- من دون تمييز بين مواطن وآخر، بدرجة أو أخرى- وبعيدة عن قوانين

---

(٣) يشار هنا إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦.وبدأ تنفيذه في ٣ يناير ١٩٧٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السوق .. إلا أنه بعد تولي تاتشر وريجان سدة الحكم في إنجلترا (١٩٧٩) وأمريكا (١٩٨٠)، تم الأخذ بالسياسات النيوليبرالية، والتي تقوم على الأخذ "بالنسق السلعي" .. وعليه كان من الصعوبة بمكان الاستمرار في تقديم هذه الخدمات دون مقابل مالي، ومن ثم خضعت الخدمات إلى آليات السوق، وتم اعتبارها "سلعًا" تقدم نظير أجر لمن يريد الحصول عليها، شأنها شأن المنتجات الصناعية والأجهزة والبضائع...إلخ. فلقد كان المنهج النيوليبرالي يرى أن رفاهية المواطنين على اختلافهم ستتحقق تلقائيًا، وأن السوق قادرة "حتمًا"على ضبط أي خلل.

لقد ربطت الليبرالية الجديدة ربطًا شرطيًا بين "النمو وبين تحقق الرفاه وزيادته وخلق فرص العمل".. بيد أن التجربة العملية منذ مطلع التسعينيات ومع توالي الأزمات الاقتصادية العالمية (بداية من الأزمة المصرفية السويدية ١٩٩٠، ومرورًا بالأزمة اليابانية من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، والأزمة الآسيوية الشهيرة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، وإلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت في السنوات الأخيرة) تقول إن النتيجة لم تكن إيجابية وبخاصة فيما يتعلق بوضعية المواطن، ليس فقط اقتصاديا وإنما اجتماعيًا.

إن أهم ما أسفرت عنه الأزمة الاقتصادية التي حدثت في ١٩٢٩، أنها لفتت النظر إلى الوضع الاقتصادي للشرائح الوسطى والدنيا وضرورة الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم، وهو ما يضمن المساواة للجميع (بحسب مارشال)، وهو ما أدى إلى الأخذ بدولة الرفاهية بنماذجها المتعددة ... ولكن أزمة السنوات الأخيرة قد أشارت إلى أن المنجزات التي تم اكتسابها على مدى عقود بعد الحرب العالمية الثانية تحت مظلة المساواة لجميع المواطنين من خلال رعاية متكافئة بين جميع المواطنين قد أصابها عطب..

فالشراكة بين أطراف العملية الإنتاجية (أصحاب العمل والعمال) القائمة على التسوية التاريخية بين عنصري الرأسمال والعمل، والتي استطاعت أن تؤمن تكافلاً متبادلاً واستقرارًا في العلاقة بين الطرفين، (بحسب أحد الباحثين)، وذلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بهدف ضمان تزايد معدلات النمو الاقتصادي من جهة وتأمين التشغيل الكامل من جهة ثانية، هذه الشراكة قد أصابها الخلل وتم التراجع عنها .. فبات هناك من يعاني البطالة بسبب عدم قدرة المنظومة الاقتصادية على إنتاج فرص عمل للمؤهلين لذلك، بالإضافة إلى تزايد المتعطلين من خارج سوق العمل مثل كبار السن، رافق ذلك انكماش للتأمينات الاجتماعية وللتعويضات ...إلخ.

وعليه تجددت اللامساواة مرة أخرى (كما حدث عقب أزمة ١٩٢٩) حيث نجدها تتجسد بوضوح في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، والتي كانت ذروتها أزمة ٢٠٠٨ ... بيد أن اللامساواة هذه المرة نجدها وقد طالت ليس فقط العلاقة بين أصحاب العمل والعاملين ولكن امتد الأمر إلى شرائح نوعية كثيرة، حيث تداخل الطبقي مع الجيلي مع النوعي مع الإثني مما أثر في الوضعية المواطنية العامة لمواطني المنظومة الرأسمالية بشكل مركب ومباشر في آن واحد.. من جانب آخر، امتدت الأزمة لتشهد تراجعًا أكيدًا في مستويات الأمان الاجتماعي والعدالة والمساواة، كذلك تعرضت فئات وشرائح نوعية في المجتمع للتمييز مثل: الأطفال، وكبار السن،والمجموعات الإثنية المختلفة، وذوي الاحتياجات الخاصة.. إلخ ... وحاجتهم لدخول معقولة، وبرامج صحية متاحة، واندماج في المجتمع.

(ب) الجدل مجددًا حول المساواة وتكافؤ الفرص:

ولأن المساواة هي أحد أهم تجليات المواطنة ــ إلى جانب المشاركة ومنظومة الحقوق ــ فإن الجدل الدائر الآن خلاصته هو: بما أن السياسات النيوليبرالية التي روجت لاقتصاد السوق لم تؤت الثمار المرجوة ولم تحقق ما أخذته على نفسها من وعود فإنه يجب التفكير مجددًا في نظام اقتصادي آخر يحرص على المساواة بين البشر.. وتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

لذا لم يكن غريبًا أن يطلق فوكوياما- الذي كتب يومًا عن"نهاية التاريخ" (١٩٨٩)، في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي مؤكدًا الانتصار النهائي لليبرالية-، أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يكتب هو نفسه، مقولة مضادة مطلع ٢٠٠٩ "نهاية النيوليبرالية"، وهو ما دعانا أن نطلق عليه "كاتب النهايات" .. وأن تتوالى الندوات والمؤتمرات والسجالات حول المستقبل حيث تناولت:

- مستقبل النظام الاقتصادي، وما سوف يترتب عليه من سياسات تنموية واجتماعية.
- ومستقبل المساواة في القلب من هذا النظام بسياساته التنموية والاجتماعية قيد البحث، المساواة التي هي جزء لا يتجزأ من المواطنة: المساواة بين المواطنين بغض النظر عن اللون والجنس والدين والعقيدة والمذهب والمكانة والثروة.
- وأي مواطن نريد تنميته في ضوء العلاقة المعقدة بين الدولة والسوق التي تم تشبيكها بينهما على مدى عقود ثلاثة منذ أن تم التسويق لاقتصاد السوق.
- وإعادة تعريف الكثير من المصطلحات، وتقييم السياسات الاجتماعية في الخبرات المختلفة، ودراسة الآثار المختلفة على السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على دول العالم، وكذلك على المناطق المختلفة الريفية والحضرية.
- دراسة سياسات الاندماج وأسباب التهميش والاستبعاد، في ضوء المساواة أو انعدامها.

لقد تناولت هذه النقاشات الكثير من المراجعات، وذلك لتخفيف حدة ووجوه اللامساواة في المجتمع (بحسب عالم الاجتماع الكبير أنتوني جيدنز) والتي تسببها الآثار السلبية لسياسات "اقتصاد السوق"على حياة الناس الذين يجدون مشقة، ولأسباب مختلفة، في تلبية ما يحتاجون إليه من حاجات أساسية.

ويمكن أن نوجز حصيلة هذه النقاشات/المراجعات في السؤال التالي:

§ كيف يمكن تحقيق المساواة بين البشر، المساواة في ظل تفاوت اجتماعي حاد ليس فقط في الدول الفقيرة والنامية في الجنوب /الأطراف، وإنما في الدول الغنية في الشمال/المركز؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي محاولة لفهم وتفسير ما آلت إليه "حالة المواطنة" وفي القلب منها مسألة المساواة، ــ وبخاصة في أوروبا، تعددت الدراسات والمؤتمرات (التي تناولت هذه القضية بكل ما يتعلق بها من قضايا وإشكاليات في فنلندا ٢٠٠٨، ايطاليا ٢٠٠٩، كذلك لم يكن الاتحاد الأوروبي بعيدًا عن هذه المناقشات، ربما تأتي فرصة لعرض هذه الأفكار المفيدة بالتفصيل لاحقًا) ... كما كانت محورًا للحوارات السياسية والحملات الانتخابية للأحزاب المتنافسة في الانتخابات التي جرت في أكثر من مكان (الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليونان...)، والإيجابي أن هذا الاهتمام قد أدى إلى مراجعة شاملة لكثير من القضايا التي كان يظن أنه قد تم حسمها...كما فتح الباب لتقييم شامل لمجمل الرؤى والسياسات المتبعة في هذا المقام...كيف؟

لقد تبين أن أطروحة "المساواة للجميع" التي قامت على المواطنة ذات الأبعاد الثلاثة: السياسية والمدنية والاجتماعية، لم تتحقق بكاملها ... فالمواطنة الاجتماعية لم تحظ بنفس النجاح الذي حظيت به كل من المواطنة السياسية والمدنية ... فبسبب السياسات النيوليبرالية، كان مصير الحقوق الاجتماعية وما يترتب عليها من حقوق اقتصادية هو"الكسوف" Eclipse أو"الحجب"، (بحسب دراسة مهمة نشرت مؤخرًا في المجلة الدولية للنظرية الاجتماعية).. وذلك لأن الليبرالية الجديدة أعادت تشكيل السياسات الاجتماعية بما يخدم قوى السوق .. حيث تم إعادة هيكلة البرامج الاجتماعية وفقا لمقتضيات السوق لا بوصفها حقوقًا وجزءًا من السياسات الاجتماعية للدولة، وإنما بوصفها سلعًا لا بد من دفع تكلفتها، ومن لا يستطيع ينتظر النشاطات الخيرية لتوفيرها له... وأن "نزع الطابع الاجتماعي... والتسليع التام للحياة الإنسانية"، قد أدى إلى خلل في الوضع العام للمواطنية بدرجة أو أخرى، وبدا المشهد الختامي وكأن دولة الرفاهية قد أصابها نموًا غير متوازن أدى بالأخير إلى رفاهية البعض على حساب البعض الآخر... فاللامساواة والتفاوتات الحادة تفشت مرة أخرى ليس على المستوى الاقتصادي فحسب -أي بين الأثرياء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والفقراء- وإنما امتدت اللامساواة لتشمل العلاقة بين الأجيال، والفئات المهمشة، وبين المدينة والريف، وبين المواطنين الأصليين والمهاجرين الجدد ،وبين المهاجرين أنفسهم بحسب جذورهم الإثنية...

في ضوء ما سبق، ثار جدل عميق حول وضع المواطنين وكيف يمكن حل تناقضات الليبرالية الجديدة .. وتم الاتفاق على ضرورة إعادة هيكلة دولة الرفاهية بما يضمن توفر المساواة، بالرغم من الأزمة المالية العالمية ... كما أطلقت دعوة لفتح حوار مجتمعي بين كل الأطراف لابتكار سياسات اجتماعية متحللة من القيود الرأسمالية التقليدية التي تعوق بلوغ الحقوق الاجتماعية كما أشار إليها مارشال، وضرورة الأخذ بسياسات اجتماعية تعلي من شأن التماسك الاجتماعي والتضامن المعنوي والمادي في سياق يقرأ البنية الاجتماعية، وتكوين شبكات للتعاون والتحالف المشترك بين المواطنين، والدفاع عن حقوقهم،وتطوير البنى المجتمعية: اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بما يسمح باستيعاب واندماج كل المواطنين من دون استبعاد أو تهميش لأي سبب ... والهدف هو المساواة التي بدونها لا تستقيم المواطنة.

وفي ضوء ما سبق، فإن أية ترتيبات راهنة في واقعنا السياسي المعاصر بعد موجتين حراكيتين شعبيتين لا تأخذ ما سبق في الاعتبار سوف تعرضنا لما هو أكثر من الحراك، أي الثورة الخشنة وخاصة مع تفاقم المسألة الاقتصادية/ الاجتماعية، وغياب العدل بمعناه الواسع.

المصادر:

<u>أولاً: باللغة العربية</u>

١) جمهورية أفلاطون، دراسة وترجمة د.فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

٢) أرسطوطاليس، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، الجزء الأول، ترجمه عن الفرنسية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أحمد لطفي السيد عام ١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مئوية جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

٣) نصار عبد الله، فلسفة العدل الاجتماعي: نماذج عبر العصور، كتاب الهلال، العدد رقم ٣٤٣، فبراير ١٩٨٧.

٤) سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة .. الـدين .. القـوة، مكتبـة الشروق الدولية، ٢٠٠٣.

٥) هارولد لاسكي، نشأة التحررية الأوروبية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي: الإدارة العامة للثقافة، د.ت.

٦) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.

٧) سمير مرقس، قصة الليبرالية الجديدة: من البداية إلى انتهاء الصلاحية، ٦حلقات في مجلة الأهرام الاقتصادي المصرية، من ٧/١٣ /٢٠٠٩ إلى ٨/١٧/ ٢٠٠٩.

٨) لويس دومون، مقالات في الفردانية: منظور أنثروبولوجي للأيديولوجية الحديثة، ترجمة بدر الدين عردوكي، المنظمة العربية للترجمة،٢٠٠٦.

٩) جان جاك روسو، خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر، ترجمة بولس غانم، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩.

١٠)إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦.

١١)سمير مرقس، المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، ط١، مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٦.

١٢)بول هيرست وجراهام طومبسون، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠١.

١٣)هورست أفهيلد، ترجمة عدنان عباس علي، اقتصاد يغدق فقرًا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على ذاته، سلسلة عالم المعرفة، يناير ٢٠٠٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٤)جون هيلز (محرر وآخرون)، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة،٢٠٠٧.
١٥) ستيفن بي جنكينز وجون مايكلرايت، ترجمة بدر الرفاعي، منظور جديد للفقر والتفاوت، سلسلة عالم المعرفة،٢٠٠٩.

ثانيًا: المصادر الإنجليزية

(1) T.H.Marshall, Class, Citizenship, and Social Development, Doubleday, N.Y.1964.
(2) Julia Parker, Social Policy and Citizenship, Macmillan Press, 1975.
(3) Diane Perrons, Globalization and Social Change: People and Places in a Divided World, Routledge, 2004.
(4) John J. Rodger, From a Welfare State to a Welfare Society: the changing context of social policy in a postmodern era, Macmillan.2000.
(5) Douglas Dowd, Inequality: And the Global Economic Crisis, Pluto Press, 2009.
(6) Siravn Karimi, Liberal Democracy, Citizenship & Class: Unresolved Contradictions of Capitalism, International Journal of Criminology & Sociological Theory, Vol.2, No.1June 2009.
(7) Silke Bothfeld, Three strategies of social policy – making: rhetoric action, passive adaptation & policy learning, spa conf., 2007.
(8) Jeff Faux, The Global Class War, Wiley, 2006.
(9) Anthony Giddens, Sociology, (6th edition), Polity, 2009.

ثالثاً: اتجاهات النقاش

لاحظ مشارك أن ورقة الأستاذ عز الدين الأصبحي تطغى عليها النزعة الإنسانية أو المشاعرية، موضحًا أن الأمر أكثر تعقيدًا من ذلك، ثم أشار إلى وجود مقاربتين في التعامل مع موضوع المواطنة:

الأولى: المقاربة القيمية أو المعنوية التي تحصر قضية المواطنة في قضية القيم والانتماء والهوية، ومن ثم تجعلها مرادفة للعدالة الاجتماعية.

والثانية: تربط قضية المواطنة بالسياق المجتمعي، فالمواطنة لا تتحقق في فراغ، وليست في فضاء منعزل عن السياق الاجتماعي.

وبالتالي عند حديثنا عن المواطنة وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية لا بد من الحديث عن السياق المجتمعي الذي تمارس فيه. فالقضية أكثر تعقيداً من فكرة الحديث عن الاستبداد بالمعنى السياسي، وبالتالي لا سبيل للمواطنة الحقيقية في أي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وطن من الأوطان إلا بالاقتراب من عدد من الموضوعات مثل طبيعة الدولة ونمط الإنتاج، ونوع الإنتاج، وعلاقات الإنتاج ومنظومة القيم الثقافية السائدة ... إلخ.

وبتقديره؛ فإن قضية المواطنة، وفي قلبها العدالة الاجتماعية والمساواة، دخلت على مدى المائة عام الأخيرة مسارًا جديدًا، فأزمة عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الأمريكية فتحت أفقًا للدراسات المركبة التي تشمل كافة جوانب القضية.

وفي مرحلة تالية تمتد من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٩، نجد موجة أخرى من الكتابات التي تتحدث عن العدالة الاجتماعية للجميع وليس لشريحة دون أخرى، ويبدو أنه مع موجة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت فكرة العدالة الاجتماعية محورية، لكن لأن الدول لم تكن درجة تطورها واحدة، كانت تطبيقات العدالة مختلفة من بلد لآخر، كما تنوعت التصورات الخاصة بها.

أما بعد عام ١٩٧٩ فتطورت فكرة المواطنة بشكل كبير، وهنا شهدت الكتابات المتعلقة بموضوع المواطنة طفرة غير طبيعية لمواجهة الآثار السلبية لموضوع السياسات الليبرالية الجديدة. وأصبح الحديث عن العدالة الاجتماعية شيئًا من الجنون في ظل موجة السياسات الليبرالية، التي تبنتها المؤسسات الدولية، وبالذات صندوق النقد الذي حاول تقليل الآثار السلبية لبرامجه من خلال دعم المجتمع المدني، خاصة وأن معظم الدول الأوروبية تخلت عن فكرة دولة الرفاهية الاجتماعية لصالح تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة. وفي هذه الفترة، كان الخاسر الأكبر هو المواطن، على الرغم من مساعي المؤسسات الدولية لدعم المجتمع المدني وتنامي العمل الخيري، الذي ظل غير قادر على مواجهة الأزمات التي تعرضت لها المجتمعات.

أما هنا في مصر، فعلى الرغم من أن شعار ثورة يناير كان يجمع بين الحرية والعيش والعدالة الاجتماعية إلا أن أغلب الاهتمامات والتشريعات ركزت على مساحات متعلقة بالحريات، فلم نجد من يتحدث عن قوانين التأمين الصحي أو قوانين التأمينات الاجتماعية أو عن قوانين عمل أكثر عدلاً ... إلخ.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طالب أحد المتداخلين بتفكيك موضوع العدالة الاجتماعية وكذلك المساواة، نظرًا لأنه لا يمكن للبشرية الوصول إلي المساواة المطلقة، وإنما يمكنها الوصـــول إلى جزء منها". وبتقديره؛ فإن العدالة الاجتماعية تعني أولاً أن نملك حدًا أدنى من الخدمات الاجتماعية التي لو استطاعت الدولة تحقيقها للمجتمع تكون قــد قامــت بدورها. أما المساواة التي درج الحديث عنها بشكل مطلق، فيجب أن يتم تفكيكهــا لتشمل العديد من الأبعاد التي يأتي في مقدمتها الإنصاف.

وأشار متحدث آخر إلى أن الحديث عن المواطنة يدفع مجددًا نحو إحيــاء فكرة الوطن العربي الواحد الذي يستطيع أن يحدث العالم بلغة القيم العربية وبلغــة الوطن العربي. كما رأى أن المواطنة تعني وجود مجموعة مــن القواعــد التــي ارتبطت بشكل كبير بهذا الموضوع وتعتبر من المسلمات، باعتبــار أن المواطنــة تقوم على المساواة بشكل أساسي دون أي تمييز، وكل هذا يصب في عمق الاختيار الديمقراطي، وكيف سيختار المواطن من سيمثله في البرلمــان. والخلاصــة إذًا، تتمثل في أن المواطن هو صلب عملية الاختيار، وأنه هو محور التنمية، وهو من العوامل الأساسية في هذا الاختيار التنموي. وبناء على ذلك، يطرح الــسؤال.. أي نموذج تنموي نريد؟. وفي تقديره: لا بد أن نجيب عن هذا الــسؤال فــي ســياقنا المحلى الإقليمي الذي يكثر فيه الحديث عن التعاون والبناء والوحدة.

وأكد متحدث آخر على ارتباط المواطنة بالنظام الإقليمي، مضيفًا أن مسألة التنمية في الوطن العربي لا ترتبط فقط بالوعي بالمصالح وإنما أيضًا بفهمنا للآخر وبفهمنا للحدود التي نتحرك فيها.

وتحدث آخر عن ضرورة إعادة النظر في كثير من المفاهيم الحالية، لأن هناك مصطلحات "منزوعة الدسم". كما أن بعضها يفتقد للإنسانية والرؤية العملية، والسبب الحقيقي أن هذه المفاهيم ظلت لسنين طوال نظريات ولم تتحول إلى سلوك.

ودعا متداخل آخر إلى أن تنتقل الندوة من الجانب النظري إلى الجانــب العملي، مشير إلي أن علاقة الفرد بالوطن شابها كثير من التشوه والخلــل بــسبب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اقتصاديات السوق الحر أو ما يسمى بالرأسمالية، التي أدت إلي هيمنة القيم المادية على القيم الروحية والأخلاقية. كما دعا إلى مواطنة الاعتراف بـــالآخر واحتـــرام الآخر وقبوله في إطار التسامح .. وهذا لا يعنى التنازل عن الحقوق أو التـــساهل فيها، وإنما يعنى الاعتراف بشرعية حقوق الآخرين بغض النظر عـــن لـــونهم أو عرقهم أو أديانهم باحترام التنوع والاختلاف".

وذكرت متداخلة أخرى أنها كانت تلاحظ خلال الأعوام الماضية الحـــراك الحقوقي السريع على المستوى الدولي والإقليمي باتجاه عمل المواثيق الدولية وعقد المؤتمرات الحقوقية، دون أن تجد حراكًا عربيًا مماثلاً، خاصة فيما يتعلق بقيم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وسيادة حكم القانون والعلاقة الراشدة مـــا بـــين الحاكم والمحكوم.

حتى الاتحاد الإفريقي، و بالرغم من مشاكل دوله إلا أنه وضـــع ميثاقًـــا إقليميًا تتكامل أبعاده في شتى المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ويتحدث تفصيلاً في ١١ فصلاً و٣٣ مادة عن بناء المؤسسات وآليات حماية هذا الميثـــاق" وأضافت أن هذا الميثاق "يتحدث في إحدى مواده عـــن إدانـــة أي تغييـــر غيـــر دستوري، وعن تعزيز التكامل الإقليمي والأمن البشرى والتنمية المستدامة، وعـــن أفضل وضع للانتخابات والحكم الرشيد، وفرص التنمية بين الرجل والمرأة. وفي الفصل التاسع منه يتحدث في ١٣ مـــادة عـــن الحكـــم الـــسياسي والاقتـــصادي والاجتماعي. وفي النهاية يتحدث في فصوله الأخيرة عن ضمانات وآليات تطبيـــق هذا الميثاق". وخلصت إلي أن السؤال الملح هو: متى نبدأ نحن في الوطن العربي في بناء مؤسسية مماثلة؟.

في ختام المناقشات عقب الدكتور سمير مرقس على المداخلات من خلال التركيز على عدة نقاط تمثلت في:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- أن قضية التسامح واحترام الآخر تمثل قيمًا أخلاقية يمكن أن تكــون مــؤثرة على الجانب الفردي، أما في الواقع الاجتماعي والعلاقات المركبة فالموضوع أكثر تعقيداً من فكرة التسامح وقبول الآخر.
- أن التفكير في موضوع المواطنة، يأخذ طريقتين .. طريقة تعتمد أن المواطنة قيمة مجردة، والثانية ترى فيها حركة الإنسان على أرض الواقع من أجل اكتساب الحقوق والعدالة..إلخ، في إطار دولة حديثة.
- أن هناك حاجة للتمييز داخل تاريخ فكرة المواطنة بين موجتين أحداهما موجة مبكرة أيام رفاعة الطهطاوي وكانت تبشيرية دعوية قيمية، حيث كان الحديث يدور حول حب الوطن والتضحية من أجله..إلخ، أما في الواقع الاجتمــاعي والسياسي والاقتصادي فكان موضوع المواطنة بعيدًا تماماً. أما الموجة الثانية فهي اجتماعية تربط المواطنة بسياقها وواقعها المعقد، وهي تقــوم علــى أن المواطن كلما تحرك اكتسب جزءًا من المواطنة.
- أن هناك فارقًا بين ما يرد بالنص وما تفرضه الحركة، ولذلك يتم التمييز مثلاً بين دستور الحركة ودستور النص، ففي ظل دستور ١٩٧١ الذي تضمن الكثير من النصوص الخاصة بالمواطنة، انتهكت كل المصالح وكــل مــا يتعلــق بالعدالــة الاجتماعية نظرًا لأن الواقع كان يتحرك في اتجاه آخر.
- أن أي حديث عن العدالة الاجتماعية لا بد أن يقوم على ثلاثة أمــور رئيــسة وهي:
  - إعادة النظر في النموذج الاقتصادي، بكل ما يستلزمه ذلك من إجراءات.
  - وضع مؤشرات خاصة بما يتعلق بالعدالة الاجتماعية.
  - استعادة دور الدولة، ليس بالمعنى الشمولى ولكن بمعنى ضمان توزيع عادل.

وفي **الختام**، قال الدكتور مرقس: "لا بد من دعم حركية الناس، لينتقلوا من الفكرة والمبدأ إلى الفعل".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وختم رئيس الجلسة الأستاذ راجي صـــوراني فعالياتهـــا بالإشـــارة إلـــي ضرورة التفاؤل بالمستقبل، منوهًا إلي أن الثورة عمليـــة متحركـــة تحـــدث فيهـــا تفاعلات كثيرة في طريقها لتحقيق أهدافها، وليست مجرد حدث سريع يؤتي نتائجه في نفس اللحظة.

وضرب صوراني مثلاً بالدلالة التي يحملها عقد الندوة في جامعة الـــدول العربية، ذلك أنها تتم بعد قرابة ٣٠ عامًا من انطلاق المنظمـــة العربيـــة لحقـــوق الإنسان، والتي لم يستطع مؤسسوها الاجتماع في أي عاصمة عربية، فتوجهوا إلي قبرص، وها هي ذات المنظمة تعقد فعالية كبرى لها بين جدران الجامعة التي تمثل النظام الإقليمي العربي.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

الشباب والنساء: مفتاحا الاستقرار والتقدم

* الشباب وتحديات التكامل التنموي العربي

د.مروان أبي سمرا

* سبل تمكين النساء في الواقع العربي

أ. هايدي الطيب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشباب والنساء: مفتاحا الاستقرار والتقدم

مهدت لهذا المحور المهم ورقتا عمل، أعد أولاهما الدكتور مروان أبي سمرا رئيس فريق الحكم الرشيد بالمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة، وعقب عليها الأستاذ **محمود قنديل** الحقوقي المصري البارز، وأعد ثانيهما الأستاذة هايدي الطيب كبير الباحثين في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وعقبت عليها الأستاذة أمينة بوعياش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية. واستغرقت مناقشة الورقتين جلستين، أدار الحوار في أولاهما الدكتور **أمين مكي مدني** رئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان، وأدار الحوار في الجلسة الثانية الدكتور **موسى بريزات** المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن.

استهل **الدكتور أمين مكي مدني** فعاليات الجلسة بتوضيح أهمية دور الشباب في الحراك المجتمعي، وفي ثورات الربيع العربي بشكل خاص، ثم تطرق لأهمية دور الشباب في تحقيق التكامل العربي.

أولاً ورقة العمل: الشباب وتحديات التكامل التنموي العربي

الدكتور مروان أبي سمرا

نحن في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نحرص على تأكيد الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية على الرغم من استشهاد البعض بتجارب الدول الآسيوية بعكس ذلك، باعتبار أن التنمية هناك تمت في إطار سلطوي، غير أن ذلك لا يمثل انتقاصا من القاعدة، فالثابت – في الدول العربية – أن الاستبداد هو الذي أضر بالتنمية.

ونعتقد أن التنمية والديمقراطية في الوطن العربي غير منفصلين، فالنظم السلطوية العربية – بخصوصيتها المعروفة – فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والملاحظ أن الرابط بينها هو قيامها على اقتصاد الريع، ومن ثم لا يمكن فصل الاستبداد السياسي عن الفساد وإهدار الموارد لصالح فئات خاصة في المجتمع.

أما فيما يخص الشباب، فمن المهم أن ننوه إلي أن المنطقة العربية تمر بمرحلة الانتقال الديمجرافي الذي يتميز بوجود نمو كثيف للسكان في سن العمل، مقارنة بالمعالين. وهذا الوضع استغلته الدول الآسيوية لتحقيق نمو مرتفع من خلال التركيز على الاستثمار في قطاعات بعينها، والعمل في مسار التنمية البشرية، أما في المنطقة العربية فتحولت هذه الفرصة إلى عبء اقتصادي واجتماعي.

نتج هذا العبء نظرا لأن هذه الدول فشلت في التعامل الإيجابي مع هذا التحول.. صحيح أن هناك تحسناً في التعليم حسب ما تظهر المؤشرات وخاصة لجهة نمو نسبة النساء المتعلمات والحاصلات على درجات عليا، لكن هذا التحسن لم يواكبه تجانس بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك نجد أن هناك ارتفاعًا في معدلات البطالة بها يصل إلى٧٠ ألف خريج سنويًا، لكنها لا توفر أكثر من ٣٠ ألف وظيفة.

وفي تقديري أن التعامل مع مشكلة البطالة يرتبط بهذا العامل، ففي بلد مثل مصر هناك تزايد مضطرد في الفئة العمرية بين ١٥ و ٦٤ عاما، بينما معدل البطالة في تزايد مضطرد.

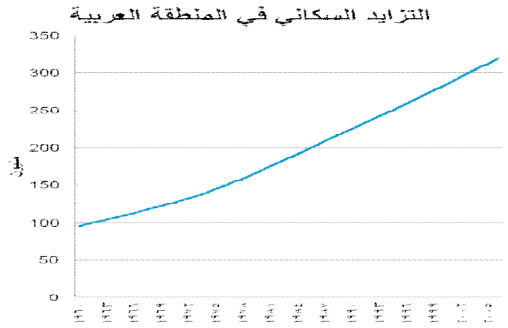

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن المهم أن نلاحظ أن هناك تدهورًا في نوعية العمل المتاح. ويظهـــر هذا من خلال زيادة نسبة العاملين في السوق غير الرسمي، وبشكل خاص يلاحظ أن النساء هن الأكثر تضررًا من هشاشة سوق العمل، كما يلاحظ أن معدل البطالة يتزايد بشكل لافت بين حاملي الشهادات الجامعية، مقارنة بأصـــحاب المـــؤهلات المتوسطة ودون المتوسطة.

وتظهر مؤشرات البطالة في تونس أن البطالة بين حاملي الشهادات العليا وصلت إلي حوالي ٢٢% عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالي ٢,٥% عام ١٩٨٤، فـــي حين انخفضت نسبة البطالة بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية من ٢٣% إلـــي حوالي ١٣ % خلال الفترة ذاتها.

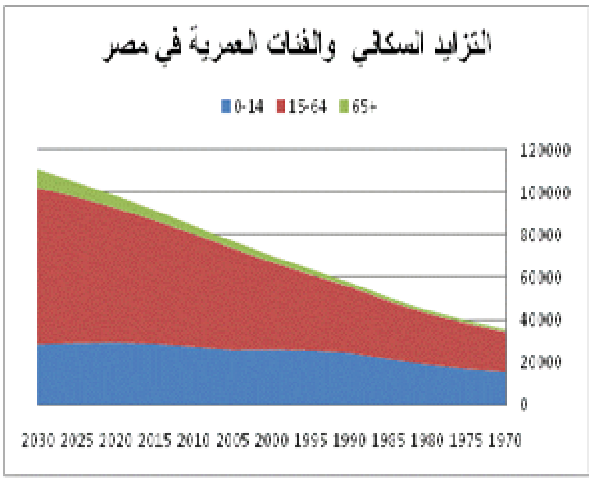

والحقيقة أن مؤشرات البطالة لا تعكس الواقع كاملاً، فعلى سبيل المثـــال يمكن أن يظل معدل البطالة ثابتًا، بينما يكون هناك تزايد في معدلات الخارجين من سوق العمل، كما أن قطاعات معينة تزداد فيها نسبة العمالة، لكنها – من الناحيـــة الواقعية– تمثل مجالاً للبطالة المقنعة.

وعلى سبيل المثال، تظهر البيانات الخاصة بسوق العمل أن أعداد العاملين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

زادت بنسبة ١%، وهو أمر يبدو جيدًا من الناحية الرقمية، لكن الأمر يبدو غيـــر ذلك عندما نعلم أن عدد السكان في سن العمل زاد بنسبة ٤%.

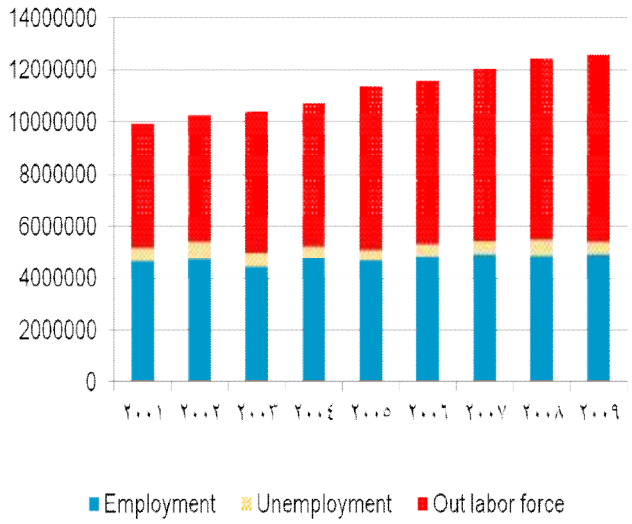

وتظهر بيانات توزيع العمالة في بلد كالمغرب انخفاضًا ملحوظًا في نسبة العاملين في القطاع الصناعي، ففي عام ١٩٨٨ كانت النسبة نحو ٢٨ %، لكنهـــا وصلت في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٢٣ %.

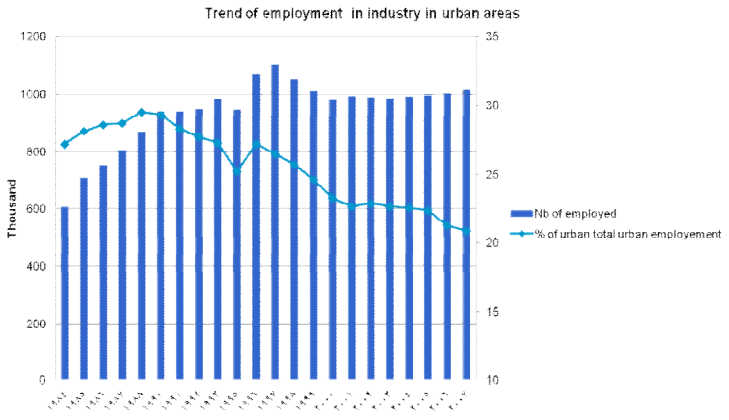

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من جهة ثانية، يلاحظ أن التهميش يضرب قطاعات سكانية بعينها، فعلى سبيل المثال يعاني القطاع الزراعي من الفقر والبطالة المقنعة، ففي مصر هناك ٧٠% من الحيازات الزراعية أقل من فدان، وفي المغرب توجد ٤١% من الحيازات الزراعية دون الحد الأدنى للجدوى والاستدامة الاقتصادية، علما بأن فائض العمالة في هذا القطاع يصل إلي ٤٠%.

ويتجلى تهميش الأرياف والمناطق الطرفية في بلد مثل مصر من خلال مقارنة الأرقام الخاصة بمعدل الفقر بين المناطق والمحافظات، ففي ريف الصعيد وصلت نسبة الفقراء عام ٢٠٠٩ إلي ٤٦% بعد أن كانت في عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٨%، بينما تصل في القاهرة إلي نحو ٥% دون أن تتعرض لتغيير كبير بين عامي المقارنة.

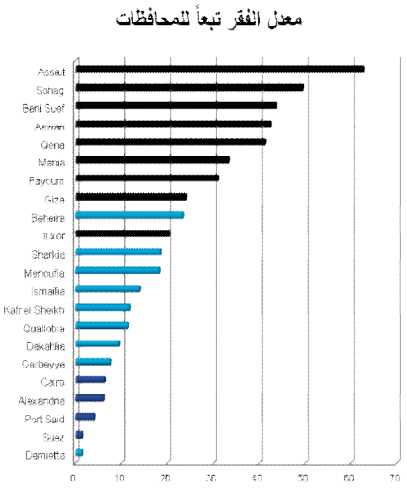

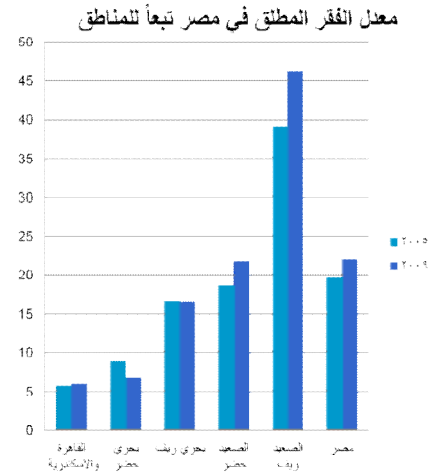

وبالمثل تظهر نسب العمالة الخاصة (العاملون بشكل غير رسمي في القطاع الزراعي بالدول العربية) التزايد المضطرد في حجم هذه الشريحة، حيث وصلت النسبة في لبنان نحو ٥٠ % واليمن ٤٩% ومصر ٤٧% وفلسطين ٤٥% والجزائر ٤٢%.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بالنسبة للنساء، فتظهر الإحصائيات العالمية أنهن أصحاب الحصة الأكبر عالميًا من العمل الهش. والحقيقة أن الحلول المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الإقصاء من سوق العمل لن تتأتي إلا بإصلاح اقتصادي بنيوي، يمكنها من خلق ٣٠ مليون فرصة عمل خلال العقدين القادمين مع خلق فرص عمل لائقة بالشباب ليرتفع مستوى تعليمه وكفاءاته باستمرار.

فضلاً عن الإقصاء الاقتصادي للشباب، لدينا جوانب أخرى اجتماعية وسياسية تعكس حالة التهميش في البلدان العربية، فثمة إقصاء من المشاركة السياسية، وغياب للفضاءات الاجتماعية والثقافية الوسيطة، مع صعوبة الحصول على سكن، لا سيما في المدن، ومن ثم صعوبة الاستقلال عن الأهل والزواج وتفشي ظواهر "الحيطيين والحراقة" في الحيز العائلي للفتيات.

ويؤدي هذا الإقصاء إلي نتائج خطيرة، خاصة فيما يتعلق بالنساء، علما بأن إحدى وسائل الخروج من البطالة هو الهجرة من الوطن على غرار ما يحدث في المغرب، والأخطر أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تجذب كثيرين.

وتشير الأرقام إلي أن المهاجرين من بين خريجي الجامعات في المنطقة العربية يمثلون نسبة لا يستهان بها، ففي مصر والمغرب تصل النسبة إلى ١٨%،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي لبنان إلى ١١%، وفي الجزائر إلى ٩%. ويلاحظ أن العدد الكلي للمهاجرين من الدول العربية في تزايد مطرد، وكمثال بلغ عدد المهاجرين من المغرب ١٤٠ ألف في عام ٢٠٠٨، بعد أن كان ٢٠ ألفاً في عام١٩٩٠.

عدد المهاجرين سنويا من المغرب إلى البلدان الغربية

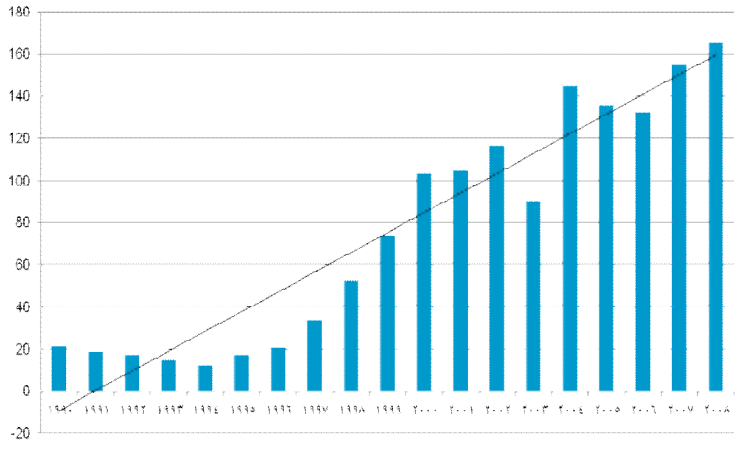

السؤال الجوهري هو : لماذا حدث هذا الفشل ؟.

يتحدث البنك الدولي عن عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، في حين تشير دراسات أخرى إلى عدد من العوامل، من بينها عدم توافر مهارات تلائم متطلبات سوق العمل، ومثل هذا التحليل يعني أن هناك عجزًا بنيويًا في مجال خلق فرص عمل، بدليل أنه حتى في ظل تزايد الهجرة غير الشرعية لم ينخفض معدل البطالة، كما أن ارتفاع نسبة النمو في عدد من البلدان لم يحقق أي تأثير على هذا المعدل. وهذا يرجع إلى أنها فشلت في تحقيق تحول اقتصادي بنيوي كالذي أحدثته البلدان الآسيوية.

لقد نجحت البلدان الآسيوية في الاستفادة بالتحول الديمجرافي، حيث لعبت الدولة دورًا أساسيًا في عملية التحول التي شملت خفض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وكذا خفضت هذه الدول حصة العمالة في هذا القطاع، لكنها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

زادت من إنتاجيتها. في الوقت ذاته، زادت هذه البلدان من حصة العمالة في الصناعات التحويلية التي زاد نصيبها في الناتج المحلي تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة.

وكعامل آخر، يمكن النظر إلي سمات الاقتصادات العربية باعتبارها من بين عوامل الفشل، فهذه الاقتصادات – باستثناء دول الخليج- ركزت على مجالات الإنتاج والتصدير، دون أن تنجز تحولاً بنيويًا.

وتتسم اقتصادات الدول العربية بعدة خصائص أهمها:

- نمو اقتصادي شديد التقلب.
- ركود الزراعة وضعف إنتاجيتها.
- تراجع التصنيع وتركزه في مجال السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة.
- هيمنة الصناعات الاستخراجية والتحويلات الخارجية.
- توسع لقطاع الخدمات بإنتاجية وقيمة مضافة متدنيين.
- فشل في إنجاز تحول اقتصادي واعتماد متزايد على استيراد السلع.

وقد أدت هذه السمات إلي فشل بنيوي لعمليات التنمية في بلدان الربيع العربي التي تتسم بعدة سمات، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- سيرورة نمو اقتصادي لا تخلق فرص عمل، واقتصاد يقوم على استغلال الموارد الأولية والعوائد العقارية وفوائد مرافق الحكم وتحويلات المهاجرين.
- إهمال القطاع الزراعي والتنمية الريفية لصالح تمدين عشوائي.
- فشل التعليم في إنتاج الكفاءات المهنية والتقنية الحديثة وفي تحفيز التحول الاجتماعي والاقتصادي الضروريين.
- احتكار للثروة لصالح القلة وتوظيفها في دورة اقتصادية خلافًا لمنطق السوق والمنافسة والشفافية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي حدود موضوع هذه الورقة يمكن القول إن هذا الفشل التنموي ارتبط بنمط الحوكمة السائد في هذه البلدان، إذ إنها عانت من نظم سياسية تقوم على السيطرة الأمنية والاستبداد و"الزبائنية" وإضعاف المؤسسات وتهميش سلطة القانون، في حين أن اقتصادياتها قامت على رأسمالية المحسوبية التي تسيطر على الموارد والثروة خارج منطق السوق والقانون والمحاسبة.

وتقف هذه الدول اليوم أمام تحدٍ ضخم لكنه ملح، وهو إقامة الدولة التنموية القائمة على الحرية والقانون والعدالة الاجتماعية.

ثانيًا: التعقيب

في تعقيبه على ورقة الدكتور مروان أبي سمرا عبر **الأستاذ محمود قنديل** عن اتفاقه مع ما أوردته الورقة عن العلاقة بين التنمية والديمقراطية كما ركز على عدد من المحاور الرئيسة التي وردت بالورقة، ومن بينها تأثير التعليم على مشاكل مثل البطالة والعنوسة، وعلاقة ذلك بدور الشباب في التنمية في الوطن العربي، فضلاً عن موضوع الإقصاء الذي مارسته الأنظمة العربية وارتباطه بظاهرة الهجرة غير النظامية .. إلخ.

وأشار الأستاذ قنديل إلى أن ما قام به الشباب لكسر حاجز الخوف، يعطيهم حق المطالبة باستحقاقات سياسية واجتماعية، لكن ذلك لم يحدث، وانهار سقف توقعاته من التغيير الذي حدث في بلاده.

وبتقديره؛ فإن أخطر أمر يعاني منه الشباب، وكذا المجتمعات العربية، يتمثل في انهيار معدلات التعليم: "صحيح أن هناك ارتفاعًا في نسبة المتعلمين، لكن المشكلة تتمثل في وجود التكيف الهيكلي والخصخصة، فأصبح لدينا ما يسمى بالتعليم العام أو التعليم الرسمي، والأخير لا يجد قبولاً من الكثيرين".

وبرأي الأستاذ محمود قنديل، فإن انهيار مستوى التعليم تسبب في البطالة التي أدت إلى التطرف وإقصاء الآخر. وبالتالي لا بد من التأكيد على حق الشباب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في التعليم الجيد بصرف النظر عن طبيعة المؤسسة التي تتولى هذه المهمة.

وفي مصر تحديدًا، تسبب انهيار مستوى التعليم في ترسيخ الإقصاء، وتعميق معدلات الفقر والبطالة بصورة كبيرة.

وفيما يتعلق بالإقصاء السياسي وعلاقته بتحديات التكامل، وجد قنديل، أن الشباب خاصة في بلدان الربيع العربي أصيب بصدمة كبيرة، فقد كان متوقعًا أن يمثل بشكل أكبر، وأن يشارك في عملية صنع القرار، لكنه هُمش ولم يحصل على ما يناسب دوره .. ففي مصر مثلاً، جاءت نسبة الشباب في مجلسي النواب والشورى متدنية، رغم أن قانون الانتخابات خفض سن الترشيح للمجلس الأول إلى ٢٥ عامًا، والثاني إلى ٣٠ عامًا. وتكرر نفس الأمر في لجنة إعداد الدستور، حيث كاد صوت الشباب أن يغيب تمامًا عن صياغة الدستور المصري الجديد. والواقع أن الاستبداد في البلدان العربية هو الذي أدى إلى الفساد والبطالة والفقر، ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك تنمية في ظل هذا الاستبداد. ودعا الأستاذ قنديل إلي ضرورة إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الشباب العربي.

ثالثًا: اتجاهات النقاش

أكد أحد المشاركين أن الاستبداد والفساد هما المؤثران الرئيسان على الشباب العربي، كونهما ينتجان البطالة ورداءة التعليم، ومن ثم التطرف.

لاحظ أحد المتداخلين أن الورقة تجاهلت الأبعاد الثقافية والاجتماعية على أهميتها. كما ذكر أن الورقة تحدثت عن نظامين عربيين اقتصادي وتجاري، وإليهما يمكن أن يضاف نظام عمالة عربي، يزيل الحواجز القائمة على التشغيل بين الدول.

وعبر متداخل آخر عن حجم الإحباط التي يعانيه الشباب نتيجة استمرار مشاكلهم دون حلول رغم ما قدموه من تضحيات لتحقيق التغيير. وأضاف: "الشباب لدينا يعانون من مشاكل عديدة كالتي ذكرها الدكتور مروان، لكن هناك مشاكل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخرى ترتبط بطبيعة التعقيدات التي نفرضها نحن على الشباب، فنحن نزيد في سنوات الدراسة، ونضع عراقيل أمام الراغبين في مزيد من الشهادات، ثم يقضي الشاب – بعد ذلك كله – سنوات طويلة للبحث عن عمل. فكيف يستقيم ذلك؟.

"سبل تمكين المرأة في الواقع العربي"

خُصصت الجلسة السادسة من الندوة لمناقشة سبل تمكين المرأة في الواقع العربي، وقد رأسها الدكتور **موسى بريزات** المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن، بينما تحدثت فيها الأستاذة **هايدي الطيب** كبير الباحثين بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، تبعها تعقيب من الأستاذة أمينة أبو عياش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب.

واستهل الدكتور موسى بريزات فاعليات الجلسة بإشارة إلى أهمية موضوعها، عارضًا بعض الشواهد والمؤشرات على تردي وضع المرأة في البلدان العربية وعلاقة ذلك بالعدالة الاجتماعية وتطوير النظام الإقليمي العربي.

وقال رئيس الجلسة إن المرأة العربية كان لها دور كبير في التغيرات التي شهدتها المنطقة، لكنها لم تحصل على مستوى الحقوق ما يناسب عطاءها. كما أن ما حصلت عليه المرأة العربية مقارنة بغيرها حول العالم، ضئيل جدا. وأضاف: "أذكر هنا أن ١٠٢ منظمة حقوقية شاركت في مؤتمر عن حقوق المرأة في عمان وانتهى بإصدار "ميثاق عمان لحقوق المرأة"، وفيه الكثير مما يجب الاطلاع عليه.

أولا: ورقة العمل: "سبل تمكين المرأة في الواقع العربي"

الأستاذة هايدي الطيب

تجمع الأدبيات على عدد من التحديات التي تعيق تمتع النساء بحقوق الإنسان، يمكن إجمالها فيما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١. **التمييز**: وينتشر التمييز ضد المرأة في كل البلدان العربية بدرجات متفاوتة، سواء في مجالات التعليم، أو التوظيف وحرية التنقل أو تولي الوظائف العامة وبخاصة في المواقع القيادية، أو المشاركة في الحياة السياسية.

٢. **العنف**: ويأخذ العنف ضد النساء مظاهر متعددة في العالم العربي أبرزها، ختان الإناث، والعنف المنزلي بضرب الزوجات، والاغتصاب، والتحرش في أماكن العمل والأماكن العامة.

وتتضاعف هذه الظاهرات جميعها في حالات النزاعات المسلحة والهجرة الداخلية، ومخيمات اللجوء والنزوح، وبين العاملات المهاجرات وعاملات الخدمة المنزلية، والسجينات، ومن المؤسف أن هذه الظاهرات جمعيها منتشرة بشكل وبائي في العالم العربي.

٣. **قصور إدماج المرأة في التنمية**: في معظم البلدان العربية عبر الحد من قدرتها على التملك، والوصول للائتمان وتأسيس الاستثمارات الخاصة وأدوات توليد الأرزاق، وإغفال مساهمتها الإنتاجية في سياق الأعمال الأسرية (دور الفلاحة مثلا).

٤. **إشاعة نظرة سلبية للمرأة** في منظومة الثقافة والتعليم والإعلام، وتثبيت صورة ذهنية نمطية تحصر المرأة في دورها الإنجابي والوظائف المنزلية.

٥. **عجز كثير من الدول العربية عن توفير متطلبات الصحة الإنجابية** وتوفير المساعدة الطبية في حالات الوضع مما يؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات بين الأمهات.

وقد أدت هذه العوامل إلى تدني مكانة المرأة في المجتمع والحط من كرامتها، حتى أصبح النساء أفقر الفقراء، وشاع مفهوم تأنيث الفقر، وكذلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حرمانهن من الفرص المتكافئة في العمل.

وقد نجحت منظمات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها من القوى الاجتماعية المناصرة لحقوق المرأة في إثارة الوعي الاجتماعي بهذه التحديات، وفرضها على جدول أعمال الحكومات. وترتب عليها إصلاحات تشريعية وبرامج اجتماعية نجحت في إزالة بعض أوجه القصور، وخاصة في قطاع التعليم، ومكافحة ختان الإناث، وتشديد العقوبات تجاه بعض أشكال العنف ضد النساء، كما تعززت المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات التمثيلية من خلال نظام الحصص في كثير من البلدان العربية، ومراعاة تمثيلها في كثير من الحكومات العربية.

ورغم بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها بعض الحكومات العربية خلال العقد الماضي لتعزيز حقوق المرأة فإنها لم تف بالتزاماتها تجاه تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، كما لم تف بالتزاماتها النابعة عن انضمامها لاتفاقية مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

بل والأنكى، أن بعض الخطوات التشريعية الإيجابية وجدت مقاومة من المجتمع في ظل هيمنة ثقافة سلبية.

وبينما كان من المأمول أن ينهض الحراك العربي وما ترتب عليه من برامج إصلاحية سواء بين الدول التي شهدت ثورات أو تلك التي بادرت إلى إجراء إصلاحات. فمن المؤسف أن هذه الإصلاحات بقيت جزئية ولم تتدرج في إستراتيجية متكاملة، بل وبرز نمط جديد من التحديات يتجافى مع إسهامات المرأة في الحراك الاجتماعي والتضحيات التي قدمتها.

إذ استفحلت ظاهرات العنف ضد النساء في سياق الانفلات الأمني الذي ضرب العديد من المجتمعات العربية، مثل التحرش الجنسي، وظاهرة اختطاف الأطفال والنساء طلبًا للدية، وحالات الاغتصاب، وغيرها من أشكال العنف.

كما أدى تصدر التيار الإسلامي لواجهة العمل السياسي والتشريعي في بعض البلدان العربية، وتبنيه لنظرة محافظة تجاه المرأة - استنادًا إلى بعض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التفسيرات الدينية ذات الطبيعة الضيقة- إلى تراجع الآمال التي رافقت الحراك الاجتماعي في النهوض بحقوق المرأة، وصرفت جهود الحركة الحقوقية والنسائية إلى الدفاع عن المكتسبات القائمة، بدلاً من التركيز على تعزيزها.

وبينما بادرت بعض البلدان العربية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية عبر النصوص الدستورية والتشريعية، وزيادة حصتها التمثيلية في البرلمان ووصولها في بلد مثل تونس إلى النص على مبدأ المناصفة وليس الإنصاف، فقد عجزت الممارسات عن تنزيل ذلك في الواقع بسبب المنافسة الانتخابية وترتيب القوائم، وعدم دعم الأحزاب السياسية لهذا التقدم، وتخلي بلدان مثل مصر وليبيا عن مبدأ الحصة المخصصة للنساء في قوانينها الانتخابية.

واقتصرت الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان العربية لصالح المرأة في إطار الثورات والإصلاحات على توسيع برامج الضمان الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، دون أن تتطرق لمعالجة جذور المشكلات.

وتتطلب هذه التحديات وقفة جدية من جانب الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من أجل النهوض بالمرأة في المجتمعات العربية من خلال:

- دعوة الحكومات العربية لمراجعة تحفظاتها على الاتفاقية الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخاصة التحفظات غير الموضوعية وغير المحددة.
- دعوة الحكومات العربية لإجراء مواءمة جادة وحقيقية لتشريعاتها الوطنية على نحو يتسق والتزاماتها القانونية الدولية في مجال حقوق المرأة.
- دعوة الحكومات العربية لتبني وثيقة لجنة المرأة بالأمم المتحدة التي وسعت نطاق مفهوم العنف ضد المرأة على نحو يتجاوز صور العنف المادي والمعنوي بربطه بالجوع والحرمان من التعليم والحق في الترقي لوظائف قيادية والحماية من الفقر والاستغلال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- السعي لإصدار تشريعات تكفل حماية النساء من العنف، على غرار التشريع الذي تقدم به المجلس القومي للمرأة في مصر لتغليظ العقوبات على حالات العنف الجنسي بكافة أشكاله.
- الانتقال من مبدأ تمكين المرأة إلى فرض المساءلة على الحقوق المنصوص عليها في الدساتير والتشريعات المختلفة، سواء عبر المساءلة السياسية، أو من خلال استصدار تشريعات بذلك.
- التأكيد على دمج المرأة في خطط التنمية وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بتوسيع نطاق مبادرات إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الوطنية على نحو ملائم وفعال.
- تكثيف الجهود السابقة المتعلقة بتغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة في منظومة الثقافة والإعلام والتعليم.
- إطلاق سلسلة من الحوارات المجتمعية على المستويات الوطنية والإقليمية للتوعية بحقوق المرأة والتصدي للتفسيرات الضيقة للشرع الحنيف وللتقاليد والأعراف التي يتم التذرع بها للانتقاص من حقوق المرأة.
- دعوة منظمة المرأة العربية لبلورة إستراتيجية فعالة لمساندة ودعم وحماية المرأة في مناطق النزاعات المسلحة والاضطرابات.

ثانيًا: التعقيب

تحدثت **الأستاذة أمينة بوعياش** في بداية تعقيبها عن التفاوت القائم في البلدان العربية من حيث تمكين النساء، دون أن يقلل ذلك من اشتراكهن في نفس المشاكل تقريبًا، وأولها: عدم الحصول على حقوقهن كاملة، وعدم دمجهن بشكل كامل في مجتمعاتهن. وهذا الوضع يستدعي التدخل لإقرار حقوق المرأة على أرض الواقع، وهذا التدخل يأخذ خمسة أشكال تتمثل في :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* التمكين السياسي؛ إذ لا بد أن تشارك المرأة في إدارة الشأن العام، وذلك من خلال ما يسمى التمييز الإيجابي.

* التمكين القانوني؛ بمعنى أن يكون حصول النساء على حقوقهن من خلال نصوص ملزمة، وهذا يتحقق من خلال قوانين واضحة وصارمة تحمي النساء مما يتعرضن له.

* التمكين الثقافي والمعرفي، فالنساء هن الأكثر أمية، وهذا يسهل من تعرضهن للتهميش، وبالتالي لا بد من الارتفاع بمستوى المرأة الثقافي، ثم لا بد من الرقي بالثقافة الحقوقية في المجتمع كله.

* إشراك النساء في مساري التنمية والديمقراطية داخل دولهن من جهة وعلى المستوى الإقليمي من جهة أخرى.

* إزالة الالتباس بين الخصوصية والعالمية، فالخصوصية ليست نمطًا نسقيًا موحدًا في المنطقة ولكنه متعدد حسب الرؤى، بينما العالمية موحدة .. وعلينا أن نتوافق مع القيم الكبرى العالمية، ولا نستسلم للخصوصيات التي يتم توظيفها سياسيًا.

وتساءلت السيدة أمينة أبو عياش: ما هي محاور تطوير النظام الإقليمي؟ وما موقع تمكين المرأة منه؟. وأجابت على ذلك، بأنه لا يمكن عند الإجابة على هذا السؤال استبعاد تأثير الإسلام السياسي، كما لا يمكن إقصاء أو تهميش أي فئة، وهذا يعني ضرورة الالتزام بمنظومة قيمية متكاملة تقوم على المساواة واحترام التعددية، ومثل ذلك يمكن أن يفتح آفاق تطور هائلة.

ثالثًا: اتجاهات النقاش

استهل مشارك المناقشات بالإشارة إلى أن هناك بعدًا آخر للتمكين يتمثل في الاقتصاد، وبتقديره أنه بدون اقتصاد قادر على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، بمن في ذلك النساء فإنه سيتعذر تحرير للمرأة أو نيل حقوقها.

ونبهت مشاركة إلى أن مشكلة التشريعات الاجتماعية لا تــزال تمثل عقبة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أمام تمكين المرأة، فمثلاً عندما دخلت المرأة مجلس الأمة الكويتي تم تشكيل لجنة لتحديد الحقوق الواجب إقرارها للنساء. وبتقديرها؛ فإن التهميش في بعض الأحيان قد يستهدف فئات بعينها بعيدًا عن الجنس. ومن جهة أخرى، ينبغي العمل على تعديل الصورة السلبية التي تقدمها مناهج التعليم عن المرأة والرجل، لأن هذه المناهج ترسخ وضعًا متدنيًا للنساء وتحط من قيمتهن، حتى إن النساء أنفسهن صرن متشبعات بهذه النظرة، بغير وعي.

وذكر مشارك أنه يجب أن يؤخذ التطور الذي لحق بحقوق المرأة العربية خلال العقود الماضية في الحسبان، ففي السعودية مثلا: كنا نعيش ضائقة مالية بعد توحيد المملكة، لكن كانت هناك إرادة سياسية لدفع مسيرة التعليم النسائي، الأمر الذي حقق في نهاية المطاف نتائج جيدة. كما تطور حق المرأة في التوظيف، وأصبحت تحصل على نفس ما يحصل عليه الرجل.. كما يعد هناك فارق بين رجل وسيدة في برنامج الابتعاث، كما أن المرأة السعودية فاعلة جدًا في المجتمع المدني. وتشارك في عضوية مجلس الشورى، وتوجد خطط طموحة لمزيد من تمكين المرأة. أما فيما يتعلق بمسألة الخصوصية الثقافية، فأود الإشارة إلى أن المجتمعات المتقدمة أيضا لديها هاجس الخصوصية، وهي لا تخفي ذلك.

وأبدت مشاركة إشفاقها على المرأة العربية نظرًا لعدم وجود حوار تشارك فيه النساء. وأشارت إلى أن بعض الدول العربية حققت تقدمًا في مجال حقوق المرأة، لكنها في بلدان أخرى مازالت محرومة من أبسط الحقوق كقيادة السيارة مثلا، كما أن هناك شيوخًا يفسرون النصوص الدينية لصالح النظرة الرجولية. ودعت "النساء العربيات إلى إجراء حوار يقفن من خلاله على مشاكلهن، ويمارسن بعده ضغطًا لتحسين الوضع.

ونوه **مشارك** بما حققته المرأة العراقية على صعيد المشاركة السياسية حيث ينص القانون على أن تشغل المرأة ربع مقاعد البرلمان، كما شغلت المرأة خلال السنوات العشر الماضية ٦ مناصب وزارية، غير أن ذلك لم تنعكس آثاره

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على وضعها، بل على العكس تدهور وضع المرأة مقارنة بالأربعينيات مثلاً. وأكد أن "النصوص القانونية وحدها غير كافية، ففي العراق قوانين مناصرة للمرأة، لكن المشكلة تكمن في الثقافة المتخلفة".

ولفتت مشاركة النظر إلى أن قضايا النساء دائمًا تواجه في الندوات والمؤتمرات بالشريعة الإسلامية، في حين أن ذلك لا يتم مع قضايا أخرى مثل: أطفال الشوارع، الفقر، البطالة ... إلخ. كما أشارت إلى أن بعض القيود التي ستفرض على الجمعيات الأهلية سيؤدي إلى تقييد حركة المنظمات الحقوقية، في الوقت ذاته يلاحظ أن كل الأحزاب، وليس الإسلامية فقط، لا تعطي المرأة مكانًا متقدمًا في قوائمها الانتخابية، وهذا يقلل من تقدم وضع المرأة. ودعت إلى عقد تحالفات وطنية بين المنظمات النسوية العربية لتنادي بنفس الفكر والمنهج، ومن ثم تتمكن من مواكبة تحديات العصر، بدلاً من العمل المتفرق القائم منذ ١٠ سنوات.

وأشار مشارك لما يحدث في تونس منذ قيام الثورة حيث يدور الحديث عن عودة تعدد الزوجات الملغي قانونًا منذ عام ١٩٥٧، وعن ختان الإناث. وأضاف أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية متأخرة جدًا، فباستثناء حزب واحد لا تتولى المرأة قيادة أي تنظيم سياسي، كما أنها بعيدة عن قيادة الهيئات النقابية والاجتماعية، وهذا الأمر يستدعي التوقف، حتى تصل المرأة إلى حقوقها، ومن ثم يرتقي المجتمع كله .

وذكر مشارك أن هناك سياسات تمكين قائمة فعلاً وآتت ثمارها في العديد من المجالات، مطالبا المنظمات النسائية العربية بأن تعمل على حماية الخصوصية الثقافية بدلاً من الدعوة لتخطيها. وبتقديره فإن الخصوصية الثقافية لا تعني التنازل عن حقوق النساء، لأنها بالأساس تحمي هذه الحقوق. وعلينا أن نوجد حماية لحقوق النساء، ولكن في إطار منظومتنا الثقافية والقيمية".

وذكرت مشاركة أخرى أن دور المرأة يمثل العامل الأساسي في الحصول على حقوقها، خاصة وأن القوانين وأولها دستورنا الأبدي (القرآن) قد حمى هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحقوق. وبتقديرها، فإن الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في تشويه صورة المـــرأة، دون أن يظهر جوانبها الإيجابية. وفي تقديرها أن المرأة العربية حصلت على حقـــوق تتفوق بها على المرأة الغربية، وفي عُمان مثلا تعمل المـــرأة والرجـــل كجنـــاحي الطائر، لا غنى لأحدهما عن الآخر".

وذكر مشارك أن هناك عوامل سوسيوثقافية تعوق حصول النساء على حقوقهن، ومن ذلك الصدام الدائم بين الخصوصية والعالمية، وفي تقديره أن هناك سبيلين، فإما أن ننضم للمنظومة الكونية لحقوق الإنسان أو نبقى خارج العالم". والمطلوب لتمكين النساء وجود إرادة سياسية تحدث مقاربة للنوع الاجتماعي في مختلف السياسات، مع تفسير النص الديني غير القاطع لصالح تمكين المرأة. وذلك لأنه "لا ديمقراطية ولا تنمية ولا تقدم بدون المرأة".

وذكرت مشاركة أخرى أنه من الخطأ تحميل المجتمع الذكوري كل مشاكل النساء، فالمرأة تستطيع أن تحسن وضعها بنفسها، ففي السودان مثلاً تمكنت النساء من التفوق على المستوى التعليمي، حتى إن بعض مـــدراء الجامعـــات وضـــعن قرارات غير معلنة لمنع البنات من تجاوز نسب معينة. وبتقديرها، فإن للمرأة دورًا كبيرًا في عملية التمكين، فبدلاً من المطالبة بالحق لا بد أن تقوم المرأة بدورها في تحقيق التمكين الثقافي والمعرفي الذي يجعل الحق متاحًا بشكل تلقائي، وذلك مـــن خلال أدوارها كأم ومعلمة وأخت.

ولاحظت مشاركة أخرى أن تيار الإسلام السياسي يعود بالمرأة العربيـــة للخلف من خلال التركيز على قضايا معينة، كعدم جواز السفر دون إذن الرجـــل، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي توقعها .. إلخ.

وأوضح مشارك أن العالم العربي والإسلامي يوجد في أسفل سلم الترتيب العالمي في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، كما أن دولنا تعمل على تقنين الأوضاع المناهضة لحقوق الإنسان، وأوضح مثال على ذلك هو قانون الجمعيات في مصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبرأيه فإننا نكتفي بإصدار القوانين دون أن ننتبه إلى أن هنـــاك عوامـــل أخـــرى للتمييز ضد النساء.

في ردها على المداخلات، أوضحت الأستاذة **هايدي الطيب** أنها تتفق مع مطلب التمكين الاقتصادي. كما أشارت إلى أن الخصوصية الإسلامية لا يمكن أن تبرر الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة العربية. ودعت إلى المراجعة الذاتية لمكونات العقل العربي في نظرته لمشاكل المرأة، معتبرة أن استمرار هذه العقلية سيؤدي لكارثة، خاصة في بلدان الربيع العربي.

أما الأستاذة **أمينة بوعياش**، فرأت أن استمرار الحوار بين منظمات المجتمع المدني العربية والحكومات تمثل بداية لخلق مسارات جديدة لتمكين المرأة. كما أشارت إلى أن التربية مجرد محور في منظومة التنمية، ولا يمكن الرهان عليها وحدها، بدليل أن دولاً عربية تتمتع بدرجة من التقدم التعليمي، ومع ذلك تتعرض النساء فيها لانتهاكات.

وبالنسبة لقضية الخصوصية، أشارت السيدة بوعياش إلى أن التقاليد والعادات أسسها المجتمع، وبالتالي فهي تتغير مع تطور المجتمع، ما يعني أن فكرة الخصوصية يجب أن تنصرف إلى جوهر الأشياء وليس شكلياتها، والجوهر المؤكد هو احترام حقوق المرأة وكرامتها. وخلصت إلى ضرورة أن يأخذ العرب مصيرهم بأيديهم ليكونوا شركاء للعالم ومتوافقين معه في الجانب الحقوقي، مثلما هم متوافقون في القضايا السياسية والاقتصادية.

***

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

تطوير آليات جامعة الدول العربية في واقع متغير

* تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية

د.عبد الباسط بن حسن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تطوير آليات جامعة الدول العربية في واقع متغير
الفرص والتحديات

تفرد هذا المحور بورقة عمل واحدة، أعدها الدكتور **عبد الباسط بن حسن** رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، وعقب عليها الدكتور **بطـــاهر بو جلال** الحقوقي البارز في القانون الدولي الإنساني، واستغرقت مناقشتها جلـــسة واحدة، وأدار الحوار فيها الدكتورة **علياء الدالي** رئيس المركز الإقليمي لبرنـــامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد استهلت الدكتورة الدالي فعاليات الجلسة بتوضيح أهمية موضـــوعها، وأهمية مشاركة الحاضرين في المناقشة.

ورقة العمل: تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية

الدكتور عبد الباسط بن حسن

تتبع صعوبة موضوع هذه الورقة من أنها مطالبة باختزال كـــل الـــروئ والأطروحات الخاصة بإصلاح منظومة جامعة الدول العربية، والعزاء الذي يمكن تقديمه – إن هي لم تف بهذه المهمة – يكمن فيما تم عرضه عبـــر أوراق أخـــرى عرضت للموضوع من مختلف المقاربات، وجميعها يصب في ذات الجدول الـــذي أحدث عنه.

سأبدأ بمقولة دونها الفيلسوف الألماني نيتشه في سنوات حياته الأخيـــرة، وبالتحديد خلال فترة مرضه النفسي، ومفادها: كم من الأجوبة ستبقى بـــلا أســـئلة وهي مقولة – على غرابتها – تتصل بالجملة الأصلية وهي: كم من الأسئلة ستبقى بلا أجوبة! والتي تصلح مدخلاً لطرح مجموعة من الملاحظات التي أود التحـــدث فيها.

سأتحدث عن مجموعة نقاط رئيسة، تتمثل في:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا : أن الأسئلة الأساسية التي تطرح اليوم حول مسألة الإصلاح الخاصة بمنظومة الجامعة العربية تفتقد للوضوح المفاهيمي، فنحن لا نعرف: هل نتحدث عن تغيير، تطوير، تعزيز، نهوض؟ ولكل منها – كما نعلم – رؤى ومسارات متباينة.

ونعرف أن السعي لإصلاح الجامعة العربية تضمن محاولات متعددة على مر العقود، سواء من جانب الحكومات أو منظمات المجتمع المدني أو الشعوب، غير أن السؤال الأساسي الذي ظل مطروحًا في كل هذه المحاولات هو: ما الرؤية التي يمكن أن تنتظم فيها مطالب الإصلاح بمستوياتها المتعددة، والتي يمكن أن تجمع كل هذه المفاهيم وتتضمن السياسي والاقتصادي، الحكومي والشعبي؟ هذا سؤال أساسي.

ثانيًا: يرتبط بذلك سؤال لا يقل أهمية هو سؤال السياقات، فكل محاولة إصلاح جرت في سياق تاريخي له معطياته، وبطبيعة الحال فإن ما كان يطرح في الخمسينيات يختلف عما كان يطرح في التسعينيات، ولذلك علينا قبل البدء في التفكير بماهية الإجراءات، أن نتساءل عن الأدوات المعرفية التي بحوزتنا، باعتبار ذلك خطوة أساسية لبلورة رؤية لسياقنا الحالي..السؤال هو: من يملك هذه الأدوات؟، ثم من ذا الذي ينتج هذه المعرفة؟، بل هل نحن أصلاً ننتج مثل هذه المعرفة؟

علينا أن نتفق على أن السياق الحالي سياق ثورات، كما يجب علينا أن نفهم مفردات هذا السياق ونضعها جميعًا في إطار واحد..هناك مشاهد تغيير ومشاهد خوف وغيرها، وعلينا أن نفهم ما يحدث كي تتضمنه رؤيتنا.

هنا أقول إن الثورات العربية، وكلمة ثورة تعني أن كل الاحتمالات مفتوحة، تثير تحديًا كبيرًا، ذلك أنها أعادت فتح الزمن العربي على التاريخ، فكل ما طالبت به الشعوب العربية -على مر الأجيال- انتقل من فضاء الأمنيات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والرغبات والمطالب إلى مجال الحركة. الثورات العربية وضعتها في مسار تاريخي، ما يعني أنها أصبحت مطلبا لن يمحى مهما كانت المصائر، ولذلك رفع المواطن العربي في العديد من الساحات شعارًا معبرًا عن ذلك وهو: لا خوف بعد الآن.

لقد جربت الشعوب العربية معنى الكرامة، ولم يعد بقدرة أي قوة أن تمنعها من التأثير في المسارات التاريخية لأوطانها.

ثالثًا: علينا أن نتفق على أن هذه الشعوب تطرح مطالبها لا كمجرد شكل من أشكال التعبير، وإنما كي توضع في أجندة الحكومات، وهذه المطالب تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة وفي سياقات متباينة، لكن جميعها تحمل نفس المعنى، وهو أن "الشعب يريد"، وهي – فضلاً عن ذلك – تشعرك بأن الشعوب العربية تتوحد مجددًا حول مطالب واحدة. والحق أن مثل هذه المطالب غير قابلة للتأجيل، لأنها خرجت من الصندوق الأسود لتفرض نفسها على مسار التاريخ.

الأمر الآخر المهم في هذا السياق هو أن الهوامش في البلدان العربية انفتحت على المتن، فقبل الثورات العربية كان يمكن أن نرى تهميش النساء والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء في ظل حكم الزعيم الأوحد أو الحزب المهيمن، وكان التهميش يتم بأدوات قانونية وقمعية وغير ذلك. أما الآن، فالمجموعات المهمشة، وفي مقدمتها مجموعات الشباب، باتت تتحرك في المتن وتعرض مطالبها بلغة جديدة قد لا تفهمها الأجيال السابقة. هذه المجموعات تطالب بوضوح بإنهاء زمن الاحتكار والانتقال إلى عصر التعددية والمساواة.

اليوم، تشهد البلدان العربية مشاركة من جانب المحرومين السابقين، وهؤلاء يطالبون بنصيبهم من الثروات العربية، ويثيرون العديد من التساؤلات عن علاقة المحلي بالإقليمي والإقليمي بالدولي والسلطة بالمجتمع .. إلخ. وبطبيعة الحال، تنتظر تلك الأسئلة أجوبة، وستبقى كذلك، لكن الفارق الذي أحدثته الثورات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هو القضاء على احتكار أدوات الإجابة عليها، فالإجابة الآن تتطلب الـذهاب مـن شرعية الرئيس الواحد والحزب الواحد إلى شرعية التوافق والحوار.

والمؤكد أنه لا يمكن لكل هذه القضايا أن تحل إلا إذا فتحنا مختبرًا إقليميًا ووطنيًا للبحث عن التوافقات الكبرى، وهنا أقول إن جامعة الدول العربية يمكن أن تكون ساحة لمثل هذه التوافقات.

إذا تحدثت عن محاولات إصلاح منظومة الجامعة العربية، فـلا بـد أن نتذكر أنه كانت هناك محاولات سابقة وفي سياقات مختلفة لتحقيق هذا الإصلاح .. بعض هذه المحاولات ركزت على الجانب السياسي، والبعض الآخر اهتم بالجانب الحقوقي، وهناك من نظر للأمر من المنظور الثقافي، بل والأمنـي أيـضًا. وقـد أثمرت هذه المحاولات بعض النتائج على أكثر من صعيد، وصولاً إلـى "إعـلان الدوحة" الذي يظهر نضجًا أكبر في بعض القضايا، والشاهد على ذلك ما جاء في نصوصه عن فكرة المواطنة وكونية حقوق الإنسان.

مع ذلك، يلاحظ أن كل هذه المحاولات بقيت تتردد بين مجموعة عوائـق يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

(١) تردد بين العزلة والاندماج، فالمفترض أن أي منظمة إقليمية تـسعى لتحقيـق الاندماج بين وحدات مختلفة، وهذا الأمر جربناه في العديد من المراحل في المنطقة العربية (قيام الدولة الحديثة كان نوعًا من الاندماج في حركة التـاريخ)، غيـر أن الجامعة العربية لم تفعل ذلك في كل المجـالات، وبقيـت لـديها فئـات مهمـشة ومعزولة.

جاء ذلك نتيجة ما سبق ذكره عن احتكار أدوات المعرفة، في ظل سـيادة الرأي الواحد والأيدولوجيا الوحيدة والزعيم الواحد على مسار التاريخ، وهو أمـر توازى مع أحادية أخرى تمثلت في أن دولة ما تولت تحديد اتجاه النظام العربي.

يعني ذلك أن محاولات إصلاح منظومة الجامعة عانت هي الأخرى مـن تغييب التعدد لصالح الأحادية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(٢) تردد بين العنف والسلم، ذلك أن معظم النزاعات داخل هذه المنظومة جرى التعامل معها بالحلول العنيفة، نتيجة غياب حلول التعدد التي توفرها العملية السلمية، بقول آخر: لم تكن لدينا أدوات لحل الصراعات، بل لم نطور الأدوات التي كانت بحوزتنا ، كما لم نطور الأخلاقية السياسية التي نحتكم إليها.

في تقديري أن ما سبق كان أمرًا طبيعيًا، لأننا لم نجب على السؤال/ المطلب الرئيس وهو الخروج من زمن الاستبداد إلى زمن الحرية. من زمن الهيمنة والإقصاء والتهميش إلى زمن الحرية التي يمكن من خلالها أن نبني فضاء مشتركًا.

إن الأخذ بمفهوم الحرية يمكن أن يترجم إلى أساس لوضع منظومة عربية لحقوق الإنسان تحل مكان المشاكل القائمة حاليًا، وخاصة البطالة والفقر والفساد ...إلخ.

يقودني ذلك للقول إنه يجب على الجامعة العربية قبل أن تفكر في إصلاح المؤسسات أو أي إجراءات على هذا النحو أن تطرح الأخلاقية السياسية التي يستند إليها للنقاش، وهذا يستدعي العودة إلى الوثيقة المؤسسة (الميثاق) لتبنيه على أسس واضحة لبناء العمل المشترك تتمثل في: الحقوق، الحريات، التعددية، الديمقراطية، المواطنة، المشاركة الديمقراطية.

هذه المفاهيم يجب أن يتأسس عليها النص المؤسس من أجل إعادة سريانه، بما يعيد الأمل للشعوب، كما يعيدها إلى المسار التاريخي الصحيح.

بمعنى آخر، تعد عملية إعادة تأسيس النص مرحلة أولى من أجل إعادة فتح الحوارات التاريخية الكبرى على مستوى الجامعة العربية، بحيث تكون الجامعة أحد الأطر المفتوحة لحوارات تستجيب لمطالب المواطن العربي، وذلك بمشاركة النساء والشباب والمعاقين، وغيرهم من الفئات المهمشة سابقًا، فضلاً عن القوى المؤثرة كالمجتمع المدني والقطاع الخاص ...إلخ.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قد يقول البعض إن الشعوب العربية غير ناضجة لذلك، لكن الرد على ذلك لا يحتاج جهدًا كبيرًا فهذه الشعوب هي التي قامت بالثورات (دون أن تسأل عن المآل الذي جرى لاحقًا) التي نقلت المطالب من خانة الرغبات إلى حركة التاريخ. وقد وقفنا في المعهد العربي لحقوق الإنسان على هذه القدرة من خلال عمل قمنا به في المعهد و استطلعنا من خلاله آراء آلاف المواطنين، الذين وافقوا على دسترة المطالب التي تحدثت عنها سابقًا .

ومن المهم أن يشارك الناس في حوارات إصلاح منظومة الجامعة العربية، مع ضرورة أن تكون عملية إصلاح المؤسسات شفافة، بحيث يعرف المواطن العربي ماذا يحدث ويقدم رأيه فيما يجب أن تكون عليه هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق، يدهشك أن الدول العربية منضمة إلى المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وكثير منها منضم للمنظومة الإفريقية، لكنها لا تشارك في المنظومة العربية. ولذلك لا بد أن نحدد لأنفسنا منظومة حقوقية عربية واضحة المعالم تحدد أدوار المؤسسات وفقًا للنص المؤسس الجديد. وفي مثل هذه المؤسسات يمكن أن يتم إيجاد فضاءات سياسية مشتركة في مختلف المستويات، بما في ذلك الاقتصادي والاجتماعي...إلخ .

علينا أخيرًا أن ندخل في مجال إنتاج المعرفة، فبدون القيام بذلك لن نحقق شيئًا. وتقديري أن فشلنا في هذا الجانب هو الذي أنتج الإشكالية الخاصة بموقفنا من "كونية حقوق الإنسان"، ذلك أنه تم التعامل مع حقوق الإنسان بذات المعيار الذي نتعامل به مع كل شيء مستورد، فصارت متساوية في الوعي الشائع مع "الجبن" و"اللحم" المستورد.

ثانياً: التعقيب:

في تعقيبه اتفق **الدكتور بطاهر بوجلال** مع جل ما جاء في الورقة، ولذلك وصف النقاط التي تحدث عنها بـ"محاولة للإضافة"، أو لتأكيد ما أوردته الورقة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفرق الدكتور بطاهر بين الإصلاح و التطوير، فالأول يعني أننا نعترف بوجود جوانب فساد في منظومة العمل أو المؤسسة ، بينما الثانية تعني سلامة الأسس والحاجة إلي تحديثها بما يلائم العصر، لكنه اختار التحدث – من باب الدبلوماسية – عن التطوير عوضًا عن الإصلاح.

وعموما يمثل التطوير سيرورة تاريخية للبقاء والتأقلم، كما أنها حاجة لكل المؤسسات على نحو ما حدث في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وغيرهما، لكن هذه السيروة لا تتم من تلقاء نفسها، إذ لابد من توافر إرادة تحركها. والإصلاح لا يكون رد فعل وإنما عن قناعة وتخطيط، لأن أي إصلاح بدون تخطيط يعني الدخول في فوضى.

أيضًا، الإصلاح لا بد أن يكون شاملاً، فلا يمكن لعملية الإصلاح أن تكتمل إذا استثنت جانبًا، ومن الضروري أن يكون هدفه هو المواطن العربي ورفاهيته.

فضلاً عن ذلك، يشترط لنجاح عملية الإصلاح أن تكون شعبية، لأن حصر هذه المهمة في القاعات المغلقة لن يحقق أي نتيجة.

أخيرًا، لا بد من التنويه إلى أن هناك مجموعة من النظم في المنطقة، فهناك نظم مناطقية كالاتحاد المغاربي، وهناك أنظمة متقاطعة مع النظام العربي ومنها الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فهل ستكون هذه المنظمات التي تتبنى إستراتيجيات متباينة داعمة لتطوير النظام الإقليمي العربي أم معوقة له؟

وتطرق الدكتور بطاهر إلى أن هناك علاقة جدلية بين العالمي والإقليمي في مجال دعم منظومة حقوق الإنسان، ففي بعض الأحيان لعبت النظم الإقليمية دور الممهد لإقرار حقوق معينة، وفي أحيان أخرى حدث العكس.

ورأى الدكتور بطاهر أن منظومة حقوق الإنسان العربية لا يمكن لها أن تحقق التطور المنشود إذا لم ترتبط بالاستقرار الإقليمي، وكما هو معلوم فإن المنظومة العالمية لحقوق الإنسان ظهرت نتيجة الحربين العالميتين من أجل حماية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستقرار ومنع الحروب. وكما نعلم أيضًا، فإن هناك نظامين إقليميين لحقوق الإنسان في أوروبا، الأول هو مجلس أوروبا، والثاني هو الاتحاد الأوروبي، فمن أراد الانضمام للاتحاد الأوروبي عليه أولاً أن يلتزم باتفاقيات حقوق الإنسان المؤسسة لمجلس أوروبا.

ووفق الدكتور بطاهر، فإنه ينبغي على الحقوقيين العرب أن يستفيدوا بالإرادة التي تجلت في القمة العربية الأخيرة، والتي صدرت عنها قرارات مهمة جدًا بشأن المواطنة، كما دعا إلى عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني العربي لإصلاح النظام الإقليمي العربي. لقد سبق للعرب أن أهدروا كثيرًا من المحطات المهمة لإقامة منظومة عربية لحقوق الإنسان.. مثلاً: أهدرنا فرصة إعداد ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥، فلم ينص على حقوق الإنسان العربي، وأهدرنا فرصة تأسيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨، والتي أعطيناها بعض التخصصات، ونزعنا منها الصلاحيات .. وفي مرة ثالثة، أهدرنا فرصة إعداد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي اعترضت عليه بعض الدول، حتى أصيب البعض باليأس من إصلاح النظام العربي. وفي عام ٢٠٠٤، أهدرنا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان فرصة النص على حقوق معينة وآليات تنفيذية والتزامات محددة.

واعتبر الدكتور بطاهر أن "محطة ٢٠١٣" يجب ألا تضيع من منظمات حقوق الإنسان العربية، مشيرًا إلى أنه يجب أن تكون مطالب الإصلاح كلية، فنحن لا نملك اتفاقية للتعليم، ولا اتفاقية لحقوق الأطفال أو للحماية من التعذيب .. نحتاج إلى اتفاقيات تفصيلية في كل هذه الأمور، التطوير يجب أن يطول كل ذلك، فضلاً عن ضرورة النص على آليات: وقائية، رقابية، عقابية.. فبدون هذه الآليات لن يكون للنصوص أي فائدة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثًا : اتجاهات النقاش

استهل أحد الحاضرين النقاش، بالإشارة إلى أن الجامعة العربية تظل ممثلة للحكومات العربية ولا علاقة لها بالشعوب، ولذلك اقترح أن يتم توسيع العضوية فيها لتشمل الحكومات وممثلين للشعوب. ورأى أن توقيع الدول العربية على اتفاقيات حقوقية يجب أن يرتبط بإلزام واضح بالتنفيذ سواء أمام المجتمع الدولي أو أمام شعوبها . وبتقديره فإنه إن لم يؤثر التغيير الحاصل على الخريطة العربية على الجامعة العربية، سيظل وضع الأخيرة على بؤسه.

وقال متداخل آخر إن العرب يحتاجون لتطوير آليات عمل جامعة الدول العربية ليكون هناك تناغم بين الشعوب والحكومات، وقد أخذت الجامعة بفكرة التمثيل الشعبي من خلال البرلمان العربي.. تمثيل الشعوب يعني أن هناك فرصة للمشاركة في تحديد مستقبل العرب جميعًا.

إن تقوية الجامعة العربية سيكون لصالح الشعوب العربية، ودعا للبحث عن مشروع عربي جامع وواضح المعالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. واستهجن ضعف الموقف العربي تجاه محنة الشعب السوري، معتبرًا أن الصمت على الجرائم التي يتعرض لها هذا الشعب سيؤدي إلى مزيد من الضحايا. كما أنه يؤسس لقبول أوضاع مماثلة في بلدان أخرى. وطالب باختيار يوم ١٢ يونيو/ حزيران يومًا شعبيًا عربيًا للتنديد بجرائم القتل الجماعي التي تشهدها سوريا.

ورأت مشاركة أن طبيعة تكوين الجامعة العربية كإطار للحكومات يفقدها تمثيل القوى الفاعلة في الواقع العربي، ومن ثم يفقدها فعاليتها، ولذلك فإنه لا بد من وجود إرادة سياسية صادقة لجعلها مكانًا لتمثيل الشعوب لا الحكومات. وبتقديرها؛ فإن هذا التحول صار ضرورة في ظل الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية.

بينما أبدى مشارك آخر اتفاقه مع ما جاء في الورقة، فقد رأى أن تطوير عمل الجامعة العربية لن يتم إلا بالتعرف على معوقاتها الواقعية لا مجرد طرحه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كمطلب. وبرأيه أن هذا التطوير يحتاج إلى نقاش مفتوح تشارك فيه الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

وركزت مشاركة على التضاد القائم بين الخصوصية والعالمية كمعوق لتطوير أداء الجامعة العربية في مجال حقوق الإنسان، موضحة أن هذا المشكل نابع من تضاد تاريخي بين المتشبثين بالماضي بكل ما فيه والراغبين في اللحاق بالغرب. ورأت أن الحل يأتي أولاً بحسم هذا التضاد، من أجل وضع تصور فعال للعلاقة بين الذاتي والعالمي، في إطار وعي بالحاضر واحتياجاتنا كشعوب.

وأشار مشارك إلى هناك أن قرارًا صدر من المجلس الوزاري العربي بتضمين نص بميثاق الجامعة العربية باحترام وتعزيز وحقوق الإنسان، لكن هناك تأجيلاً مستمرًا لتنفيذ هذا المطلب لأسباب غير مقنعة. وأوضح أن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ناقشت تقارير ثلاث دول فقط هي: الأردن والبحرين والجزائر، وقد قامت، وفق الآليات المعتمدة داخل الجامعة بنشر هذه التقارير على موقعها الإلكتروني، وطلبت من منظمات المجتمع المدني تقديم تقارير موازية، لكن أيا منها لم يتقدم، بخلاف ما تقوم به عند التعامل مع الأمم المتحدة.

ونوه مشارك آخر إلى أن موضوع تطوير آليات الجامعة العربية في ظل حالة التعقيد والاستقطاب الذي تحياه المنطقة العربية، يستدعي قبل كل شيء أن يتم الوفاء أولاً باحتياجات الشعوب العربية على الأصعدة كافة. وأضاف: "من المهم أن نلاحظ أن ميثاق الجامعة العربية يرسخ للتناقض وليس للتقارب"، وهذا يجعل من التطوير عملية شاملة تطال النظام الإقليمي العربي برمته وليس حقوق الإنسان وحدها، وبحيث تشعر كل الدول بأن لها مصلحة في ذلك. وقال إن ذلك لن يتم إلا بحراك شعبي.

وفي تعقيبه على آراء المتداخلين ركز الدكتور **عبد الباسط بن حسن** على ثلاث نقاط تتمثل في :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- أن الورقة ركزت على أن الإصلاح لا يمكن أن يتم دون تحديد مبادئه العامة، مع التأكيد على أن هذا الإصلاح يمثل مسارًا قابلاً للنجاح والفشل.

- أن الحديث بنظرية الأبيض والأسود في قضية حقوق الإنسان يمثل حدية مرفوضة، لأن المطلوب هو التعامل مع الأمر باعتباره عملية قابلة للتطور من خلال تحديد الآليات والقضايا والفاعلين. وتوضيحًا لوجهة نظره أشار إلى أن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تأسست بإمكانية بسيطة جدًا، لكنها تمكنت من التطور السريع نتيجة وجود رؤية وآليات وإرادة. ولم تمنع ظروف إفريقيا اللجنة من التطور، حتى صارت اليوم مصدر فخر للقارة بكاملها.

- أن قضية المعرفة مهمة جدًا، وهي تثير الكثير من الجدل، ذلك أن المعرفة الخطأ تؤدي لقراءة خطأ ومن ثم أعمال خاطئة؛ فمثلاً من قرأ نتائج الانتخابات التونسية وحللها لم تكن لديه المعرفة الصحيحة بالوضع في تونس .. إن عدم وجود المعرفة يؤدي إلى انعدام فرص العدالة.

- أن الخصوصية تستعمل إما لإثبات أننا أصحاب تاريخ في مجال حقوق الإنسان أو لضرب الأقليات.

- ختامًا أقول، نقلاً عن سياسي قضى١٠سنوات في سجون الديكتاتورية، إنك تستطيع أن تقتل إنسانًا، لكنك لا تستطيع أن تغيره. والشعب التونسي -مثلاً- لم يخرج على بن علي لمجرد أنه كان ديكتاتورًا، وإنما لأنه حاول تغيير طبائعهم.

أما الدكتور **بطاهر بوجلال**، فركز في رده على النقاط التالية :

- أن الحكومات جاءت لتخدم الشعوب وليس العكس، إذًا من واجب الحكومات خدمة الشعب، ولذلك اتجهوا في أوروبا لجعل اتفاقيات حقوق الإنسان مرجعية تفوق دساتير الدول الأعضاء.
- أن الشعوب العربية تلام، إن هي بحثت عن آلية عربية لحماية حقوق الإنسان، على الرغم من أن مثل هذا المسعى جزء أصيل لها، بل إن هناك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من يعيب على المواطن العربي استعمال الآليات الدولية لمقاضاة حكومته،
رغم أنه ممنوع من اللجوء لمحكمة العربية.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ختام الندوة

البيـــــان الختـــامي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البيان الختامي

الندوة الدولية حول

التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي

في حدث متميز يجمع بين ممثلي الحكومات العربية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وبتنظيم مشترك من جانب جامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، عُقدت في مقر جامعة الدول العربية الندوة الدولية حول "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي" يومي ٩ و١٠ مايو/ أيار ٢٠١٣.

شارك في أعمال الندوة الدولية ممثلون عن الحكومات العربية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأكثر من ٣٠ منظمة عربية غير حكومية، كما شارك ممثلون عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية دولية، والبرلمان العربي ومشرعين، وقيادات فكرية، ودبلوماسيون عرب وأجانب، وخبراء دوليون، وبمشاركة فعالة من مسئولي قطاعات الأمانة العامة في جامعة الدول العربية.

ترأس الندوة الدكتور "**بطرس بطرس غالي**" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وافتتحها الدكتور "**نبيل العربي**" الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور "**علي المري**" رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأستاذ "**علاء شلبي**" أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والسيدة "**ماريا الفاريز لاسو**" نائب مدير منظمة اليونسكو.

وعبر المشاركون عن تقديرهم واعتزازهم بما جاء في الكلمات الافتتاحية من مساهمات موضوعية وبناءة للقضايا التي تعالجها الندوة ورؤيتهم لعالمية حقوق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أو المقايضة، وألا تكون خصوصيات المنطقة وسيلة للتهرب أو الصدام بل للتكامل والمراعاة.

وتدارست الندوة عبر سبع جلسات عمل: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، والمواطنة والتنمية كأسس للعدالة الاجتماعية، وتطبيقات الحوكمة (الحكم الرشيد)، ومهام الانتقال الديمقراطي وعلاقتها بالحكم الرشيد، والشباب وتحديات التكامل التنموي العربي، وسبل تمكين المرأة في الواقع العربي، وفرص تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

واستعرضت الندوة أوراق عمل ثرية وتعقيبات رصينة، أعقبها نقاشات معمقة عكست الاهتمام بموضوعات الندوة من واقع خبرات وتجارب ورؤى متنوعة اتسمت بالجدية والموضوعية، ووضعت في اعتبارها تطلعات المجتمع العربي للتنمية والديمقراطية والأمل في تطوير النظام الإقليمي الرسمي بعد الحراك الشعبي العربي. وخُلصت الندوة إلى العديد من المقترحات والتوصيات العملية للنهوض بالأهداف التي تمثلها الندوة.

خلُصت المناقشات إلى الترابط غير القابل للانفصام بين التنمية والديمقراطية وارتكازها على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يوفر أجواء تطبيق الحكم الرشيد، وتهيئة السبل للانتقال إلى الديمقراطية، وتعزيز نهج الحقوق في التنمية الذي يجعل من الإنسان محورًا للتنمية وشريكًا في صنعها، والمستفيد من عوائدها على قدم المساواة دون إقصاء أو تهميش أو تمييز.

عبرت المناقشات عن الاهتمام العميق بالاستفادة بأقصى حد ممكن من اللحظة السانحة للتغيير والإصلاح على مستوى الدول العربية، وعلى مستوى آليات ومؤسسات جامعة الدول العربية، الأمر الذي يجعل من الحكم الرشيد بوصلة تهتدى بها المجتمعات العربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأكد المشاركون أنه لا تنمية بدون عدالة اجتماعية تحظر التمييز، وتوفر تكافؤ الفرص، وتكفل التوزيع العادل للموارد والأعباء، وتوفر الحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتوفر السلع والخدمات العامة للفئات التي تحتاجها، وتراعي العدالة بين الأجيال والمناطق، والانتقال بالعدالة من مجرد شعار إلى برنامج عمل.

وتوقف المشاركون أمام بُعد المواطنة باعتبارها أساسًا للعدالة والتنمية، وأكدوا أنها تتجاوز المنظومة القيمية والنصوص الدستورية والقانونية، وتتطلب إرادة سياسية لتفعيلها في الممارسة، وحذروا من مغبة استمرار الفجوات القائمة التي يمكن أن تقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وبينما ناقش المشاركون تفصيلاً متطلبات الحكم الرشيد من قيم ومعايير ومؤسسات وسياسات، فقد رصدوا عددا من التحديات الناشئة عن الحراك الاجتماعي، وما تأسس عليه من شرعيات متنافسة، بين الشرعية المستندة إلى التغيير، وتلك المستندة إلى صناديق الانتخابات، وشرعية الإنجازات، ودعوا إلى ضرورة الوصول إلى توافقات تكفل ضمان المشاركة وتعزيز المكتسبات.

وتوقف المشاركون عند قضية الشباب في المجتمعات العربية الفتية الذين تصدروا مشهد الحراك الاجتماعي، والذين تنعقد عليهم آمال المجتمعات العربية، وضرورة تجاوز تهميشهم وتوفير الفرص المناسبة لمشاركتهم مشاركة فعالة في العمل العام، وتمكينهم من حقوقهم بالتعليم الجيد والتدريب الهادف وتوفير فرص العمل المنتج واللائق، والمساهمة في التنمية.

كذلك توقف المشاركون عند سبل تمكين المرأة في واقع عربي متغير، وثمن المشاركون نضالات المرأة العربية لانتزاع حقوقها، والعطاء الذي قدمته في الحراك العربي، كما ثمن المشاركون اطراد الجهود الحكومية العربية للنهوض بحقوق النساء، لكنهم لاحظوا بقلق الدعوات المتحفظة على تعزيز مكانة المرأة، والتي تدعو إلى مراجعة المكتسبات التي حققتها النساء العربيات على أكثر من مستوى عبر عقود ممتدة، وركزوا على قضية تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واجتماعياً وقانونياً. بل وتجاوز مبدأ التمكين إلى المساءلة عن التقصير في ترجمة حقوق النساء إلى واقع ملموس، وأكدوا على أن التمييز ضد المرأة لا ينال من حقوق النساء فحسب، ولكنه يحرم المجتمعات العربية من طاقة فعالة في المنافسة العالمية حول مواقع الصدارة في التنموية، وأن فهمهم للخصوصية الثقافية في المنطقة يجب أن يكون عاملاً لإثراء المعايير الدولية وليس الانتقاص منها.

وفى سياق مناقشة تطوير النظام الإقليمي العربي ثمن المشاركون جهود الجامعة العربية في تعزيز وتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، في مواجهة التحديات التي تحدق بالمنطقة، واتصالاً بطموحات المجتمع العربي، وبوجه خاص مقترحات وتوصيات لجنة تطوير آليات الجامعة العربية، وقرار القمة العربية بتأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان، ومبادرة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتوسيع نطاق الحوار حول هذه التطورات عبر مؤتمر موسع في الدوحة في شهر يونيو/حزيران المقبل.

وأعرب المشاركون عن دعمهم الكامل والقوي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف ولا للمقايضة. وأكدوا على مسئولية المجتمع الدولي في إنهاء الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة على كامل أراضيه المحتلة في العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس العربية.

كما أعرب المشاركون عن تقديرهم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على موقفها المشهود في تعزيز انضمام فلسطين كدولة عضو، مما هيأ لمكسب دبلوماسي مماثل عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبما يعزز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويتيح التقدم في حماية التراث الحضاري الفلسطيني من محاولات التدمير والطمس من جراء السياسات العدوانية الصهيونية.

كذلك أعرب المشاركون عن جزعهم من شلالات الدم المتواصلة في سوريا، وإدانتهم للجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقلقهم البالغ من عدم نجاح الجهود الدولية في حقن الدماء، ومعالجة الكوارث الإنسانية، وحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشاركون المجتمعين العربي والدولي لتكثيف جهودهم في معالجة الأزمة السورية فورًا، مع ضمان تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري، كما طالبوهما بتكثيف الدعم لجهود الإغاثة الإنسانية.

التوصيات:

تبنى المشاركون عدداً من التوصيات العملية والموضوعية عبر مناقشات المؤتمر التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- دورية انعقاد مؤتمر التنمية والإصلاحات الديمقراطية والحكامة (الحكم الرشيد) كآلية متخصصة في تعزيز التنمية والديمقراطية.
- تأسيس آلية متابعة لتوصيات المؤتمر في إطار جامعة الدول العربية، يكون من بين مهامها تنظيم ورشات عمل وطنية وشبه إقليمية، وتوثيق التقدم المحرز وأفضل الممارسات.
- تشكيل فريق عمل (مركز تفكير) **Think Tank** يُعنى بتقديم مقترحات وتوصيات بشأن تطوير معايير ومواثيق وآليات عمل الجامعة العربية، وإحاطة مسئولي الجامعة وآلياتها وقطاعاتها بالمعارف والخبرات الحديثة والمستجدة في سياق الموضوعات ذات الصلة.
- تعزيز المنظومة العربية لحقوق الإنسان بالتطوير المستمر للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ودعوة الدول العربية لاستكمال تصديقاتها على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتعاون الفعال مع لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) وتقديم الدعم لها.
- دعم جهود إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل لوضعها موضع التنفيذ تستفيد من التجارب الإقليمية الأوروبية والإفريقية والأمريكية.
- تعزيز انفتاح جامعة الدول العربية على منظمات المجتمع المدني من خلال مراجعة شروط العلاقة التنظيمية الجارية ودورها، واضعين في الاعتبار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجربة الأمم المتحدة وما أفضت إليه من فائدة للمنظمة الدولية والمنظمات غير الحكومية.

- دعوة الدول العربية التي لم تنشئ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، للقيام بذلك، والعمل على تطوير المؤسسات القائمة وفق مبادئ باريس وأحسن الممارسات.
- استئناف مشروع تأسيس تجمع إقليمي لدواوين المظالم (مكاتب الأمبوذمان) والذي كان قد توقف عند بدء الحراك العربي.
- إعطاء اهتمام خاص لمسألة الفجوة الغذائية في العالم العربي، وهي قضية تشغل اهتمام وقلق معظم الدول العربية، وتتوافر لها قاعدة من الدراسات ومن القرارات.
- في سياق النزاعات المسلحة التي تشهدها المنطقة، وكذا الكوارث الطبيعية التي أخذت طابعًا خطيرًا على غرار ما شهدته الصومال خلال العام الأخير، وما يفضي إليه من عمليات لجوء وتشريد لملايين من المواطنين، وإنفاق أموال ضخمة لمواجهة هذه الظروف من جانب منظمات الإغاثة العربية والدولية، فقد أوصى المشاركون بأهمية دمج مفهوم التنمية في برامج الإغاثة. وأنه قد يكون من المجدي التفكير في إنشاء منظومة أو إطار إقليمي للعمل الإغاثي للمنطقة العربية مستقبلاً.

***

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحـق

* **الملحق** (أ) برنامج العمل
* **الملحق (ب)** قائمة المشاركين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحـــــق (أ)

(برنامج العمل)

الرئيس الشرفي **الدكتور بطرس بطرس غالي**

مقرر عام **الأستاذ محسن عوض**

اليـــوم الأول

***التسجيـــــل**

٠٩:٠٠ – ١٠:٠٠

***الجلسة الافتتاحية**

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠

الكلمات الافتتاحية

- **سعادة الدكتور نبيل العربي**- الأمين العام لجامعة الدول العربية
- **سعادة الدكتور علي المري**- رئيس شبكة المؤسسات العربية الوطنيـــة المعنية بحقوق الإنسان
- **سعادة السيدة ماريا ألفاريز لاسو –** نائب مدير منظمة اليونسكو
- **سعادة الأستاذ علاء شلبي**- أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- **سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي –** الرئيس الشرفي للمؤتمر

كلمات السادة الضيوف

مؤتمر صحفي: **سعادة الدكتور نبيل العربي – سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي**

١٠:٣٠ – ١١:٠٠

***الجلسة الأولى**: **"تطبيقات الحكم الرشيد"**

١١:٠٠ – ١٢:٣٠

مقدم الورقة: **الأستاذ محمد أوجار**

وزير حقوق الإنسان السابق– المملكة المغربية

رئيس الجلسة: **الأستاذ محمد فائق**

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر

المعقب: **الدكتور عبد الله الدرازي**

نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - البحرين

- استراحة **١٢:٣٠– ١٣:٠٠**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*<u>الجلسة الثانية</u>: "مهام الانتقال إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحكم الرشيد"
١٣:٠٠ – ١٤:٣٠
مقدم الورقة : **الدكتور الحبيب بلكوش**
رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية -المغرب
رئيس الجلسة: **الدكتور عبد السلام سيد أحمد**
ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان
المعقب: **السيد عز الدين الأصبحي**
مدير مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان - اليمن

*<u>الجلسة الثالثة</u>: "أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية"
١٥:٣٠ – ١٧:٠٠
مقدم الورقة : **الأستاذ معتز عثمان**
مساعد أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
رئيس الجلسة : **الدكتور مصطفى كامل السيد**
مدير شركاء التنمية للبحوث والتدريب
المعقب : **الأستاذ زياد عبد الصمد**
رئيس شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

*<u>الجلسة الرابعة</u>: "الشباب وتحديات التكامل التنموي العربي"
١٧:٠٠ – ١٨:٣٠
مقدم الورقة : **الدكتور مروان أبي سمرا**
رئيس فريق الحكم الرشيد بالمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمصر
رئيس الجلسة : **الدكتور أمين مكي مدني**
رئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان
المعقب: **الأستاذ محمود قنديل**
محام بالنقض– مستشار المنظمة العربية لحقوق الإنسان

اليوم الثاني

*<u>الجلسة الخامسة</u>: "المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية"
١٠:٠٠ – ١١:٣٠
مقدم الورقة : **الأستاذ عز الدين الأصبحي**
مدير مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان- اليمن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدكتور كرم خميس (عرض)
المستشار الإعلامي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
رئيس الجلسة : **الأستاذ راجي الصوراني**
رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان
المعقب : **الدكتور سمير مرقص**
الخبير في قضايا المواطنة - مصر

- استراحة **١١:٣٠ – ١٣:٠٠**

<u>الجلسة السادسة</u>: **"سبل تمكين المرأة في الواقع العربي"**
١٣:٠٠ – ١٤:٣٠
مقدم الورقة : **الأستاذة هايدي الطيب**
كبير الباحثين– المنظمة العربية لحقوق الإنسان
رئيس الجلسة: **الدكتور موسى بريزات**
المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان– الأردن
المعقب : **الأستاذة أمينة بوعياش**
عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب

<u>الجلسة السابعة</u>: **"تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير ... تحديات وفرص"**
١٥:٣٠ – ١٧:٠٠
مقدم الورقة : **الدكتور عبد الباسط بن حسن**
رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان
رئيس الجلسة : **الدكتورة علياء الدالي**
رئيس المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المعقب : **الدكتور بطاهر بوجلال**
الخبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان

١٧:٠٠ – ١٨:٠٠ **"التوصيات"**
مقرر عام الندوة - الأستاذ محسن عوض

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق (ب)
قائمة بأسماء المشاركين (مرتبة هجائيًا)

م	الاســـــــــــم	المنظمة – المؤسسة	البريد الإلكتروني
١	**أحمد بن سيف بن أحمد البرواني**	عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - سلطنة عمان	**ahmed@omanilawyer.com**
٢	**أحمد بن عبد الله بن سالم المحروقي**	مدير دائرة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - سلطنة عمان	**Aa_mahrooqi@hotmail.com**
٣	**أحمد صلاح الدين نوح**	مدير إدارة السياسات السكانية والتعاون الدولي الإقليمي-البحرين	**aaf@nihr.org.bh**
٤	**أحمد عبدالله فرحان**	الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - البحرين	**almelaifi@hotmail.com**
٥	**أحمد عبد المحسن**	عضو البرلمان العربي - جامعة الدول العربية	**ammerhaum@yahoo.com**
٦	**أحمد مراد مرحوم**	وزير مستشار بمندوبية الجزائر بالقاهرة	
٧	**أحمد محمد الجروان**	رئيس البرلمان العربي	
٨	**أحميد عرقوب**	سكرتير ثاني بسفارة المملكة المغربية	**osama.rushdi@gmail.com**
٩	**أسامة رشدي علي**	عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان- مصر	**Asadnaem101@hotmail.com**
١٠	**أسعد نعيم يونس**	عضو لجنة حقوق الإنسان العربية - لجنة ميثاق - فلسطين	**elfaqih@atf.org.jo**
١١	**الصادق الفقيه**	الأمين العام- منتدى الفكر العربي - الأردن	**habibelkouch@yahoo.fr**
١٢	**الحبيب بلكوش**	رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية - المغرب	**elhamkamel@hotmail.com**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٣	**إلهام كمال الدين**	دبلوماسي - السودان	amaleltinany@yahoo.com
١٤	**إلهام الشجن**	مدير إدارة حقوق الإنسان – الأمانة العامة – جامعة الدول العربية	
١٥	**آمال حسن التني**	رئيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان - السودان	arabbridgecenter1@hotmail.com
١٦	**أمجد بهجت محمد شموط**	مدير مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان- الأردن	Medani.amin@gmail.com
١٧	**أمين مكي مدني**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	aabouayach@yahoo.fr
١٨	**أمينة بوعياش**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	alqaroni@hotmail.com
١٩	**إنجي قطب**	باحثة - مصر	ince.org@gmail.com
٢٠	**إيمان حمدي هيكل**	باحثة سياسية - مصر	
٢١	**أيمن سلامة**	أستاذ القانون الدولي- مصر	
٢٢	**بريهان علام**	إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية	
٢٣	**بطرس بطرس غالي**	الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة – الرئيس الشرفي للندوة	
٢٤	**حاكم ممدوح الخربشا**	مدير مديرية حقوق الإنسان- وزارة الداخلية - الأردن	H_fad@fmx.de
٢٥	**حامد فضل الله**	عضو اللجنة التنفيذية - المنظمة العربية لحقوق الإنسان	halsudairy@gccsy.org
٢٦	**حسام خالد السديري**	باحث قانوني - السعودية	hossamtalaat@me.com
٢٧	**حسام طلعت حامد**	أمانة البرلمان العربي	hmousa@gmx.at

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢٨	**حسن موسى**	رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا	Hussain.towell@gmail.com
٢٩	**حسين بن جواد عبد الرسول**	عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان- رئيس وفد السلطنة- سلطنة عمان	m.sb.humidm.om
٣٠	**حميد بن برلمان بن عبد الله المطروشي**	مدير دائرة تنمية وتمكين الأسرة-وزارة التنمية الاجتماعية-سلطنة عمان	driiss1099@yahoo.com
٣١	**حميد عركوب**	دبلوماسي في السفارة المغربية بالقاهرة	elkady67@gmail.com
٣٢	**خالد القاضي**	رئيس مجلس المركز العربي للوعي بالقانون- مصر	khaled_1789@yahoo.com
٣٣	**خالد علي**	سفارة الإمارات بالقاهرة	kalmalki@mofa.gov.eg
٣٤	**خالد علي المالكي**	سكرتير ثان - سفارة دولة قطر	elgourkhadija@yahoo.com
٣٥	**خديجة الكور**	مركز دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان - المغرب	pchr@pchrgaz.org
٣٦	**خزينة مسلم منصور الرحيبة**	باحثة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - سلطنة عمان	ragisorani@gmail.com
٣٧	**راجي الصوراني**	رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	r.sayedI@yahoo.com
٣٨	**راسم السيد سليمان الأتاسي**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	Rashidhh3@gmail.com
٣٩	**راشد بن حمد بن حميد البلوشي**	أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – سلطنة عمان	Zakiamosel.gov.com
٤٠	**زكية حمدان راشد الفارسي**	عضوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - سلطنة عمان	Abdel.samad@annd.org
٤١	**زياد عبد الصمد**	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	Salemalharbi28@hotmail.com
٤٢	**سالم بن سيف الحربي**	مستشار - سلطنة عمان	Suadalhamdi2@yahoo.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤٣	**سعاد عبد العال الطاهر**	مدير المنظمة الوطنية لمدربي حقوق الإنسان - السودان	saadfa@gmail.com
٤٤	**سعد فتح الله**	أستاذ جامعي - العراق	su16661@hotmail.com
٤٤	**سلطان عيد العاصمي**	باحث قانوني - السعودية	saaf2519@gmail.com
٤٦	**سمير سيف اليزل**	سفير – مستشار أمين عام جامعة الدول العربية	
٤٧	**سمير مرقس**	رئيس مجلس أمناء مؤسسة المصري للمواطنة والحوار	
٤٨	**سهام عبد الوهاب الفريح**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	cihrs.org
٤٩	**سهير رياض**	باحث - مصر	chergona@yahoo.fr
٥٠	**شريفة عابد**	ملحق الشئون الخارجية بالمندوبية الجزائرية	s-sharekh@hotmail.com
٥١	**صلاح بن عبد الله الشارخ**	هيئة حقوق الإنسان- المملكة العربية السعودية	Marsad.jo@gmail.com
٥٢	**طالب توفيق السقاف (رحمه الله)**	خبير في حقوق الإنسان - مدير مرصد الإنسان والبيئة	kztalaat@gmail.com
٥٣	**طلال الأمين**	مستشار أمين عام جامعة الدول العربية	
٥٤	**طلعت شالد أنباي**	وزير مفوض- سفارة كازاخستان بالقاهرة	
٥٥	**عبد الله حمود المعولي**	مستشار/ وزارة الخارجية - سلطنة عمان	aad@nihr.org.bh
٥٦	**عبد الله أحمد الدرازي**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ونائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان- البحرين	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٥٧	**عبد الله بن محمد الدلبحي**		
٥٨	**عبد الباسط بن حسن**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان	a.boussif@yahoo.fr
٥٩	**عبد الحفيظ بوسيف**	مدير مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان	
٦٠	**عبد السلام سيد أحمد**	الممثل الإقليمي الأمم المتحدة للمفوضية السامية حقوق الإنسان - بيروت	abdssatarbenmoussa@yahoo.fr
٦١	**عبد الستار بن موسي**	رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان	
٦٢	**عبد العزيز بن علي بن خميس السعدي**	مدير دائرة الشئون القانونية - سلطنة عمان	abd239@yahoo.com
٦٣	**عبد الكريم الشريدة**	رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن	zaalami2@hotmail.com
٦٤	**عبد المجيد زعلان**	عضو لجنة حقوق الإنسان الوطنية الجزائرية	aabedmanm@yahoo.com
٦٥	**عبد المنعم منصور الحر**	أمين عام فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ليبيا	
٦٦	**عبد الناصر محمد جناحى العباسي**	أمين عام البرلمان العربي	
٦٧	**عبد ذياب العجيل**	رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان المغربي	
٦٨	**علاء شلبي**	الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان	ala.shalaby@gmail.com
٦٩	**علي المري**	رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر ورئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٧٠	**علي عرفان**	سفير – مستشار أمين عام جامعة الدول العربية	
٧١	**عز الدين الأصبحي**	رئيس مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان - اليمن	**Alia.al-dalli@undp.org**
٧٢	**علياء الدالي**	مديرة المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة	**Asem.rababa@adaleh-center.org**
٧٣	**عاصم ربابعة**	عضو لجنة حقوق الإنسان العربية	**omarrahal98@hotmail.com**
٧٤	**عمر رحال**	مدير مركز شمس - فلسطين	**alimusa57@hotmail.com**
٧٥	**علي صالح موسى**	المندوبية اليمنية لدى الجامعة العربية	**ghassana@palhumanrights.org**
٧٦	**غسان عبد الله**	مدير عام المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان – حقوق - لبنان	**sefsaf.fati@yahoo.com**
٧٧	**فاطمة الزهراء الصفصاف**	محامية - الجزائر	**fhmoussa@nhrc.org.qa**
٧٨	**فاتن حسين**	العلاقات العامة والإعلام - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - قطر	**youdeforg@yahoo.com**
٧٩	**فضل علي عبد الله**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات	**krima2000@hotmail.com**
٨٠	**كريمة مرشد حسن أحمد**	محامية - اليمن	**lobna.azzam@las.int**
٨١	**لبنى ممدوح عزام**	مستشارة إدارة حقوق الإنسان – الجامعة العربية	
٨٢	**ماجدة سدي سيدلي**	مهندسة معمارية - مصر	**Majida-meme@hotmail.com**
٨٣	**ماجدة شيخان ماجد المعمري**	عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - سلطنة عمان	**Maya.morsy@undp.org**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٨٤	**مايا مرسي**	المستشار الإقليمي لسياسات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	mahboob.ali@yahoo.com
٨٥	**محبوب علي**	مستشار الرئيس اليمني للشئون الإعلامية	
٨٦	**محسن عوض**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	almoallem.ph@gmail.com
٨٧	**محسن محمد المعلم**	مستشار مدير جامعة الكويت	moshaker@ecfa-egypt.org
٨٨	**محمد إبراهيم شاكر**	رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية	dr-foolow@hotmail.com
٨٩	**محمد أحمد شيخ**	باحث - الصومال	a.bonssif@yahoo.fr
٩٠	**محمد أوجار**	وزير حقوق الإنسان الأسبق	dr.moga@hotmail.com
٩١	**محمد الجوادي**	عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان-مصر	enabbar@choh.org.mu
٩٢	**محمد الصبار**	أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب	mohamedneshnash@hotmail.com
٩٣	**محمد النشناش**	رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان	mohamed-fuzaia@yahoo.com
٩٤	**محمد جمعة جاسم**	مدير الشئون القانونية والاتفاقيات - البحرين	
٩٥	**محمد راضي**	المدير التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان	abdallahyahara1942@windowslive.com
٩٦	**محمد عبد الله صالح البكري**	مستشار وزير العدل - جيبوتي	
٩٧	**محمد فائق**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٩٨	**محمد فهمي الدماطي**	نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان-مصر	
٩٩	**محمود قنديل**	محام بالنقض ومستشار قانوني – المنظمة العربية لحقوق الإنسان	xamar2@hotmail.com
١٠٠	**محمود مرعي**	رئيس مجلس إدارة فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا	Marwan.abisamra@undp.org
١٠١	**مخلص قطب**	مساعد وزير الخارجية الأسبق – مصر مستشار أمين عام جامعة الدول العربية لحقوق الإنسان	
١٠٢	**مروان أبي سمرا**	رئيس فريق الحكم الرشيد – المركز الإقليمي بالقاهرة- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	mostefa.bouchachi@hotmail.fr
١٠٣	**مصطفى بوشاشي**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	
١٠٤	**مصطفى كامل السيد**	أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير مركز شركاء التنمية	
١٠٥	**معتز بالله عثمان**	مساعد الأمين العام – المنظمة العربية لحقوق الإنسان	mutasem.b@fm.gov.jo
١٠٦	**معتصم أحمد البشير**	سكرتير ثالث- مندوبية المملكة الأردنية الهاشمية	Alrawi2008@yahoo.com
١٠٧	**معز عبد الرحيم عبد الحميد**	مدير مكتب رئيس البرلمان العربي	mahabarges@hotmail.com
١٠٨	**مها برجس حمود البرجس**	نائب رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	xaajimuueqq@hotmail.com
١٠٩	**موسى أحمد عبد الله**	باحث	Abubraiz@hotmail.com
١١٠	**موسى سليمان بريزات**	المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان - الأردن	nadirfrahuia-min.org

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١١١	**نادر فتح العليم**	رئيس وفد الاتحاد الإفريقي لدى الجامعة العربية	
١١٢	**نبيل العربي**	أمين عام جامعة الدول العربية	**yacoub@t-online.de**
١١٣	**نبيل يعقوب**	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	**nagwaelshiekh@hotmail.com**
١١٤	**نجوى إبراهيم**	باحثة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر	**noha.a.alsodmy@gmail.com**
١١٥	**نهى عبد الله السدمي**	سكرتير ثالث المندوبية الدائمة – الجامعة العربية	**nady_yamy@hotmail.com**
١١٦	**وجيه حنفي**	سفير - مدير مكتب أمين عام جامعة الدول العربية	
١١٧	**هادي علي محمد اليامي**	نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (الجامعة العربية)	
١١٨	**هايدي الطيب**	كبير الباحثين المنظمة العربية لحقوق الإنسان	
١١٩	**هيثم إبراهيم**	الأمين العام للاتحاد العربي للتحكيم	**yusufalafifi@hotmail.com**
١٢٠	**يوسف بن عبد الله العفيفي**	مستشار / سلطنة عمان	
١٢١	**يحيى الجمل**	أستاذ القانون الدستوري، والنائب الأول لرئيس الوزراء الأسبق	
١٢٢	**Stephanie David**	**FIDH**	**sdavid@fidh.org**

الجهات الإعلامية			
١	**أحمد حسن عبد النبي**	BBC	
٢	**أحمد محمد أحمد الإسكندراني**	محرر الشئون العربية- اتحاد الإذاعة والتلفزيون	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣	**أبو بكر أحمد عباد**	وكالة أنباء النمسا	bakr2020@hotmail.com
٤	**حسن فتحي علي القشتاوي**	صحفي - وكالة أنباء الشرق الأوسط-مصر	hassankashawy@yahoo.com
٥	**حسام شعيب**	صحفي	saied1970@gmail.com
٦	**سعيد عبد الحميد**	وكالة الأنباء المغربية	ehegab@ahram.org.eg
٧	**عماد محجوب**	الأهرام	ghobashy@hotmail.com
٨	**غباشي علي**	مراسل الأخبار	kunacairo@yahoo.com
٩	**محمد علي علي فضل**	وكالة الأنباء الكويتية	mapcairo@gmail.com
١٠	**مصطفى بو بكراوي**	وكالة الأنباء المغربية	m.elbeblawy-79@hotmail.com
١١	**محمود البلاوي**	رئيس تحرير برنامج الآخر - القناة الأولى	
١٢	**محمد مصطفى محمود**	بوابة الوفد الإلكترونية	alqabas-cairo@hotmail.com
١٣	**محمود كمال عزيز**	القبس الكويتية	
١٤	**ناصر عبد السيد**	جريدة الأنباء الكويتية	hasab252@yahoo.com
١٥	**هناء السيد أمين**	صحفية ومعدة برامج	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدبلوماسيون الأجانب			
1	**Abdul Ahad Hadef**	Charged affairs -Afghanistan	**aahadef@yahoo.com**
2	**Alberto Galvez**	Ambassador of Peru	
3	**Alex Gelgbn**	Ambassador of Chili	
4	**Angels Lenos**	Diplomat Embassy of Cyprus	**alenos@mfa.gov.cy**
5	**AsipKayes**	First Councilor- Turkish Embasssy	
6	**AlifaGarmaNakry**	First Councilor- Embassy of Chad	
7	**CesairMepas Quintana**	Councilor- Embassy of Venezuela	
8	**ChavdarMihaylov**	Charge' d'affaires- Bulgaria	**Q417@abr.bg**
9	**Chungnam Park**	Diplomat -Embassy of the Republic of Korea (South Korea)	**Cnpark91@mofa.go.kr**
10	**David Puig**	Minister Counselor- Embassy of Dominian Republic	**david@dr-embassy-egypt.com**
11	**Dato Mahdi Rahman**	Ambassador of Bennlei	**mahdirahman@mfa.gov.bn**
12	**Dahlia KusmaDewi**	Second Secretary -Embassy of Indonessia	**Dahlia.k.dewi@gmail.com**
13	**Daniel Drake**	Diplomat- British Embassy	**Daniel.drake@fco.gov.uk**
14	**DavorieNocus**	Embassy of Portugal	**ducazegn@gmail.com**
15	**Dole Guev Albert**	First Counsellor- Embassy of Côte d'Ivore	**Ambacicaiv=ze@yahoo.fr**
16	**Luis Suarez**	Councilor- Peru	**Lsuzrez159@hotmail.com**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

17	**Gabriele Luca Fave**	First Secretary- Italian Embassy	**Gabriele.fave@esteri.it**
18	**Gianna Müller Pozzebon**	First Secretary- Embassy of Brazil	**Gianna.pozzebon@itamarty.gov.br**
19	**Dr. Gjuy Francois Dembélé**	First Councilor- Embassy of Mali	**Dembele_gjuy@yahoo.fr**
20	**Jackie Kemiremberj**	Embassy of Uganda	**Kemj60@yahoo.com**
21	**Jacob Chaw**	First Secretary- Embassy of Singapore	
22	**Juan Antonio Hernandez**	Ambassador of the state of Venezuela	**embvenz@tedata-net.eg** **eov@idsc.net.eg**
23	**JngeenaVikavue**	Councilor- Embassy of Latvia	**Jngeena.vikavue@mfa.gov.lv**
24	**Johnson**	Ambassador of Ecuador	**eecuegipto@mmbree.gob.ec**
25	**JosseAr Mendez**	Charge d'affairs- Embassy of Mexico	**official@embamexcairo.com**
26	**Luis Torres**	Programme Manager-Embassy of Spain	
27	**MaltüoKaiio**	Ambassador of Sweeden	
28	**Mehmet Cietim**	Second Secretary- Turkish Embassy	
29	**MeriBinsariSimorangkir**	Minister Counsellor- Embassy of the Republic of Indonesia	**binsaris@yahoo.com**
30			
31	**MoussaDiakiitz**	Ambassador of Mali	**olmbmaicaire@yahoo.fr**
32	**MuhamedCengic**	Minister Counsellor- Embassy of Bosnia &Herzegrovinia	**ambbih@link.net**
33	**Pablo Aviles**	Deputy Head of Mission- Embassy of Ecuador	**paviles@mmrree.gob.ec**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

34	**Paul Tesali**	Ambassador- Estomia	**Embassy-cairo@mfa.ee**
35	**Pierre Cornillion**	Honorary Secretary- General of the Inter parliamentary Union	**pc@mail.ipu.org**
36	**Robert Kokalj**	Ambassador of Slovenia	**Robert.kokalj@gov.si**
37	**RattoelloValentini**	First Secretary- Italian vEmbassy	**Rattoelle.valentini@esteri.it**
38	**Snelosalend Common**	Diplomat- Royal Thai Embassy	**scomwong@yahoo.com**
39	**Stanislaw Gulinski**	Secretary- Embassy of Poland	**Stanislaw.gvlinski@msz.pov.pl**
40	**Taibat Are**	Minister Councilor- Embassy of Nigeria	**nigeriacairo@mfa.gov.ng**
41	**VirgineLafleur**	EU Delegation	**Virginie.lafleur-tighe@eeas.europa.eu**
42	**Yusuf KarimKirbola**	Turkish Embassy	
43	**Zheng Kang**	Political Counselor Chinese Embassy	**Jamesatcairo2011@gmail.com**
44	**Zigané Mohamed**	Burkina faso Embassy	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com